

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



الموضوع

أزمة الديون السيادية الأوروبية و تداعياتها على الإقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود و مالية دولية

إشراف الأستاذ:

- إلياس حناش

إعداد الطلبة:

- سارة بوحبل

- نادية بلال

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ حكيم عيان
مشرفا و مقررا	جامعة جيجل	الأستاذ إلياس حناش
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ طاهر جليط

السنة الجامعية: 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما تاجا على رؤوسنا

إلى كل إخوتي وأخواتي أدامهم الله شموعا تنير دروب حياتي

إلى من دعمني وشجعني

إلى كل من ينير شمعة العلم

أهدي هذا العمل

سارة

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما تاجا على رؤوسنا

إلى كل إخوتي وأخواتي أدامهم الله شموحا تنير دروب حياتي

إلى من دعمني وشجعني

إلى كل من ينير شمعة العلم

أهدي هذا العمل

نادية

كلمة شكر

نحمد الله ونشكره الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم

والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل إلياس حناش الذي

تفضل بالإشراف على هذا البحث، وعلى نصائحه وتوجيهاته

القيمة التي أفادنا بها، فنكن له كل الاحترام والتقدير

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

- كل المعلمين والأساتذة من التعليم الابتدائي إلى التعليم

العالي لهم فائق الاحترام والتقدير؛

- الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	كلمة شكر
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ - هـ	مقدمة
07	الفصل الأول: الإطار النظري للأزمات المالية
08	تمهيد
09	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية
09	المطلب الأول: مفهوم الأزمة والأزمة المالية
14	المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وأسبابها
17	المطلب الثالث : النظريات المفسرة للازمات المالية
19	المبحث الثاني: لمحة تاريخية لنماذج عن الأزمات المالية
19	المطلب الأول: دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية
27	المطلب الثاني: القاسم المشترك للازمات والحلول المقترحة لتفاديها
29	المطلب الثالث: العولمة المالية ودورها في تكريس الأزمات المالية
35	خلاصة
36	الفصل الثاني: عموميات حول أزمة الديون السيادية الأوروبية
37	تمهيد
38	المبحث الأول: تدرج التكتل الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي
38	المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة التكتل الاقتصادي الأوروبي
43	المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي
50	المطلب الثالث: مزايا وعيوب اليورو وأثار إصداره
53	المبحث الثاني: تحليل أزمة الديون السيادية الأوروبية
53	المطلب الأول: أزمة الديون السيادية الأوروبية
58	المطلب الثاني: اليونان وبداية الأزمة الأوروبية
69	المطلب الثالث: عدوى الأزمة لبقية الدول الأوروبية

75	المبحث الثالث: آليات الإنقاذ الإقليمية والدولية الخطط المعتمدة لحل الأزمة
75	المطلب الأول: آليات الإنقاذ الإقليمية
80	المطلب الثاني: آليات الإنقاذ الدولية
83	المطلب الثالث: الخطط المعتمدة لحل الأزمة
90	خلاصة
91	الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري بن واقع الأزمة الأوروبية وتحدياته المستقبلية
92	تمهيد
93	المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية
93	المطلب الأول: تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية
105	المطلب الثاني: من الشراكة إلى سياسة الجوار الأوروبي
107	المبحث الثاني: انعكاسات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد الجزائري
107	المطلب الأول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر
111	المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة الأوروبية على الاستثمار الأجنبي المباشر
117	المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الأوروبية على التجارة الخارجية
125	المبحث الثالث: موقف الجزائر من أزمة الديون السيادية
125	المطلب الأول: فرصة الجزائر في ظل الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية
126	المطلب الثاني: آخر الاتجاهات النقدية والمالية الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية
129	خلاصة
130	خاتمة
134	قائمة المراجع
	ملخص

قائمة الجداول



الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	مجموع الديون السيادية لدول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المختلفة سنة 2012	55
2-2	التصنيف المالي المؤسستي (S&P/Moody).	57
3-2	النمو الاقتصادي في اليونان (% من الناتج) في الفترة (1993-2008).	62
4-2	يبين قيمة الدين العام ونسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2011).	63
5-2	نسبة البطالة في الاقتصاد اليوناني (2001-2011).	63
6-2	معدلات الكفاءة لليونان ودول منطقة اليورو خلال (1995-2008). الوحدة %	64
7-2	النمو والمنافسة في اليونان والاتحاد الأوروبي (2000-2008).	64
8-2	الإنفاق الاستهلاكي حسب الأسعار الجارية للفترة (2001-2011) بالمليون يورو.	66
9-2	صندوق إعادة الهيكلة الأوروبي لدعم الاستثمارات الحكومية اليونانية (1995-2005) بالمليون دولار.	66
10-2	مؤشرات منتقاة للاقتصاد اليوناني (2007-2009) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	67
11-2	التسلسل الزمني لأهم أحداث أزمة الديون السيادية اليونانية.	68
12-2	انحراف دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو عن معايير التقارب (2008-2010)	70
13-2	أهم مؤشرات الاقتصاد الإيرلندي خلال الفترة (2007-2012).	68
14-2	التصنيف الائتماني للديون الإيطالية من طرف وكالات التصنيف العالمي (فيتش، مودز، s&p) في جانفي 2012 .	73
15-2	بعض المؤشرات الاقتصادية لإيطاليا خلال الفترة (2007-2011) .	74
16-2	أهم القمم الأوروبية خلال الأزمة والنتائج المنبثقة عنها.	76
17-2	مساهمات صندوق النقد الدولي في حزم الإنقاذ خلال الأزمة .	80
18-2	القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011 (بالمليار يورو).	84
1-3	التوزيع السنوي للالتزامات ميدا لصالح الجزائر الفترة (1995-1999).	101

102	التوزيع السنوي للالتزامات ميذا 2 لصالح الجزائر (2000-2004).	2-3
106	مخصصات البرنامج الاستدلالي (2011-2013).	3-3
107	نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2007-2015).	4-3
108	معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2007-2014).	5-3
109	إيرادات المحروقات للفترة (2007-2014).	6-3
110	تطور احتياطات الصرف للجزائر خلال الفترة (2007-2014).	7-3
112	حجم الاستثمار الأجنبي الوارد لدول شمال إفريقيا (2003- ماي 2015):	8-3
114	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي للفترة 2003- ماي 2015	9-3
115	أهم الاستثمارات الواردة من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (2003- ماي 2015).	10-3
116	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2005-2014.	11-3
117	التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014).	12-3
118	عينة لأهم الزبائن المتعاملين مع الجزائر خلال السنوات (2012، 2013، 2015)	13-3
119	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014).	14-3
120	أهم الممونين للجزائر خلال السنوات (2012-2013-2015).	15-3
120	متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري للفترة (2005-2014).	16-3
121	المتوسط السنوي لسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي (2005-2016)	17-3
121	متوسط إنتاج النفط في الجزائر للفترة (2005-2014).	18-3
122	المتوسط السنوي لأسعار النفط الجزائري للفترة (2005-2016).	19-3

122	تطور طلب الاتحاد الأوروبي من المحروقات الجزائرية (2006-2014)	20-3
124	الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع الجزائر للفترة 2005-2015.	21-3

قائمة الأشكال

البيانية



الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
11	مراحل الدورة الاقتصادية .	1-1
33	مثلث عدم التكافؤ لمندل (Triangele d'incompatibilité)	2-1
44	الثعبان النقدي الأوروبي.	1-2
60	معدل النمو في اليونان، منطقة اليورو (16 دولة)، الإتحاد الأوروبي (27 دولة) خلال الفترة (2005-2008).	2-2
78	مساهمات الدول الأوروبية في صندوق الاستقرار الأوروبي.	3-2
79	آلية الاستقرار الأوروبي.	4-2
110	النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط (2010-2014).	1-3
113	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للجزائر مقارنة بدول الجوار (2010-2015).	2-3
114	أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة 2003-2015 ماي	3-3
123	الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع الجزائر للفترة (2005-2015).	6-3

مقدمة



تكاد تصبح الأزمات المالية الصفة الملازمة للاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، و لم تعد هذه الأزمات مرتبطة بدولة معينة أو اقتصاد محدد، فالعولمة المالية كسرت الحدود والحواجز أمام انتشارها، وقد تضاعف عدد هذه الأزمات بشكل مذهل مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين كما تغيرت طبيعتها تدريجيا مع تطور الاقتصاديات، فتعددت أسبابها وآثارها مما جعلها من أكثر المواضيع تنوعا للدراسة.

ولقد ساهم الهيكل الذي يركز عليه النظام المالي الدولي والقطبية الأحادية في بروز وتكرار تلك الأزمات سواء في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أو خارجها، فقد كان هناك الكثير من الثقة حول الأفق المستقبلية المشرقة لأوروبا إذ كان الاعتقاد السائد أنها تطورت واكتسبت كيانا اقتصاديا متميزا ينافس الاقتصاد الأمريكي ضخامة وثقلا، إذ لم يتعافا الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 حتى انفجرت أزمة الديون السيادية عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العامة وذلك كي تتجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها، الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان باعتبار أن ذلك يهدد استقرار التكتل الأوروبي ومن ثم انهياره.

وقد وصل تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية والخلاف الذي تبعها بين زعماء الدول الأعضاء إلى المستوى الذي جعل بعض الكتابات تتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى انهيار الاتحاد الأوروبي، بل وزعزعة استقرار النظام المالي العالمي بما فيها الدول النامية، وفي ظل هذه الأزمة يمكن أن تتأثر العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث تسود مخاوف حول اقتصاديات الدول المجاورة والتي دخلت معه في شراكة تعاون اقتصادي، وباعتبار أن الجزائر من بين الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في أبريل 2002، فهي من أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصاديات الأوروبية خاصة وأن معظم مبادلاتها التجارية مرتبطة بأوروبا.

• الإشكالية:

خلقت الأزمة المالية الأوروبية موجة من الاضطرابات على مستوى دول منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي ككل بانهيار بعض الدول وتعثّر البعض الآخر انطلاقا من انتقال الأزمة لدول شريكة في إطار علاقات تعاون اقتصادي مشترك ومن هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ماهي تداعيات أزمة منطقة اليورو على الاقتصاد الجزائري؟

ويمكن تحليل الإشكالية العامة لهذه الدراسة على ضوء الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية، وماهي الوسائل التي تم اتخاذها لمعالجتها؟
- ماهي آثار أزمة الديون السيادية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي؟
- هل تأثرت الجزائر من جراء أزمة منطقة اليورو باعتبارها شريك اقتصادي لها؟

• **الفرضيات:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- تعتبر أزمة الديون السيادية مرآة عاكسة للممارسات غير الشفافة في الإحصائيات المقدمة من بعض دول منطقة اليورو "اليونان" وانتقالها إلى باقي الدول الأوروبية، مما حرك الجهود بصفة جماعية لمحاولة احتواءها.

- أثرت أزمة الديون السيادية على أغلب الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة، كل حسب درجة تطوره وقدرته على الصمود في وجه الصدمات.

-تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل غير مباشر جراء تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحصتها من التجارة الخارجية.

• **أسباب اختيار الموضوع :**

- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس "تقود ومالية دولية"؛

- الأزمة في منطقة اليورو موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية العالمية؛

- تسليط الضوء على الأزمة في منطقة اليورو وارتباط هذه الأخيرة في إطار الشراكة الأوروجزائرية.

• **أهمية الموضوع:**

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال:

-تسليط الضوء على الأزمات المالية التي حدثت في الفترة الأخيرة وما نتج عنها من آثار سلبية على اقتصاديات العالم دفعت بالكثير من الباحثين إلى إعادة دراستها من زوايا مختلفة مع طرح الحلول لتفادي الوقوع فيها مستقبلا؛

- تحليل أزمة منطقة اليورو ومدى تأثيرها على الشراكة الأوروجزائرية؛

- تحديد مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للتصدي لمثل هذا النوع من الأزمات ومدى ارتباطه بالعالم الخارجي.

• **أهداف الدراسة:**

-تهتم هذه الدراسة بالبحث في كيفية بروز أزمة الديون السيادية الأوروبية و التطورات التي عرفتتها في مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى الأسباب المختلفة لهذه الأزمة وأهم الآثار الناجمة عنها في العالم، كما تهتم بتحديد مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على الصمود أمام التحديات التي فرضتها الأزمة الأوروبية.

• **حدود الدراسة:**

تم اختيار الفترة (2005-2015) نظرا لما تضمنته من محطات تاريخية هامة ومفصلية وأبرزها حدوث أزمة الديون السيادية الأوروبية.

- منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بأزمة الديون السيادية الأوروبية و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري من خلال جمع البيانات وتحليلها واستقراء النتائج، وذلك بالاعتماد على مراجع مختلفة باللغتين العربية والأجنبية من كتب ومجلات وملتقيات، بالإضافة إلى شبكة الأنترنت.

- صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث:

- ضيق الوقت المخصص للدراسة؛
- نقص المراجع فيما يتعلق بالشراكة الأوروبية الجزائرية؛
- تضارب الإحصائيات من مرجع لأخر خاصة المرتبطة بالاقتصاد الجزائري.

- الدراسات السابقة:

* خالد أحميمة، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2013) -، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013 وقد تناولت هذه الدراسة تشخيص طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية من حيث الوصول إلى أدق الأسباب التي ساهمت في ظهورها، وتوصل في دراسته أن الممارسات غير الشفافة في الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المقدمة من طرف اليونان وبعض دول منطقة اليورو هي التي ساهمت في انفجار هذه الأزمة إلى دول أوروبية أخرى مثل إيرلندا، البرتغال، اسبانيا وإيطاليا؛

*نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، حيث تناولت هذه الدراسة أزمة الديون السيادية من كافة الجوانب والزوايا، وتوصلت في دراستها إلى أن أزمة الديون السيادية أدت إلى زعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي والتي نتج عنها سلسلة من الانهيارات المالية وانتقال هذه الآثار إلى الدول التي دخلت معه في اتفاقية شراكة بحكم العلاقات الثنائية في إطار الشراكة الأورومتوسطية والتي ظهرت بصورة واضحة في الجانب التجاري كما قدمت هذه الدراسة التوقعات المستقبلية لتداعيات الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري ؛

*خالد رواق، مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، والتي تناولت أثر أزمة الديون السيادية على قوة ومكانة اليورو الدولية ومستقبله كعملة أوروبية موحدة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار والنجاح لأي تكنتل له عملة موحدة لا يتم فقط من خلال سياسة نقدية يرسمها البنك المركزي بهذا التكنتل في ظل ترك السياسة المالية بين السلطات الوطنية للدول الأعضاء، ولكن الأمر يتطلب التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال السياسة المالية تحت إشراف البنك المركزي للتكنتل وذلك لتجنب الاختلال المالي في منطقة اليورو.

• أقسام الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان "الإطار النظري للأزمات المالية" حيث قسم إلى مبحثين تضمن المبحث الأول ماهية الأزمات المالية من خلال التعريف بالأزمات المالية والنظريات المفسرة لها، أما المبحث الثاني فكان بعنوان "نماذج تاريخية عن الأزمات المالية" وذلك من خلال التعرض لبعض الأزمات السابقة التي حدثت في العالم، وأهم الأسباب التي ساهمت فيها بالإضافة إلى أهم النتائج المترتبة عنها.

الفصل الثاني: بعنوان "عموميات حول أزمة الديون السيادية الأوروبية"، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث بحيث تناول المبحث الأول تدرج التكتل الاقتصادي والنقدي للإتحاد الأوروبي وذلك بالمرور بجميع مراحل الاقتصاد والمعااهدات التي عرفها، أما المبحث الثاني فتطرق إلى تحليل أزمة الديون السيادية الأوروبية و تم التركيز من خلاله على أزمة اليونان، أسبابها وتسلسلها الزمني بالإضافة إلى انتشارها إلى باقي دول منطقة اليورو، أما المبحث الثالث فتناول آليات الإنقاذ الإقليمية والدولية من خلال إبراز الخطط المعتمدة لحل الأزمة.

الفصل الثالث: والذي جاء بعنوان "الاقتصاد الجزائري بين واقع الأزمة الأوروبية وتحدياته المستقبلية"، وقسم إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية بجميع جوانبها، أما المبحث الثاني فتضمن انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ثم التطرق إلى آثارها على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتناول المبحث الثالث فرص وتحديات الجزائر في أزمة منطقة اليورو بالإضافة إلى وضعية الجزائر وأهم الاتجاهات النقدية والمالية في سنة 2014.

الفصل الأول:

الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية

- ماهية الأزمات المالية؛

- نماذج تاريخية عن الأزمات المالية.

تمهيد:

لقد أصبحت ظاهرة عدم استقرار الأسواق المالية موضوع مقلق على المستوى العالمي، حيث تحتل صدارة اهتمام النظاهرات الاقتصادية العالمية، خاصة بعد ارتفاع وتيرة هذه الأزمات خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي ترتب عليها خسائر كبيرة تحملتها المؤسسات المالية، وكانت في كل مرة سبب في بروز ظاهرة الكساد وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

فقد اجتاحت العالم جملة من الأزمات العنيفة بداية بالكساد العظيم سنة 1929، ثم الاثنين الأسود سنة 1987 تلتها أزمة أكتوبر 1989 وصولاً إلى أزمات الأسواق الناشئة في التسعينات وأزمة جنوب شرق آسيا التي لم تسلم منها هاته البلدان التي تحقق مستويات عالية من النمو، بالإضافة إلى الأزمة العالمية لسنة 2008، فقد شكل تكرار هذه الأزمات المالية ظاهرة مثيرة للاهتمام وتهديدا حقيقيا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول نتيجة انتقال العدوى من بلد لآخر بفعل عولمة الأسواق المالية، هذا ما أثار اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين للتعرض للأزمات المالية، ومحاولة إيجاد تفسير لحدوثها أملا في تفادي هزات اقتصادية عالمية مستقبلا.

وعليه ضمن هذا الفصل سيتم التطرق للمبشرين التاليين:

- ماهية الأزمات المالية؛
- نماذج تاريخية عن الأزمات المالية.

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية.

على الرغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للأزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية، إلا أن الإسهام النظري العلمي من أجل تأسيس نظرية متكاملة لعلم الأزمات مازال محدوداً حتى اليوم، فنتفسير الأزمات وبحث جوانبها أمر شاق وصعب، وكذلك التعرف على حقيقة العوامل التي ساهمت في نشوئها والتي أدت إليها وعدم الانخداع بالأعراض الخارجية أمر غير ميسور.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة والأزمة المالية

الفرع الأول: مفهوم الأزمة.

أولاً: تعريف الأزمة:

يمكن تعريف الأزمة من الناحية الاجتماعية: "بأنها تلك الحالة التي تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة".⁽¹⁾

أما المفهوم العلمي لها فيشير إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع، فيه إثارة وعنف ومدته الزمنية قصيرة.⁽²⁾

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن تعريف الأزمة كما يلي:

• عرفها جون بيري: "أنها سلسلة متصلة من الأحداث المفاجئة تبدأ بحادثة صغيرة تتطور إلى حدث أكبر ثم تتحول إلى ما يشبه الصراع فيما يطلق عليه دورة حياة الأزمة"⁽³⁾

• عرفها ستيف ألبرت: "هي ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه مهما كانت درجة استعداد المنظمة".⁽⁴⁾

• أو هي: "كل الأحداث والظروف والتغيرات التي تحدث فجأة، وتصابها تهديدات معينة للأوضاع المستقرة الجارية للمجتمع مع عدم وجود وقت كاف لتجنب أو التعامل مع الأوضاع والظروف الجديدة المنافية للوضع السابق المستقر"⁽⁵⁾

ثانياً: علاقة الأزمة ببعض المفاهيم.

(1) السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، استرال للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 13.

(2) رديف مصطفى، إسماعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على منطقة اليورو، ورقة وبحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، م ج الوادي، 26_27 فيفري 2012، ص 03.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 15.

(4) محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر، عمان، 2008، ص 8.

(5) فؤاد علوان، دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية، دار الفكر والقانون، مصر، 2012، ص 23.

ينبغي التمييز بين الأزمة وبعض المفاهيم الأخرى الشائعة والتي قد تتشابه معها في بعض الخصائص ولكنها في الواقع ليست أزمة وهي كالتالي:⁽¹⁾

1- المشكلة: تمثل حالة من التوتر وعدم الرضا وهي السبب لحالة غير مرغوب فيها نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعيق تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وتعتبر المشكلة عن حدث له شواهد وأدلة تنذر بوقوعه بشكل غير مفاجئ، يجعل من السهولة إمكانية التوصل لأفضل حل بشأنها وتظهر المشكلة بوضوح عندما نعجز في الحصول على النتائج المتوقعة من أعمالنا ومختلف الأنشطة، وبالتالي يمكن أن تعمل بمثابة تمهيد للأزمة إذا اتخذت مساراً حاداً ومعقداً ولكن بالطبع لن تكون هي الأزمة في حد ذاتها وبالتالي فالمشكلة عادة ما تحتاج إلى جهد منظم للوصول إليها والتعامل معها.

2- الصدمة: هي حدث ينتج عنه شعور فجائي حاد غير متوقع الحدوث، وهذا الشعور مركب من الغضب والذهول والخوف، ومن هنا تكون الصدمة هي إحدى عوارض الأزمات أو أحد نتائجها التي تولدت عند انفجارها بشكل فجائي وسريع دون سابق تمهيد أو إنذار، وباعتبار أن الصدمة أكثر من إطار عام خارجي يغلف أسبابها ومن ثم فإن التعامل مع الصدمة باعتبارها غلاف لا يستدعي سوى استيعاب تأثير هذا الغلاف في أقرب وقت ممكن تمهيدا للوصول إلى جوهر الأزمة الذي نجم عنه الصدمة.

3- الواقعة: هي خلل في أحد مكونات النظام، حدث وانتهى أثره ويكون تأثيرها على جزء من النظام، ومن ثم لا يترتب عليها حدوث تهديد للنظام بأكمله كما هو الحال بالنسبة للأزمة.

4- الكارثة: هي المشكلة التي تبقى دون حسم لفترة طويلة فتتحول إلى كارثة وهي غالباً المسببة للأزمات، وتعتبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلاً ونجم عنها ضرر في الماديات أو غير الماديات أو كلاهما معاً، فرغم اتفاق الأزمة والكارثة في كون كل منهما موقفاً مفاجئاً، إلا أن الكارثة تختلف عن الأزمة فيما ينتج عنها من خسائر فادحة وليست في حد ذاتها أزمة وإنما قد تنتج الأزمة من حدوث كارثة طبيعية كالبراكين والزلازل... أو نتيجة تدخل الإنسان بصورة سيئة، وبالتالي فهي كوارث لا يمكن توقعها أو توقع حجم الضرر الناجم عنها، ومن ثم ينتظر حتى تنتهي الكارثة ومعرفة ما أسفرت عنه من نتائج التي قد تسبب أزمات مثل أزمات السكن والمأوى، أزمات الاتصال والمواصلات، أزمات انعدام الأمن وسيطرة الفوضى...

ثالثاً: تحديد الفرق بين الأزمة الاقتصادية والدورة الاقتصادية.

تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما نتيجة اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وتعرف الدورات الاقتصادية "دورات الأعمال" بأنها عبارة عن تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي للدولة بصفة عامة في المدى القصير⁽²⁾، وتتضمن تقلبات في مستوى الإنتاج والأسعار والدخول والتوظيف، ويطلق اسم الدورة الاقتصادية على كل فترة كاملة

⁽¹⁾ نادية بلورغي، تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 6.

⁽²⁾ جيهان جمال، بركان الأزمة المالية العالمية إلى متى، بدون دار النشر، 2009، ص ص 21-22.

من العمل التجاري، تتأثر الدورة الاقتصادية عموماً بتغيير السياسة الحكومية (الضرائب، أسعار الصرف أسعار السلع بالأسواق العالمية) ويعتقد كينز أن أفضل سبب لحدوث الدورة الاقتصادية هو التغير الدوري في الكفاءة الحدية لرأس المال الذي يكون معقداً، ويرتبط في كثير من الأحيان بزيادة التغيرات في المتغيرات الأخرى قصيرة الأجل المهمة للنظام الاقتصادي⁽¹⁾، ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين أن لكل دورة اقتصادية أربع مراحل: ⁽²⁾

المرحلة الأولى: مرحلة الانتعاش: هي عبارة عن عملية الانتقال من القاع إلى القمة مع وجود نمو في الناتج والتوظيف، أي أن النشاط الاقتصادي يكون متزايداً ولكن ببطء.

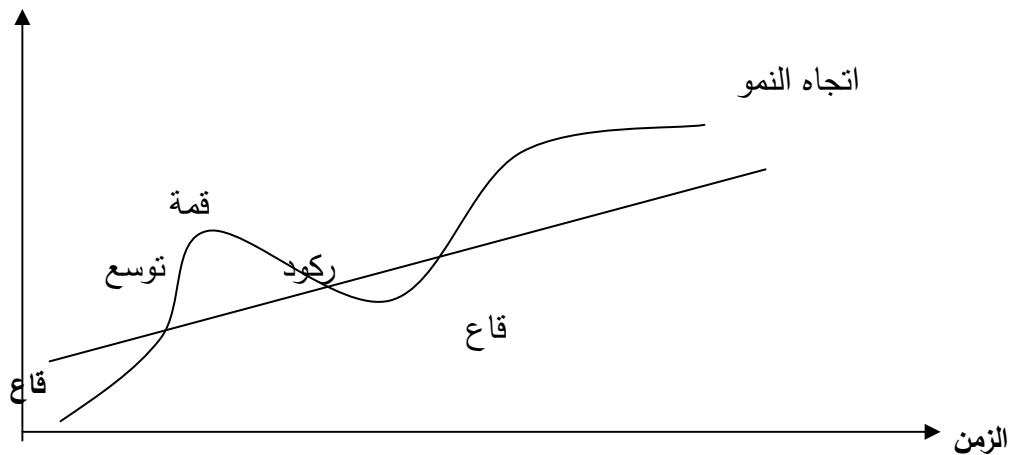
المرحلة الثانية: مرحلة الرواج: تتميز بالتوسع الاقتصادي، زيادة في (الإنتاج الكلي، الدخل الكلي، مستوى التوظيف) وتكون عند التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

المرحلة الثالثة: مرحلة الأزمة: وهي عبارة عن الفترة في الدورة الاقتصادية التي يتم الانتقال بها من القمة إلى القاع مع تراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج الكلي، الدخل الكلي، المستوى العام للأسعار، المستوى العام للتوظيف).

المرحلة الرابعة: مرحلة الانكماش أو الكساد: هي عبارة عن فترة الكساد الطويل والعميق، حيث يحدث كساد في أوجه النشاط الاقتصادي بصفة عامة من حيث (انخفاض الإنتاج، الدخل، التوظيف وانتشار البطالة بشكل كبير ومؤثر لفترة زمنية ليست قصيرة).

رسم بياني رقم (1-1): مراحل الدورة الاقتصادية.

الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: هيثم يوسف، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 33.
الفرع الثاني: مفهوم الأزمة المالية.

⁽¹⁾ Keynes, JhonMaynard, *The General Theory of Employment, Entereest and Money*, Mac Millon, London, UK, 1936, p 313.

⁽²⁾ هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 32-33.

أولاً: تعريف الأزمة المالية:

من التعاريف المبسطة للأزمة المالية نذكر

1- عرفها فريدريك مسخان: " الأزمة المالية عبارة عن اضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطرة المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الطرق الاستثمارية"⁽¹⁾

2- ويعرفها آخرون: " بأنها عبارة عن اضطرابات في الأسواق المالية ويمكن تشخيصها من خلال الانخفاض الحاد في أسعار الأصول، وفشل في أسواق المال في الشركات المالية والشركات غير المالية"⁽²⁾

3- وعرفها منسكي بأنها: " التوسع في الائتمان المحلي الذي يرافقه ارتفاع في الطلب على النقود في ظل أسعار صرف ثابتة، مما يؤدي إلى حدوث مضاربات شديدة في العملة المحلية وانخفاض كبير في حجم الاحتياطات الدولية، وهنا تضطر الحكومة إلى التخلي عن أسعار الصرف الثابتة لعملة المحلية وذلك لعدم استطاعتها الدفاع عنها عند مستوى ثابت"⁽³⁾

من التعاريف السابقة يمكن القول أن الأزمة المالية عبارة عن انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد أو لدول أخرى تحت تأثير ما يعرف بالعدوى المالية* نتيجة لمجموعة من الروابط المشتركة.

ثانياً: خصائص الأزمات المالية.

هناك ست خصائص للأزمات المالية حسب (Steve Albert) في كتابه إدارة الأزمات وهي كالآتي:⁽⁴⁾

1- **نقص المعلومات:** وتعني عدم توفر معلومات دقيقة عن أسباب حدوث الأزمة و حجمها، ويعود عنصر نقص المعلومات إلى حداثة الأزمة التي على الأقل تتطلب معلومات أولية حتى تكون الرؤية واضحة أمام متخذ القرار.

2- **المفاجأة:** تتسم الأزمات بعنصر المفاجأة بحيث لا يمكن التنبؤ ولا يكون هناك أي سابق إنذار مما ينبؤ بحدوث وضع جديد أقل ما يقال عنه أنه سيء.

3- **تصاعد الأحداث:** حيث تتوالى الأحداث بسرعة لدرجة تضيق الخناق على من يمر بالأزمة وعلى صاحب القرار.

(1) أحميمة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 5.

(2) Kelly, Kathy and others, **The Economics of Money, Banking and Financial Markets**, 9th Edition, person international Edition, Addisouvesley, USA, 2009.page 18.

(3) نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014، ص 22.

* هي ظاهرة انتقال الاضطراب المالي من دولة الأزمة إلى دول أخرى لا تعاني من أزمة اقتصادية بسبب مجموعة من الروابط المشتركة.
(4) أحميمة خالد، مرجع سابق، ص 5.

- 4- حالة الذعر: يعني أن هناك ارتباك ومخاوف كبيرة من حدة تصاعد الأحداث بحيث تؤدي إلى تصرفات وردود أفعال غير مدروسة.
- 5- فقدان السيطرة: عندما تقع الأحداث خارج توقعات صاحب القرار وتكون هناك فجوة كبيرة بين استعداداته وحجم وخطورة الأزمة فإنه يفقد السيطرة عليها.
- 6- غياب الحل الجذري السريع: لا يستطيع صاحب القرار في المؤسسة أو في أي مكان أن يقوم بإيجاد حل جذري وسريع للأزمة، ولكن يجب أن يختار من البدائل ما يخفف من حدة تلك الأزمة وبأقل تكلفة.
- كما أجمعت العديد من الدراسات على وجود أعراض مختلفة للآزمات المالية، ويكفي وجود عدد منها كي يكون النظام المالي والمصرفي معرض لأزمة مالية، وفيما يلي أهمها: (1)
- 1- اتجاه رؤوس الأموال للهروب إلى الخارج.
 - 2- قيام البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية.
 - 3- قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوأ بالآخرين (سلوك القطيع) مما يؤدي إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر.
 - 4- هيكل تدفقات رأس المال الأجنبي، كلما زادت التدفقات قصيرة الأجل تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لأزمة مصرفية.
 - 5- انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنتشأ معها آزمات مصرفية.

الفرع الثالث: الفرق بين الأزمة المالية والنقدية والأزمة الاقتصادية .

إن الأزمة النقدية تنتج بصفة أساسية بسبب زيادة تكلفة الائتمان وزيادة معدل الفائدة على القروض المحلية والقروض الخارجية التي تحصل عليها الدولة، وتزايد معدل التضخم بها ويرتبط بذلك أسعار صرف العملات المحلية والأجنبية وقد تضع بعض الدول قيوداً على إقراض الدول الأخرى بسبب فقدان الثقة في قدرتها على السداد مما يؤدي إلى أزمة سيولة، وتضطر إلى مواجهة مديونيتها من خلال عائداتها الجارية وينشأ عندئذ نوع من الآزمات النقدية. (2)

أما الأزمة الاقتصادية فهي أعم وأشمل من الأزمة المالية والنقدية، حيث أن إهمال معالجة الأزمة المالية أو النقدية أو التهاون في المواجهة السريعة لها، يعني انهيار الثقة في القطاع المصرفي أو ما يسمى بظاهرة الاصطفاف على سحب الأموال من المصارف وانتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي، وذلك يعني الركود وارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم تحول الركود إلى كساد، أي أن الأزمة الاقتصادية تحتوي في طياتها مزيجاً من الأزمة المالية والأزمة النقدية التي تتمثل مظاهرها في المضاربات على العملة واضطرابات الجهاز

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارني، مرجع سابق، ص 36.

(2) إبراهيم النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 25.

المصرفي وانخفاض معدلات الادخار وإحجام الكثير من المقترضين عن سداد القروض للبنوك، مع ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الاستثمار، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة أو منفردة إلى ظهور أزمة اقتصادية حادة في المجتمع تتعكس آثارها على العمل السنوي للنمو الاقتصادي فينخفض كما ينخفض الطلب على السلع والخدمات وأيضا تنخفض الصادرات.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وأسبابها.

الفرع الأول: أنواع الأزمات المالية.

أولاً: أزمات أسواق رأس المال: هذا النوع من الأزمات يحدث في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة، وهذه الظاهرة تحدث عندما ترتفع أسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وذلك نتيجة الهجوم على عمليات المضاربة، بهدف الحصول على الربح الناتج عن ارتفاع أسعار الأصول التي تم شراؤها، إلا أنه بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية تحصل عملية الانهيار، وتصل الأسعار إلى أدنى مستوياتها، مما يسبب حالات من الذعر والخوف، فيمتد أثر ذلك نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في نفس القطاع أم في قطاعات أخرى، وهذا النوع من الأزمات يؤدي إلى صعوبات مالية للشركات والبنوك التي تقرض أموالا في هذه القطاعات.⁽²⁾

ثانياً: أزمات العملة: تحدث أزمة العملة عندما يقع هجوم على قيمة العملة المحلية عن طريق المضاربة وبذلك يكون تخفيض في قيمتها، هذا ما يحتم على السلطات النقدية استنزاف نسبة كبيرة من احتياطياتها النقدية الدولية أو رفع أسعار الفائدة لحفاظ على قيمة عملتها المحلية، وفي هذا الصدد فقد قدرت الدراسات التخفيض في قيمة العملة الذي يمكن القول بوجود أزمة بنسبة تزيد عن 35% على مدار سنة كاملة.⁽³⁾

ثالثاً: الأزمات المصرفية: تحدث الأزمات المصرفية عندما يواجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، وبما أن الوظيفة الأساسية للمصرف هي أن يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة معينة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى المصرف، وإذا امتدت إلى المصارف الأخرى داخل الدولة تحدث ما يسمى بالأزمة المصرفية، وعندما يحدث العكس أي تتوفر الودائع لدى البنوك لكنها ترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض وهو ما يعرف بأزمة الائتمان.⁽⁴⁾

(1) أمير الفونس حنا، تصميم نظام للإنذار المبكر للأزمات المالية والاقتصادية في مصر بالاسترشاد بالأزمة الآسيوية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2003، ص 56.

(2) محمد سعيد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2011، ص 27.

(3) فؤاد علوان، مرجع سابق، ص 32.

(4) نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، مرجع سابق، ص ص 23-24.

رابعاً: أزمات المديونية الخارجية: تنشأ أزمة المديونية الخارجية في حالة عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وبالتالي عدم قدرتها على النفاذ لأسواق المال للحصول على تمويل جديد، يمكن أن يساعدها في تجاوز الظروف التي حالت دون قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات، وهو ما يدخل الدولة في دوامة لا نهاية لها من استحقاقات المديونية الخارجية، وبما يؤثر سلباً على حركة التجارة الخارجية، التي تعتمد إلى حد كبير على الثقة في المؤسسات العاملة في الدولة، والمستمدة من المركز الاقتصادي والخارجي للدولة وبالتالي فإن تعثر الدولة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية لا ينصب فقط على الدولة كجهة سيادية بل ينصرف إلى كافة المؤسسات المالية العاملة بها وخاصة القطاع المصرفي.⁽¹⁾

هذه الأنواع من الأزمات: المصرفية، العملة، الديون، أسواق المال، وإن اختلفت طبيعتها فهي تشترك في نفس الخصائص التالية:⁽²⁾

- 1- تمثل الأزمة تهديداً لحياة الفرد وممتلكاته ومقومات بيئته ومجابهتها تعد واجباً مصيرياً.
- 2- تسبب الأزمة في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة، وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.
- 3- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، واحتكار نظم أو نشاطات تمكن من استيعاب الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية ومواجهتها.
- 4- إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة، التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

5- إن مصدر الخطر أو الأزمة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة ومتسارعة.

6- التعقيد والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة لها أو المعارضة لها.

الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية:

على مدار سنوات طويلة، قامت دراسات متعددة برصد مجموعة من الأسباب التي تسببت في وقوع أزمات مالية كثيرة، وكانت الأزمة تقع بفعل سبب واحد مباشر أو أكثر من سبب تتجمع مع بعضها لتؤدي إلى وقوع الأزمة المالية، ومن أهم هذه الأسباب:

أولاً: ضعف نظام الصرف: إن ضعف نظام الصرف في بعض الدول كان من أسباب الأزمات المالية حيث أن ضعف هذه النظم كان يقود إلى تقادم عمليات المضاربة، وكان يؤثر على النظم المصرفية في تلك الدول، وعدم الصمود أمام الهزات والصدمات المالية وما يتصل ويرتبط بها من جوانب على المستوى المؤسسي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي.⁽³⁾

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22.

(2) هيثم يوسف عويضة، مرجع سابق، ص 40.

(3) يوسف أبوفارة، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 43.

ثانيا: **ضعف الولاء والمسؤولية تجاه المؤسسات:** إن بعض الأزمات المالية كان مصدرها ضعف الولاء والمسؤولية لدى كبار المسؤولين نحو مؤسساتهم، حيث كان هؤلاء المسؤولون لا يقومون بكل ما يلزم للتصدي للمخاطر المتزايدة التي تواجه مؤسساتهم، وكان الأمر أكثر سوءا في ظل وجود بعض الفساد بالتزامن مع ضعف المسؤولية والولاء.⁽¹⁾

ثالثا: **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تتخفف شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد والوفاء بالتزاماتهم خصوصا، كما تعد التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالميا لا تؤثر فقط في تكلفة الاقتراض، بل الأهم من ذلك أنها تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها، حيث قدر ما بين (50-67%) من تدفقات رؤوس الأموال من الدول النامية وإليها خلال حقبة التسعينات، كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة عالميا، بالإضافة إلى التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية التي تعد المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية خاصة في دول أمريكا الجنوبية.⁽²⁾

رابعا: **ضعف الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالقطاعات المالية والمصرفية:** ظهرت بعض الأزمات المالية في بعض الدول بسبب الضعف الواضح في كثير من الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالقطاعات المالية والمصرفية في تلك الدول أدى إلى ضعف الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية وتدني فاعلية أنشطة السوق.⁽³⁾

خامسا: **ضعف نظم المحاسبة والإفصاح:** كان لضعف نظم المحاسبة والإفصاح دور واضح في تراكم الأسباب التي أدت إلى تفجر أزمات مالية في بعض الدول، لما لها من تأثيرات واضحة في معدلات الربحية وعدم التقييم السليم للجدارة الائتمانية لكثير من المقترضين.⁽⁴⁾

سادسا: **ضعف الاستعداد للتعاطي مع التحرير المالي:** إن ضعف الاستعداد للتعامل بفاعلية وكفاءة مع عمليات التحرير المالي التي شهدتها بعض الدول، كان سببا من أسباب وقوع أزمات مالية في هذه الدول حيث أن التحرير المالي ينجم عنه أوضاع وظروف جديدة تتطلب إجراءات وسياسات واستراتيجيات مختلفة وقد عانت بعض الدول من عدم تأقلمها واستعدادها الكافي للتعاطي مع عمليات التحرير المالي كما يجب

(1) المرجع نفسه، ص 44.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، مرجع سابق، ص ص 31-32.

(3) يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص 44.

(4) المرجع نفسه، ص 44.

خصوصا في ظل بقاء مسؤولي مرحلة ما قبل التحرير المالي قائمين على الأوضاع في ظل عمليات التحرير المالي.⁽¹⁾

سابعاً: التوسع الضخم في عمليات الائتمان: إن توسع البنوك بصورة كبيرة ومبالغ فيها في منح القروض كان من الأسباب المهمة لكثير من الأزمات المالية خصوصا عندما يتم هذا التوسع بصورة غير مدروسة.⁽²⁾

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأزمات المالية:

تعددت النظريات المفسرة للأزمات المالية، إذ تختلف من حيث نوع هذه الأزمات أو حسب حدوثها وتأثيرها ومداهما الزمني، ويمكن توضيحها فيما يلي:

1- نظرية عدم قابلية العجز الخارجي للاستمرار: يرجع أصحاب هذه النظرية أسباب الأزمات المالية إلى أن عجز الحساب المعاملات الجارية خلال السنوات الأخيرة قبل حدوث الأزمة المالية غير قابل للاستمرار، نظرا لأن حجم هذا العجز كبير في هذه الحالة يجب على السلطات أن تقوم بتغييرات في سياستها الاقتصادية وذلك من خلال التأثير على سعر الصرف.⁽³⁾

2- نظرية انحراف السياسات الاقتصادية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن سبب الأزمات المالية هو انحراف للسياسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالسياسة النقدية أو المالية أو التجارية أو الائتمانية أو الاستثمارية، قد تكون توسعية والاقتصاد بحاجة لسياسة انكماشية أو العكس، فالأزمات المالية تأتي انعكاسا لتراخي الأداء الاقتصادي الكلي نتيجة إتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة مثل هذه الانحرافات تساهم بدور رئيسي في حدوث تلك الأزمات المال.⁽⁴⁾

3- نظرية المباريات: طرحت هذه النظرية ما يعرف بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية، إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية فيكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان في الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخرين أن يتخذوه، بمعنى آخر قد يكون شراء أصل ما بناءا على توقعات ارتفاع قيمته، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع بينما أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار لتوقعه قيام المستثمرين بأخذ القرار ذاته.⁽⁵⁾

نظرية مينسكي: وهي من النظريات التي ألفت بظلال مسؤولية الأزمات المالية على عاتق النظام الرأسمالي الذي يتميز حسبها بهشاشة قطاعه المالي، وتختلف درجة الهشاشة هذه باختلاف مراحل الدورة الاقتصادية.

إذ وبعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص تام لتجنب المخاطرة وهو ما يدعى بالتمويل المتحوط، وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة جديدة هي مرحلة الرواج التي تتميز بظهور

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 45.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 45.

⁽³⁾ فؤاد علوان، مرجع سابق، ص 26.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 26.

⁽⁵⁾ المرجع نفسه، ص 29.

بوارد النمو الاقتصادي تعكسها التوقعات المتفائلة وشعور الأعوان الاقتصاديون بالثقة والارتياح بشأن الأرباح، فيسعون للحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض مفترضين قدرتهم على سداد هذه القروض دون مشاكل، لتنتقل بعد ذلك عدوى التفاؤل إلى القطاع المالي متمثلة في المقرضين الذين لا يترددون في منح القروض بشكل ملفت للانتباه، دون أخذ كافة الاحتياطات اللازمة لاسترجاع هذه القروض مجدداً، وكننتيجة للمنافسة ما بين البنوك يتم استحداث منتجات مالية جديدة وهو ما يعرضها لتحمل مخاطر كبيرة سرعان ما تؤدي إلى حدوث مشكلة في نظام الائتمان، فيسود الخوف في القطاع المالي مما يؤثر على قابليته للإقراض، كما ينشر الذعر وسط الكيانات الاقتصادية التي تخل بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المقرضين لتكون إشارة لبداية أزمة مالية وتتحول بعدها إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث الكساد، ويرجع الاقتصاد بذلك إلى نقطة البداية من جديد.⁽¹⁾

⁽¹⁾ ديش فاطمة الزهراء، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية، الحل المصرفي الإسلامي نموذجاً، مذكرتماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 67-68.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية لنماذج عن الأزمات المالية:

لقد شهد القرن العشرين عددا من الأزمات المالية والاقتصادية ولعل أبرزها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات، والأزمة الآسيوية في التسعينات، وأخيرا أزمة الرهن العقاري والتي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية:

تعرض الاقتصاد العالمي منذ القرن العشرون للعديد من الأزمات المالية، ومن أهمها:

أولا: أزمة الكساد الكبير سنة 1929:

1- ظروف حدوث الأزمة: كانت سنوات العشرينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية سنوات مضاربة حادة وقد تجلت هذه الأخيرة أولا في قطاع العقار وما يتصل به، وأدى تضاعف شراء العقارات في فلوريدا إلى ارتفاع الأسعار بشكل سريع، وفي سنة 1926 اجتاحت فلوريدا إعصاران ولم تعد هذه الأماكن مرغوب فيها، مما دفع بالجميع إلى الاتجاه نحو البورصة، فعرفت بذلك أسعار الأسهم بين جوان 1928 وسبتمبر 1929 ارتفاعا كبيرا (56%) في بورصة نيويورك.⁽¹⁾

وكانت بداية الأزمة في يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 في بورصة "وول ستريت" نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق لكن لا وجود للمشتريين، انتشر الذعر وتدافع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم وظلت الأسعار في تدهور وخسر مؤشر "داو جونز" 22,6% من قيمته، وفي نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، وانهارت البورصة خاسرة 30 مليون دولار، إلى أن فقد مؤشر "داو جونز" 89% من قيمته في عام 1932، وهذا المبلغ في حينه يمثل عشرة أضعاف الميزانية الفيدرالية، ويفوق الإنفاق الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى واستكملت الأزمة تأثيراتها وأغلقت العديد من المصانع وسرح أعداد هائلة من العاملين، وتوقف الإنتاج وانتقلت الأزمة إلى بقية الأسواق العالمية، خصوصا في إنكلترا فرنسا وألمانيا، وكانت تأثيراتها أكثر حدة، وأفلست مئات البنوك وشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

2- أسباب الأزمة: يرجع انهيار البورصة الأمريكية إلى عدة أسباب أهمها:⁽³⁾

- الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة نتيجة لوفرة الادخار وسهولة الاقتراض بالإضافة إلى تساهل السلطات النقدية الأمريكية بعدم رغبتها الوقوف في وجه حركة الارتفاع؛

⁽¹⁾ نسيمه أوكيل، الأزمات المالية وإمكانية التوخي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2007-2008)، ص ص 252-253.

⁽²⁾ راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي الأسباب والتداعيات والتأثيرات وآفاق التغيير على الاقتصاد العلمي والجزائري، الملتقى العلمي الدولي، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص ص 7-8.

⁽³⁾ عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة للنشر 2002، ص ص 300-302.

- المضاربة الوهمية، حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال، وليس لأن توزيعات وأرباح الشركات في ارتفاع؛
- تجاهل السوق ما نشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة؛
- زيادة العوض وحدوث المزيد من التدهور في الأسعار؛
- مع بداية انخفاض الأسعار سارع المضاربون والمستثمرون الذين يرغبون في التغطية إلى بيع المزيد من الأسهم على المكشوف، مما أسهم في المزيد من التدهور.
- بالإضافة إلى الأسباب التالية:⁽¹⁾
- إفلاس ما لا يقل عن 608 مصرف ومنها Bank of America؛
- انتشار الإشاعات عن نية إدارة الرئيس "فرانكلين روزفلت" خفض سعر الدولار ما دفع الناس إلى بيع الدولار وشراء الذهب.

3- خصائص أزمة 1929: تميزت أزمة 1929 عن باقي الأزمات في النقاط التالية:⁽²⁾

- قوة الأزمة: حيث أدت إلى زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي؛
- صفة الدورية: ناتجة عن ارتباطها بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي؛
- عمق وحدة هذه الأزمة: وهذا بناء على بعض المؤشرات الاقتصادية في الو.م.أ، حيث انخفضت الودائع لدى البنوك بنسبة 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين بالإضافة إلى ذلك فقد انهارت أسعار الأوراق المالية في الأسواق وذلك بنسبة 66% في ألمانيا، و 90% في الولايات المتحدة الأمريكية.

- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة: حيث تراجعت من 5,5% سنة 1929 إلى 3,1% سنة 1933، وقد كان هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات وزيادة عرض رؤوس الأموال.

- ترافقت الأزمة مع التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات، حيث تزامن ذلك مع تدهور القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب زيادة العجز في الموازنة العامة وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

ثانيا: أزمة أكتوبر 1987:

- 1- ظروف حدوث الأزمة: بدأت الأزمة في اللحظات الأولى للافتتاح في يوم الاثنين الأسود، وذلك بخلل في التوازن بين العرض والطلب ليس في الأسواق الحاضرة فقط بل وأيضا في سوق العقود المستقبلية، وقد

(1) عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية أزمة primer، بلجيبند للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 137-138.

(2) مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في علم النقد والمال -مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، الجزء الثاني -ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 2005، ص ص 100-104.

نشأ هذا الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق لها مثيل، وانتهى بهبوط الأسعار في السوقين، أما رد فعل السوقيين فقد اختلف باختلاف أنظمة العمل في كل منهما.⁽¹⁾

2- أسباب الأزمة: يمكن حصر أسباب أزمة 1987 في النقاط التالية:⁽²⁾

- اتساع عجز الميزانية الأمريكية (20 مليار دولار عام 1986)، والعجز التجاري الأمريكي (150 مليار دولار عام 1986)، حيث كان على الو.م.أ أن تقدم مكافأة لجذب المكتتبين في سندات الخزينة الأمريكية من خلال رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل كخطوة أولى لتمويل العجز في موازنتها؛

- لجوء الكثير من المستثمرين إلى استبدال أصولهم المالية طويلة الأجل (الأقل سيولة) بأصول أخرى قصيرة الأجل (أكثر سيولة)؛

- ارتفاع معدلات الفائدة؛

- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية والتي وصلت إلى مستويات مرتفعة، مما أضعف الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة بهذه العملة؛

- انخفاض في أسعار الصرف ليوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 مما أدى إلى كثافة مبيعات المضاربين، حيث سارع المستثمرون إلى التخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار، وهو ما ساهم في زيادة عرض الأصول المالية - خاصة الأسهم - ومن ثم انهيار أسعارها.

3- نتائج أزمة أكتوبر 1987: استنادا إلى ما سبق ذكره، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حداثتها أزمة 1929 وفي يوم 17 أكتوبر 1987 بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها، حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ 500 مليار دولار.

ومن أهم نتائج الأزمة ما يلي:⁽³⁾

- انخفاض أسعار الأسهم وانهيار مؤشرات داو جونز ونيكاي وفاينشال تايمز؛

- قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها بالتمويل، وحدث انكماش في استثماراتها وإنتاجاتها؛

- تعرض البنوك للإفلاس بسبب عدم قدرة العملاء المقرضين تسديد ما بذمتهم من قروض؛

- زيادة أعداد العاطلين عن العمل خصوصا العاملين في البنوك المالية؛

- تأثر البلدان والبنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار وخاصة البلدان النفطية؛

ثالثا: أزمة المكسيك 1994:

1- ظروف حدوث الأزمة: لقد تضررت المكسيك على نحو قاس خلال أزمة المديونية في عقد الثمانينات من القرن العشرين، ولكنها شهدت في بداية التسعينات فترة تحرير شملت إزالة القيود على تدفقات رؤوس

⁽¹⁾ مرجع نفسه، ص 200.

⁽²⁾ نادية لعقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية "الوقاية والعلاج"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013، ص 93.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 95.

الأموال وخصخصة عدد البنوك وإعادة هيكلة الديون التي تضمنت الانفتاح على المنافسة الأجنبية ورفع التنظيم الحكومي وما تبعه من إصلاح مالي صاحبها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وقد وصل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل المكسيك قمته في عام 1993 وهو ما ساهم بدرجة كبيرة في زيادة حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك للقطاع الخاص بمعدل نمو سنوي بلغ متوسط 66%، إلا أن النكسات السياسية بدأت تهز الثقة في استقرار المكسيك بالتباطؤ، كما تدهورت المدخلات المحلية وأصبحت العملة المحلية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية وهو ما ترتب عليه زيادة بمعدلات الاستهلاك، وفي نهاية 1994 كانت الحكومة المكسيكية قد أنفقت كامل احتياطياتها من الصرف الأجنبي فخفضت من قيمة عملتها وسمحت لها أن تعوم مقابل الدولار الأمريكي، إلا أن هذا التخفيض كان له نتائج تدميرية، ونتيجة لذلك توجهت الحكومة المكسيكية إلى الإدارة الأمريكية إذا خصصت لها هذه الأخيرة اعتمادا ماليا بقيمة 50 مليار دولار ووعدت الولايات بتقديم 20 مليار دولار من هذا الاعتماد، على أن يساهم البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بتأمين القسم الباقي، مقابل ذلك قدمت المكسيك صادراتها المستقبلية من النفط كغالة للأموال المقترضة التي يجب تسديدها خلال ثلاث إلى خمس سنوات.⁽¹⁾

2- نتائج الأزمة: مما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:⁽²⁾

- خسارة 2,4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام، مما أدى إلى تضاعف البطالة؛
- إفلاس 60 ألف شركة بناء؛
- تقلص الناتج الإجمالي بما نسبته 10%؛
- ارتفاع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بحوالي 12%؛
- انخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي.

رابعا: أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

1- بداية الأزمة وانتشارها: كانت بداية تفجر الأزمة في تايلاند في جويلية 1997، حيث قام ستة تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر "البات" baht (عملة تايلاند)، وذلك بعرض كميات كبيرة منه للبيع مما أدى إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملة الأخرى، ومع فشل الحكومة التايلاندية في الحفاظ على قيمة عملتها نتيجة تآكل احتياطي النقد الأجنبي لديها لجأت تايلاند إلى فك ارتباط عملتها الوطنية بالدولار الأمريكي وشرعت في تعويمها، وتبع ذلك في نفس اليوم انخفاض سعر البات بنسبة 20% وهو الأمر الذي نتج عنه تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

⁽¹⁾ زهية كواش، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي نموذجا"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، أيام 5-6 ماي، ص ص 8-9.

⁽²⁾ مرجع نفسه، ص 9.

ومع اتساع نطاق الأزمة في ظل وجود ارتباط بين أسواق شرق آسيا والأسواق العالمية كان لا بد أن تنتقل الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية، فخلال عام 1998 بدأ انتقال الأزمة إلى دول أوروبا بإعلانهم عن وقف سداد الدين الخارجي لمدة 90 يوم وإعادة هيكلة الديون المحلية في أوت 1998، وهكذا تعددت الأزمة الآسيوية وباتت تشكل أزمة عالمية متعددة الأطراف: صرف أجنبي، ديون مالية ومصرفية⁽¹⁾

2- أسباب الأزمة: ويمكن إرجاع أسباب أزمة جنوب شرق آسيا إلى عدة عوامل نذكر منها:⁽²⁾

- عرفت دول جنوب شرق آسيا تباطؤ اقتصادي حقيقي ما بين 1995 و 1996 فهناك انحطاط لتجارة السلع الالكترونية على المستوى العالمي؛
- عجز في الميزان التجاري في هذه الدول، وذلك نتيجة لزيادة الطلب المحلي مما أدى إلى زيادة الواردات بالإضافة إلى انخفاض تنافسية الأسعار في بداية 1995 نتيجة لارتفاع قيمة الدولار، ذلك أن عملات معظم دول جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة بالدولار؛
- المضاربة على أسعار صرف عملات دول جنوب شرق آسيا؛
- الإفراض والاقتراض من البنوك حيث اعتمدت الشركات في دول جنوب شرق آسيا على الاقتراض من البنوك بمعدل أكبر من إصدار الأسهم والسندات؛
- ضعف المؤسسات الحكومية.

3- نتائج الأزمة: وترتب عن أزمة دول جنوب شرق آسيا العديد من الآثار نذكر منها:⁽³⁾

- إفلاس وانهيار العديد من البنوك والشركات، مما أدى إلى ارتفاع البطالة ومعدل التضخم؛
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتباطؤ النمو الاقتصادي، وهروب رؤوس الأموال ونقص في الإنفاق العام والخاص؛
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية؛

- تسجيل خسائر في أسواق المال لدول جنوب شرق آسيا وصلت إلى 600 مليار دولار أو ما يساوي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

خامسا: الأزمة المالية العالمية 2008.

1- ظروف حدوث الأزمة: بدأت الأزمة المالية عام (2001-2002) على شكل أزمة رهن عقاري في الو.م.أ بسبب أزمة العقارات (ارتفاع الأسعار، قلة المعروض من المنازل، التشدد في الإقراض العقاري)، مما دفع بالحكومة الأمريكية لحل سريع للأزمة دون النظر إلى النتائج بعيدة المدى المترتبة عليها، فتم تسهيل عمليات الإقراض العقاري من جانب بنوك الإقراض، بغض النظر عن قدرة المقترض على الوفاء والالتزام بالسداد،

(1) أحميمة خالد، مرجع سابق، ص 18.

(2) عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003، ص 92.

(3) عمرو محي الدين، أزمة النمر الآسيوية (الجذور والآليات والدروس المستفادة)، دار الفكر الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص 78.

فقد كان وكلاء البيع يغرون الأفراد بالاقتراض عن طريق دفع القسط الأول بحيث يكون هذا القسط ثابت وليس كبيرا ثم بعد ذلك تكون الأقساط متزايدة لأن الفائدة متزايدة أيضا.⁽¹⁾

ونتيجة لما سبق أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة سواء في الـ.و.م.أ أو غيرها من دول العالم مقابل انخفاض أسعار الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار الطويل.

ومع بداية 2006 وحدث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5,5%، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم وازداد الأمر سوءا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد لتصل لحوالي 93%، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات طوال حياتهم.⁽²⁾

2- أسباب اندلاع الأزمة: يمكن توضيح أسباب الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية:⁽³⁾

- التوسع في الإقراض العقاري حيث كانت السيولة مشكلة لدى المصارف والمؤسسات بمعنى أن لديها فوائض هائلة من السيولة ولم تجد منافذ استثمارية لها، ولأن العقار يبدو ملاذا آمنا للاستثمار، اتجه قدر كبير من تلك السيولة لقطاع العقارات؛

- توريق القروض: عملت المصارف بشكل مباشر أو عن طريق مؤسسات خاصة على تحويل الرهون العقارية إلى أوراق مالية وعمدت إلى بيعها إلى مصارف ومؤسسات أخرى، حيث تقوم هذه المؤسسات باستعمال السيولة الناجمة عن البيع لإعادة تمويل قروض عقارية أخرى؛

- رفع سعر الفائدة حيث قام الاحتياطي الفيدرالي في الـ.و.م.أ برفع أسعار الفائدة الأساسية من 1% في عام 2004 إلى 5% عام 2005 بسبب ارتفاع قيمة الدولار وذلك للحد من التضخم، وهذا ما نجم عنه قيام المصارف برفع أسعار الفائدة على القروض العقارية؛

- التوسع في المشتقات المالية إذ تعتبر أدوات مالية استحدثت بغرض التحوط أولا والمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأسعار الأوراق المالية ثانيا، أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة قدر من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون دولار أي أكبر من حجم الاقتصاد العالمي عشر مرات؛

(1) أ. زهية كواش، أ. فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، مرجع سابق، ص 12.

(2) أميمة خالد، مرجع سابق، ص 18.

(3) بديدة لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة، العدد 52، خريف 2010، ص 67.

- قيام وكالات التصنيف الائتماني بمنح سندات الرهن العقاري تصنيف مرتفع الأمان (AAA)، نظرا لأن القروض العقارية عالية المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة ومعروفة مثل بنك "Lehmann Brother" وبالتالي التصنيف غير دقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي قد تتعرض لها.⁽¹⁾
- بالإضافة إلى الأسباب التالية:⁽²⁾
- انتشار الفساد الأخلاقي؛
- التوسع في الإنفاق الاستهلاكي؛
- التوسع في منح بطاقات الائتمان (credit card) بدون رصيد.
- 3- آثار الأزمة المالية العالمية: ترتب عن الأزمة المالية العالمية 2007 العديد من الآثار على مختلف اقتصاديات الدول نذكر منها:⁽³⁾

* على الاقتصاد الأمريكي:

- دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة كساد اعتبارا من ديسمبر 2007؛
- ارتفاع معدل البطالة إلى 6,5% وهو أعلى معدل منذ شهر مارس 1994؛
- انخفاض حاد في الإنتاج الصناعي الأمريكي؛
- بورصة نيويورك تغلق على أدنى مستوى لها منذ 5 سنوات؛

* على الاقتصاد الأوروبي:

- تراجع الاقتصاد البريطاني؛
- دخول ألمانيا في كساد اقتصادي بعدما تقلص معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,5% في الربع الثالث من 2008؛
- دخول منطقة اليورو مرحلة الركود الاقتصادي؛
- ارتفاع نسبة البطالة في فرنسا بنحو 7,7%؛
- خفض البنك المركزي الأوروبي بنسبة الفائدة في بنوك البلدان الـ 15 التي تتعامل باليورو من 3,25% إلى 2,5%.

* على الاقتصاد الجزائري:

⁽¹⁾ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، صص 11-12.

⁽²⁾د. عامر يوسف العتوم، اسباب الازمة العالمية رؤية اسلامية، المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، جامعة اليرموك، الأردن، بدون سنة النشر، صص 11-12.

⁽³⁾أ. زهية كواش، أ. فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، مرجع نفسه، صص 13-14.

مما لا شك أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية تأثر بالأزمة لكن ذلك بنسبة أقل مقارنة بباقي الدول وذلك لعدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية، كما أن الاقتصاد الجزائري منغلق على الاقتصاد العالمي بشكل نسبي نظرا لاعتماده في التصدير على المحروقات،⁽¹⁾ وعلى العموم فإن تأثير الأزمة على الاقتصاد الجزائري كان كما يلي:⁽²⁾

- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: حيث نتيجة لتدهور قيمة الدولار الأمريكي تأثرت الصادرات النفطية المقومة بالدولار، وبالتالي اختلال التوازنات المالية الكبرى مما اثر على المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية فضلا عن تراجع المداخيل الجبائية؛

- تراجع نمو الاقتصاد العالمي: حيث أن تراجع نمو الاقتصاد العالمي (الأمريكي، الأوروبي، الصيني والياباني) مما يؤدي إلى تقلص الطلب العالمي على النفط ومعه تتخضض أسعاره وبالتالي تراجع عائدات النفط والركود الاقتصادي؛

- التضخم العالمي: مما أثر سلبا على احتياطات الصرف الموظفة في سندات الخزينة الأمريكية.

سادسا: أزمة الديون الأمريكية 2011:

تعد أزمة الديون الأمريكية استمرارا للأزمات المتتالية التي تواجه الاقتصاد الأمريكي منذ بداية السبعينات، لكن ظهور هذه الأزمة بشكل مباشر يعود لسببين رئيسيين:⁽³⁾

بعد الأزمة المالية العالمية، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تحقيق معالجة لبعض سلبيات هذه الأزمة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية إلى زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي زيادة كبيرة، عن طريق سياسة التيسير الكمي التي تقوم على زيادة عرض النقود وتحسين السيولة لدى المصارف وشراء البنك المركزي لأذونات الخزينة الحكومية من أجل تمويل العجز الحكومي على أمل أن يقود ذلك إلى عملية النمو الاقتصادي بعد أزمة الرهن العقاري ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الديون الأمريكية بشكل كبير، إلى أن وصل الدين إلى 14,3 تريليون دولار وهو السقف المسموح به للاقتراض، وقد نتج عن تجاوز سقف الدين تخفيض وكالة التصنيف العالمية "ستاندرد أند بورز" (S&P) تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية الائتماني من (AAA⁺) إلى (AA⁺) ، والبداة بالشك بقدرة أمريكا على سداد ديونها، مما يعني ارتفاع تكلفة الاقتراض، وانهيار الثقة بالاقتصاد الأمريكي والعملة الأمريكية.

(1) فريد كورنل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث سيكادا الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة سكيكدة، ص ص 14-16.

(2) صالح مفتاح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص ص 16-17.

(3) رازي محي الدين، مسببات الأزمات المالية العالمية وانعكاساتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 2013، ص ص 423-424.

أما السبب الثاني لأزمة الديون الأمريكية فهو حرب العملات الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والسبب الرئيسي لهذه الحرب هو أن سعر صرف اليوان الصيني مقوم بأقل من قوته الشرائية أو سعره العادل، مما يزيد من القدرة التنافسية للبضائع الصينية أمام غيرها من البضائع العالمية وعلى الرغم من أن البنك المركزي الصيني رفع سعر الفائدة، كما رفع سعر اليوان أكثر من 25% إلا أنه مازال دون القيمة الحقيقية، إذ ترفض الصين تعويم عملتها وذلك رغبة منها في دعم صناعاتها وصادراتها، لذلك لجأت الو.م.أ إلى تضخيم أزمة الديون، لأن الأزمة ستضر بالصين أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها أكبر دائن لأمريكا، كما أن لديها أكبر احتياطي من الدولار الأمريكي، وأي تعثر في الاقتصاد الأمريكي سيضر بالصين بشكل كبير.

المطلب الثاني: القاسم المشترك للأزمات والحلول المقترحة لتفاديها.

لقد شهد العالم موجة من الأزمات المالية نتيجة المضاربة على أسعار الصرف أو تفضيل الاستثمار في الأصول المالية على العينية، ووجود اختلالات هيكلية في الاقتصاديات المختلفة، التجارة السلبية... وتعود هذه الأزمات في الغالب لأسباب متشابهة، وانطلاقاً من هذا يمكن إعطاء مختلف الحلول لمواجهتها.

الفرع الأول: تحديد القاسم المشترك للأزمات:

تعتبر الأزمات المالية بأنواعها المختلفة ذات جذور مشتركة، وتتمثل تلك الجذور المشتركة في وجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية المتراكمة في الاقتصاد، إضافة إلى اختلالات أو اضطرابات في أسعار الأصول وأسعار الصرف، والتي غالباً ما تحدث في ظل تشوهات بالقطاع المالي علاوة على إصابتها بالجمود الهيكلي، كما تتسم الأنواع المختلفة للأزمات المالية بدرجة كبيرة من الارتباط، والتتابع في بعض الحالات، كما يمكن أن تجتمع في آن واحد عوامل أو عناصر كأزمات العملة، والأزمات المصرفية، وأزمة الديون الخارجية، على نحو ما حدث في أزمة شرق آسيا 1997، والأزمة المكسيكية (1994-1995) وأن ما يبدأ على شكل معين من أشكال الأزمات قد يتطور فيما بعد وينتج عنه أشكال وأنواع أخرى منها، فقد تبدأ الأزمة المالية في شكل أزمة مصرفية يليها وقوع أزمة عملة، كما قد تسبق الأزمة المصرفية وقوع أزمة مديونية، حيث تشعبت الأزمات التي بدأت على شكل أزمات عملة، في بلدان شرق آسيا لتؤدي إلى وقوع أزمات مديونية.⁽¹⁾

وأوضحت العديد من الدراسات أن حدوث الأزمات المصرفية، وأزمات العملة في البلدان المختلفة تحدث في الوقت نفسه، وأن الأزمات والاضطرابات المالية التي غالباً ما تصيب اقتصاديات الأسواق الناشئة وتلك التي قامت بتحرير أسواقها المالية وفتحها، أما تحركات رؤوس الأموال أمام عمليات التمويل الخارجي عادة ما تكون أزمات مزدوجة والتي تنتج عن انهيار أسعار صرف العملة الوطنية، المصاحب لانهيار النظام المصرفي.

(1) هيثم يوسف محمد عويضة، مرجع سابق، صص 131-133.

ويتضح مما سبق أن الأزمات المالية تنتم بنوع من الترابط فيما بينها، والتتابع في بعض الحالات بحيث يمكن أن تتزامن عناصر أزمات العملة والبنوك والديون الخارجية، وتزامن حدوث نوعين أو أكثر من الأزمات وتتابعها، مما يؤدي بالطبع إلى زيادة حجم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها الاقتصاد القومي وكذلك الآثار السلبية الناتجة عنها.⁽¹⁾

الفرع الثاني: كيفية تفادي تكرار أزمات الأسواق المالية:

فيما يلي سنحاول عرض بعض من الإرشادات التي تقي الدول من أن تقع في أزمات مالية استنادا لما تطرقنا إليه من أزمات مالية مختلفة:⁽²⁾

- يمكن لسوق الأسهم من أن تسمح للمستثمرين بممارسة عمليات المضاربة السريعة لكن بحدود معينة بحيث لا يتجاوز حجم هذه التعاملات سقفًا معينًا خلال تداولات اليوم الواحد، بحسبها كنسبة من حجم التعاملات الكلي في السوق ويحدد وفق معايير مدروسة من قبل الجهات المشرفة على أداء السوق اليومي؛

- تكييف السياسات الضريبية بحيث لا تشجع استثمار رؤوس الأموال على المدى القصير كوسيلة للتحكم بظاهرة المضاربة السريعة والتي قد تؤدي إلى انعكاسات سلبية على أداء السوق كله في حال لم يتم التحكم فيها؛

- تحرير الأسواق بشكل مدروس من حيث القوانين والتشريعات اللازمة، وبشكل تدريجي وهي مشكلة وقعت فيها الدول الآسيوية؛

- لا بد من تخل البنوك المركزية عن إنقاذ البنوك الكبيرة التي تعرضت للإفلاس للأسباب التي ذكرت أعلاه من خلال ضخ السيولة فيها وتصحيح وضعها المالي ولو مؤقتًا بهدف إعادة زرع الثقة فيها من قبل المتعاملين معها؛

- وضع ضوابط على تدفق رؤوس الأموال خارجا للحد من مشكلة نفاذ السيولة من المؤسسات المالية على حد سواء في حال ظهور بوادر أزمة السوق؛

- إرساء الشفافية لأنها تعد أمرا ضروريا لكسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب؛

- القضاء على مشكلة التضخم حالما تظهر، لأنها أمر غير مرغوب في وقوعه ولأنها تؤدي عمليا إلى تآكل القوة الشرائية للعملة.

(1) عيسى محمد غزالي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، (العدد 29، ماي 2004) المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 1-5.

(2) أ. زهية كواش، أ. فتحة بن حاج جيلالي مغراوة، مرجع سابق، ص 15.

المطلب الثالث: العولمة المالية ودورها في تكريس الأزمات المالية:

تعتبر العولمة من أهم قضايا العصر التي سلطت عليها الأضواء خصوصاً أنها مستتة العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، وبالرغم من المزايا الناجمة عنها إلا أن النظرة الفاحصة لهذه الظاهرة لا تكتمل إلا بعرض المخاطر الناجمة عنها ودورها في خلق الأزمات المالية.

الفرع الأول: مفهوم العولمة المالية:

تعرف العولمة المالية على أنها: " ذلك الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، ورفع الحواجز على حركية رأس المال"⁽¹⁾ وقد عرفها دومينيك بليون (D.plihon) على أنها " عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية لتسود بذلك حرية التدفقات اتجاه النمو السلعية والمالية، من أجل تخصيص أفضل لرؤوس الأموال في مختلف الأنشطة"⁽²⁾. وبالتالي فالعولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.⁽³⁾

الفرع الثاني: تحليل العلاقة بين العولمة المالية والأزمات المالية:

رغم ما يمكن أن تحققه العولمة المالية من منافع إلا أنها يمكن أن تزيد نسبة المخاطر وذلك في :

1- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال: إن التقلب في التدفقات الرأسمالية قد ينشأ عن مصادر محلية أو عن مصادر خارجية، ولعل الأسباب المحلية هي الغالبة في معظم الأحيان، فمن جهة يدفع التحول في السياسات المحلية إلى تحريك التدفقات الرأسمالية، وعندما تتكرر هذه التحولات في السياسة وتكون غير متوقعة أو لا يمكن التنبؤ بها يحدث التقلب على نحو أسرع، وفي هذه الحالة يكون انعكاس حركية رأس المال مجرد عرض من أعراض عيوب السياسة المحلية.⁽⁴⁾ كما أن الحركة المفاجئة لرأس المال الأجنبي تتسبب في العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد وذلك:

أ- في حالة التدفقات قصيرة الأجل مما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي يتجلى في: ⁽⁵⁾

- ارتفاع في سعر العملة الوطنية بما يضر بالصادرات والواردات وبالتالي يزيد من عجز الميزان التجاري؛

⁽¹⁾ محفوظ جبار، "العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة" مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002، ص 185.

⁽²⁾ نادية لعقون، مرجع سابق، ص 185.

⁽³⁾ صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002، ص 2.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 58.

⁽⁵⁾ أحمد منير النجار، عولمة الاسواق المالية وأثرها على تنمية الدول العربية، المؤتمر الرابع العلمي للريادة والإبداع، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، أيام 15-16 مارس 2005، ص 25.

- ارتفاع شديد في أسعار الأصول خاصة العقارات والأصول المالية (الفقاعة) * ؛
- نمو في معدلات التضخم؛

ب- في حالة تدفقات مالية تخرج من الدولة وبشكل مفاجئ فإنها تؤدي إلى: (1)

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية؛
- انخفاض وتدهور أسعار الأصول العقارية والمالية؛
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات؛
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي؛
- استنزاف الاحتياطيات الدولية.

2- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة وآزمات العملة:

لقد حولت العولمة المالية من خلال التحرير المالي لرأس المال من النشاط الإنتاجي في الأساس إلى سوق للمضاربات والذي يعتبر الطريق الأسهل لاستنزاف الثروات، ففي ظل العولمة المالية والتطور المتسارع في وسائل الاتصال الحديثة أصبح رأس المال المضارب هو المسيطر إلى أبعد الحدود في سعيه وراء تحقيق الربح، ونتيجة لهذه المضاربات غير الخاضعة لأي قيود، أصبحت أسعار السلع والخدمات والأوراق المالية والعملات تتأرجح صعودا ونزولا بشكل غير واقعي مما يتسبب في الآزمات، حيث يساير نشاط المضاربة الفقاعات المالية التي تتكون عند انحراف القيمة السوقية للأصول المالية عن قيمتها الحقيقية، بمعنى أن يصبح السعر مجرد انعكاس للتوقعات دون أن يكون لذلك علاقة بمستوى الاستثمار الإنتاجي الحقيقي ليتحول بعدها السلوك العشوائي إلى ما يعرف (2) بسلوك القطيع وقد عانت الكثير من البلدان الصناعية من هجمات المضاربيين ومن الاضطرابات النقدية التي يسببها نشاطهم مثل ما حدث خلال الفترة (1992-1993)، حينما تسبب المضاربون في انهيار نظام النقد الأوروبي، وحققوا أرباحا ليس في إمكان قطاعات الإنتاج إنجازها، ورغم الخسائر التي سببتها المضاربات على العملة، والتي يتحمل تكلفتها في النهاية البنوك المركزية ودافعو الضرائب، وموجات النقد العنيف التي تتوجه من حين لآخر إلى المضاربة، إلا أن أنصار

(1) مرجع نفسه، ص 25.

* تنشأ الفقاعات في السوق المالي عندما تستمر المضاربة على أصول معينة لترتفع أسعارها ارتفاعا كبيرا يفوق بأضعاف سعرها الأصلي لتصل بعدها إلى حد معين لا تتحملة السيولة الموجودة، وتتفجر الفقاعة وتنزل الأسعار بسقوط حر، بحيث ينتج وراءه الكساد وفقدان الثقة في المؤسسات المالية.

(2) آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، (2014-2015)، ص 62.

العولمة المالية يرون أن حرية انسياب رؤوس الأموال، والمنافسة بين العملات هي أركان راسخة في اقتصاد السوق الحرة.⁽¹⁾

وكانت نتيجة المضاربة قاسية على الدول خاصة النامية منها، مما أدى إلى الانخفاض الشديد في قيمة العملة الوطنية وارتفاع أشد في مستويات التضخم والأسعار وفقدان ثقة المستثمرين في تلك الأسواق وما ترتب عن هروب الأموال إلى الخارج وما تمخض عنه من آثار اقتصادية بعدها اجتماعية وغيرها.⁽²⁾

3- مخاطر دخول الأموال القذرة "غسيل الأموال":

تعد ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الخطيرة التي تواجه الكثير من دول العالم، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على الدولة ومكانتها في الأسرة الدولية، وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة في ظل التحرير المالي،⁽³⁾ ويمكن القول أن غسل الأموال "هي عملية إخفاء أو تمويه طبيعة المال المتحصل عليه من جريمة على درجة كبيرة من الخطورة أو بطرق غير مشروعة وجعله يبدو وكأنه دخل مشروع".⁽⁴⁾

لقد كانت عمليات غسيل الأموال تقليدية تتم في أمكنة معينة من العالم، غير أنه مع سرعة اندماج الأسواق المالية للبلدان النامية في الأسواق العالمية، أصبحت هذه البلدان ملاذا لكميات كبيرة من الأموال القذرة، كما أن الكثير من حكومات هذه البلدان أصبحت تغض النظر عن مصدر الأموال وسمحت باندماجها في السوق المحلي لحاجتها إلى النقد الأجنبي لزيادة حجم الاحتياطيات الدولية ورفع أعباء الديون الخارجية وتمويل احتياجات التجارة الخارجية.⁽⁵⁾

وتتمثل أهم الأضرار التي تمس الاقتصاد الكلي للبلد جراء السماح لهذه الأموال بالدخول فيما يلي:⁽⁶⁾

- تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى إضعاف القدرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة لعدم وجود المصداقية، وذلك نتيجة لوجود الاقتصاد الخفي، وخلف تشوهات في توزيع الدخل القومي والثروات، ونقص الدخل القومي لوجود قدرة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي، وإضعاف عملية الاستقرار في السوق النقدية، عن طريق عمليات تعويم العملة، كما تؤثر على الموارد الحكومية لعدم سداد الضرائب كما تؤدي إلى الارتفاع العام لمستوى الأسعار، وبالتالي فهي تؤثر على الميزانيات العاملة للدول.

⁽¹⁾ رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، الجزائر، مؤسسة ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 2000، ص 45.

⁽²⁾ آسيا قاسيمي، مرجع سابق، ص 62.

⁽³⁾ د. عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العلمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، عدد 4، ص 2016.

⁽⁴⁾ صالح العمري، جريمة غسيل الأموال وطرق مكافحتها، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، العدد 5، ص 180.

⁽⁵⁾ مرجع نفسه، ص 60.

⁽⁶⁾ مرجع نفسه، ص 193.

- تهدد هذه الجريمة الاقتصاد المالي المصرفي وغير المصرفي نتيجة لفقدان الثقة والسمعة، كما تؤدي إلى انهيار الأسواق المالية.

5- العوامل المالية والمخاطر المصرفية:

لعل أحد أهم مخاطر العولمة المالية، هو تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال إجراء عملية التحرير المالي المحلي والدولي، أو بعد إتمام هذه العملية، وقد أشارت "Lindgren" وآخرون عام 1996، إلى أنه خلال الفترة 1980-1996 وهي الفترة التي تعاضمت فيها قوة دفع العولمة المالية، حدثت هناك أزمات في الجهاز المصرفي فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.⁽¹⁾

ويبدو أن الأزمات التي واجهتها البنوك في عصر العولمة قد لفتت الانتباه بقوة وقرعت أجراس الخطر لعدة أسباب منها:⁽²⁾

- أن تلك الأزمات كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها؛
- أصبح من السهل أن تمتد المصاعب التي يعانها الجهاز المصرفي في بلد ما إلى القطاعات المصرفية والأسواق المالية العالمية في دول أخرى بعد أن زادت درجة اندماجها وتكاملها.

وعلى ما يبدو أن الأزمات المعاصرة للبنوك أكدت الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية، فالغاء القيود التي كانت مفروضة على الجهاز المصرفية إبان فترة الكبح المالي كثيرا ما تهيئ الفرصة للبنوك لاتخاذ قرارات سيئة بالنسبة للإقراض وبخاصة في ضوء غياب الخبرة وقواعد الحيطة الكافية، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك كثيرا ما تستخدم الحريات المالية الجديدة التي خلفتها عمليات التحرير المالي الداخلي والدولي لكي تسرف في الإقراض الخارجي وبخاصة إذا كان سعر الفائدة الخارجي أقل بكثير من سعر الفائدة المحلي ويسود سعر صرف ثابت، وتستخدم ذلك في تمويل قروضها المحلية، وسوف تعاني البنوك من مصاعب مالية شديدة حينما يحدث تخفيض في قيمة العملة الوطنية.⁽³⁾

وقد أكدت الأزمة التي حدثت في بلدان جنوب شرق آسيا عام 1997، كيف تؤدي العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال و الانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية العالمية في حدوث أزمة النظام المصرفي، وهو ما حدث أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية فيما عرف بأزمة الرهن العقاري.⁽⁴⁾

¹Carl JhonKindgnewn, Gillian Gracia and Nethew, I.SoaI, (Bank Soundness and macro economic policy), IMF, Washington, DC, 1996, p 89.

⁽²⁾ رمزي زكي، مرجع سابق، ص 40.

³Andrew Sheng, Bank restructwrin lesson for de 1980 , world bank wachington , 1996 , p 12 .

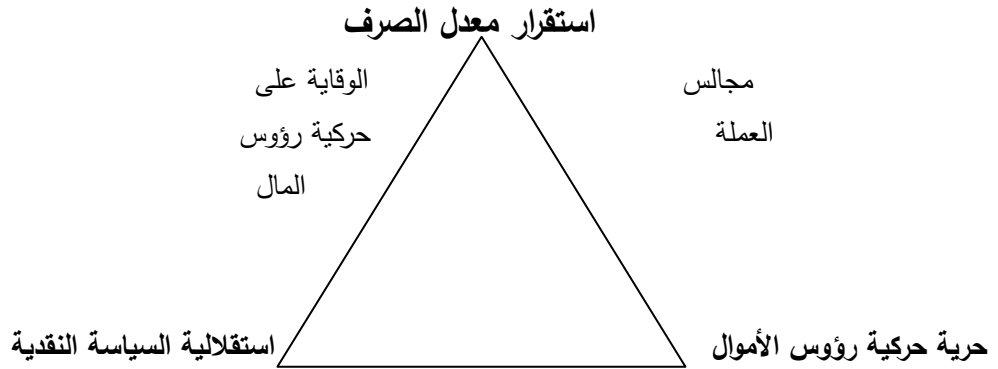
⁽⁴⁾نادية لعقون، مرجع سابق، ص 60.

6- تراجع فعالية السياسات النقدية و المالية:

كما تتجلى سلبية أخرى هي أن العولمة المالية تؤدي إلى التأكيد على زيادة انخفاض سيادة الدول على سياساتها النقدية فحسب (prissent)، "إن السياسات النقدية لا تصمم أبدا بدون الرجوع إلى الوضعية الدولية وحتى بدون تنسيق دولي"، وبالتالي فإن فقدان استقلالية الدول في اتخاذ السياسات النقدية لها تصبح الرقابة الإدارية للقرض والنقود تكاد أن تكون متقاربة في الاقتصاديات المدنية، أما اقتصاديات الأسواق المالية فهي متصلة ببعضها البعض.⁽¹⁾

إذ أن هناك تصاعدا هائلا في تدفقات رؤوس الأموال تتم بسرعة كبيرة عبر شاشات الكمبيوتر وتجعل من التدخل الفعال من طرف السلطات النقدية أمرا معقدا جدا، سواء ما تعلق بأسعار الصرف أو أسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية، فمثلا يمكن للتغير المفاجئ في اتجاه تدفق رأس المال، أن يجعل السلطات المالية والنقدية عاجزة عن كبح سرعة هذه التدفقات عندما يشعر أصحاب رؤوس الأموال بعدم توفر المردودية اللازمة لاستثماراتهم المالية، أو بمخاطر قد تتجم عن ضعف أداء النظام المصرفي، ومثل هذا الوضع هو الذي حول ارتباط كثير من عمليات السوق المالية من خط المنافسة الاقتصادية إلى خط المضاربة ومن ثم المقامرة.⁽²⁾

الشكل رقم (1-2): مثلث عدم التكافؤ لمنديل (Triangele d'incompatibilité)



المصدر: نادية لعقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، (2012-2013)، ص 62.

⁽¹⁾ صالح مفتاح، العولمة المالية، مرجع سابق، ص 213.

⁽²⁾ مرجع نفسه، ص 61.

يظهر من خلال الشكل رقم (1-2) الأهداف الثلاثة التي يسعى المسؤولون في الاقتصاديات المنفتحة على رأس المال الأجنبي لتحقيقها، ولكن اثنين فقط من بين الأهداف الثلاثة هي التي يمكن تحقيقها في الوقت نفسه، إذ يجب اختيار أحد جوانب المثلث وكل من معدل الصرف المعوم ومجالس العملة وكذا الرقابة على رأس المال يمكنها الجمع بين الهدفين المختارين، بمعنى أنه لتحقيق أحد هذه الأهداف يجب التخلي عن أحد الهدفين المتبقين.

كما أن تصاعد حركية رؤوس الأموال خلق فرص لقيام تنافسي ضريبي له أضراره المحتملة على الدول الحريضة على جذب الاستثمارات، وشجع على زيادة عدد ما يسمى بالواحاحات الضريبية* فعلى سبيل المثال، قد ينجم صعوبة قيام السلطات المالية الوطنية بفرض الضرائب على رؤوس الأموال الشركات متعددة الجنسيات لتشوّهات في نماذج التجارة والاستثمار، وبالتالي فإن قدرة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات على التقليل من مسؤوليتها الضريبية والتهرب تماما منها له تداعياته الكبيرة على الهيكل المالي للدول أو عجز كبير في الميزانية.⁽¹⁾

* الواحاحات الضريبية: أو ما يعرف بالملاذات الضريبية وهي عبارة عن الأنظمة القانونية التي تقدم تخفيضات ضريبية كبيرة على رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تتبع العديد من الدول هذا النمط من أجل استقطاب رؤوس الأموال حيث تكون هناك سرية على الأشخاص المودعين وانعدام الإفصاح والشفافية.
(1) نادية لعقون، مرجع سابق، ص 63.

خلاصة:

تتضمن الأزمات المالية توليفات مختلفة من المشاكل النقدية والمصرفية ومشاكل الديون، وعلى هذا الأساس تعددت مفاهيمها مع تعدد أنواعها وأشكالها، وعموماً هناك أربعة أشكال أساسية للأزمات المالية هي: أزمة العملة، الأزمات المصرفية، أزمات الديون وأزمات الأسواق المالية، وتتسم تلك الأزمات بدرجة كبيرة من الترابط بينها، أو التتابع في بعض الأحيان، إذ قد تتزامن عناصر أزمات العملة والبنوك والدين في وقت واحد.

إن الأزمات المالية المشار إليها سابقاً والعدوى الناتجة عنها والتي انتشرت في بعض دول العالم، قد أوضحت على نحو كبير الحاجة إلى أن تكون منفتحة على أفكار جديدة وإهمال النماذج القديمة وأن تكون شديدة في مواجهة المصادر الحقيقية للمشكلات، فقد كانت التكاليف المالية والسياسية للانهايار الاقتصادي كبيرة طالما أن المشكلات التي انبثقت كانت جديدة، فإن حلولا جديدة كان ينبغي أن تتخذ سياسات فعالة وفي الاتجاه الصحيح.

وعموماً، يمكن القول أن الأزمات المالية ليست وليدة النظام المالي الدولي الراهن، إلا أن أهم ما يميز الأزمات المالية الراهنة هو ظاهرة الانتشار السريع أو ما يطلق عليها العدوى المالية، والتي ترجع إلى كثافة التشابك والاعتماد المتبادل بين الأسواق المالية الدولية في إطار العولمة.

الفصل الثاني:

عموميات حول أزمة الديون

السيادية الأوروبية

- تدرج التكتل الاقتصادي والنقدي للإتحاد الأوروبي؛

- تحليل أزمة الديون السيادية الأوروبية؛

- آليات الإنقاذ الإقليمية والدولية والخطط المعتمدة لحل الأزمة.

تمهيد:

شهدت العديد من الدول الأوروبية احتفالات صاحبة بطول عام 1999 ابتهاجا بمولد العملة الأوروبية الموحدة اليورو، وهو الحدث الذي تم النظر إليه على نطاق واسع باعتباره تنويع لجهود العمل الأوروبي الموحد، وصاحبه الكثير من الطموح والآمال بتعاضد المكانة الدولية للاقتصاديات الأوروبية وبأن تصبح العملة الجديدة بديلة للدولار.

إلا أن الصورة تبدو مغايرة بعد مرور أكثر من عقد من الزمن، حيث تقف منطقة اليورو ككل في عين إعصار مالي واقتصادي عاتي مركزه أزمة متفجرة من الديون السيادية تدفع بعدد من دولها إلى مواجهة شبح الإفلاس وخاصة اليونان التي تفاقمت ديونها العامة ككل وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل الاقتصاد الأوروبي ككل، وقد وصل تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى درجة جعلت بعض الكتابات تتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى انهيار الإتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي، ما جعل المسؤولين الأوروبيون يضاعفون جهود الإنقاذ من أجل الخروج من الأزمة، وذلك باعتماد مختلف الآليات المتاحة دوليا وإقليميا.

وعليه ضمن هذا الفصل سيتم التطرق للمباحث التالية:

- تدرج التكتل الاقتصادي والنقدي للإتحاد الأوروبي.
- تحليل أزمة الديون السيادية الأوروبية.
- آليات الإنقاذ الإقليمية والدولية والخطط المعتمدة لحل الأزمة.

المبحث الأول: تدرج التكتل الاقتصادي والنقدي للإتحاد الأوروبي.

اتجه الاقتصاد العالمي، خاصة بعد دخوله مرحلة العولمة إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية الكبيرة لمواجهة تحديات واحتياجات هذه المرحلة، ومن أهم هذه التكتلات الإتحاد الأوروبي، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل بين عدة دول، ومن خلال هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على مراحل تطور الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة التكتل الاقتصادي الأوروبي.

ولد الإتحاد الأوروبي من رماد الحرب العالمية الثانية، بناء على الرغبة في المصالحة والشراكة في أوروبا الغربية، هذا ما دفع ببعض الدول الأوروبية إلى التفكير في خطة الاندماج الاقتصادي لتفعيل التعاون والتنسيق بينها من أجل تجاوز المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها، والنهوض باقتصاديات أوروبا.

الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الأوروبية على العديد من المراحل بدءاً من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وصولاً إلى وثيقة الكتاب الأبيض لاستكمال السوق المشتركة.

أولاً: منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي:

انطلقت الجهود لترتيب البيت الأوروبي من خلال تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي * (OEEC) والتي تهدف إلى بناء اقتصاد أوروبي سليم من خلال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء والعمل من أجل إدارة وإنجاح برنامج الإنعاش الأوروبي الذي تموله معونة الو.م.أ وفق المقترح الذي قدمه وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال (مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا).⁽¹⁾

و بتاريخ 14 ديسمبر 1960 تم التوقيع على اتفاقية تحولت بموجبها المنظمة إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) بهدف تحقيق أكبر قدر من النمو لأعضائها وللدول النامية من الو.م.أ وكندا ثم أستراليا ونيوزلندا، اليابان والمكسيك، وانضمت جمهورية التشيك في 1955 وبلغاريا وبولونيا وكوريا الجنوبية في 1996 وأخيراً سلوفاكيا في سنة 2000.⁽²⁾

ثانياً: اتحاد المدفوعات الأوروبي:

* الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي هي: ألمانيا، النمسا، النرويج، البرتغال، إيرلندا، إيطاليا، السويد، الدانمارك بريطانيا، بلجيكا، تركيا، سويسرا، فرنسا، اليونان، هولندا ولوكسمبورغ، إسبانيا، فنلندا.

⁽¹⁾ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص

² Marie Annick Bathe, **Economie de L'union Européenne**, Economica, paris, 2000, p 11.

واجهت معظم الدول الأوروبية مشاكل في موازين مدفوعاتها بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تدمير اقتصادياتها، وبالتالي فوجود عجز هيكلي في ميزان مدفوعات الدول الأوروبية دفعها إلى استخدام سياسات تجارية ومالية تتنافى مع متطلبات التجارة الدولية، وقد كان الأفضل أن تتعاون فيما بينها على تخفيف الحاجة إلى استخدام العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات مباشرة، وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبية في سبتمبر 1950، حيث حددت له ثلاث أهداف:⁽¹⁾

- إزالة العوائق أمام قابلية العملات الأوروبية للتحويل؛

- وقف الممارسات التجارية الثنائية؛

- إزالة الحواجز الكمية.

ثالثا: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب CECA:

قام وزير خارجية فرنسا ماسي شومان عام 1950 بإقامة اتحاد الفحم والصلب مع ألمانيا الغربية مع دعوة دول أخرى للانضمام، فلا شك في أهمية كل من الفحم والصلب للصناعة عامة ولصناعة الأسلحة خاصة، ومن ثم فإن الإتحاد لا يشكل جانبا اقتصاديا فقط بل سياسيا كذلك، ولقد استجابت دول بينولكس* وكذلك إيطاليا للانضمام لهذا الإتحاد على عكس بريطانيا التي لم تتحمس للانضمام.

وتم توقيع اتفاقية الفحم والحديد عام 1951 حيث تضمنت إلغاء التعريفات ونظام الحصص فيما يتعلق بالتجارة بين الدول الأعضاء*، في الحديد الخام والفحم والكوك والصلب وفرضت تعريفات خارجية واحدة على وارداتها من الدول الأخرى.⁽²⁾

رابعا: معاهدة روما:

كان للنجاح الذي حققته اتفاقية باريس الأثر الإيجابي للدفع بمسيرة الإتحاد الأوروبي نحو الأحسن ما أدى بالأوروبيين إلى توقيع اتفاقية جديدة بتاريخ 1957/03/25 بمدينة روما الإيطالية، ودخلت حيز التنفيذ بداية 1958.

(1) عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي (دراسة مقارنة بين المجموعة 15 ومجموعة 25)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، بدون سنة، ص 27.

* كانت أولى محاولات التوجه إلى الوحدة في سنة 1947 حيث تم توقيع تأسيس الإتحاد الاقتصادي Benelux وكان يشمل ثلاث دول أوروبية هي: هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ، حيث اتفقت حكومات هذه الدول على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية فيما بينها وكلمة Benelux مركبة من الأحرف الأولى لأسماء ثلاث دول: حرف BE يشير إلى BELGIUM أي بلجيكا، حرف NE يشير إلى الأراضي الوطنية NETHER LANDS أي هولندا والحروف LUX تشير إلى LUXMBURG أي لوكسمبورغ.

* الدول الأعضاء وهم ستة دول: دول بينيلوكس إضافة إلى فرنسا، ألمانيا وإيطاليا.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 177.

نصت هذه الاتفاقية أساساً على إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، بهدف إنشاء سوق أوروبية مشتركة.⁽¹⁾

وقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة والتوسع المستمر، وتحقيق مزيد من الاستقرار والتحسين في مستويات المعيشة، وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء، ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسماً شائعاً هي السوق الأوروبية المشتركة واتفق على اكتمال مقاولاتها في فترة تتراوح بين 12 و15 سنة.⁽²⁾

وتلخصت أهداف تلك السوق في:⁽³⁾

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال؛

- إقامة تعريف جمركية مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء؛

- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية، ومعالجة اختلال موازين المدفوعات؛

- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

وقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة تنتهي في آخر 1970 ويمكن أن تمتد إلى 1973، وقد حددت لكل مرحلة أعراض معينة بحيث لا يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا بعد تحقيق أعراض المرحلة الأولى وتنفيذها⁽⁴⁾

(1) مداني بلغيث، عبد الوهاب ددان، انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على الاقتصاد الجزائري، ملتقى اليورو واقتصاديات

الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أبريل 2005، ص 552.

(2) آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية والإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، صص 56-57.

(3) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001، ص 63.

(4) يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 116.

خامسا: وثيقة الكتاب الأبيض لسنة 1985 لاستكمال السوق المشتركة:

بذلت المفوضية الأوروبية في 1985 جهدا كبيرا لاستئناف الاتجاه نحو تحقيق اتحاد اقتصادي بإصدار كتاب أبيض عنوان (إكمال السوق الداخلية) وقد ذكر الكتاب الأبيض 300 اقتراح لإزالة الحواجز القائمة أمام تنفيذ السوق الموحدة، القانون الأوروبي الموحد في 1986 الذي عدل معاهدة روما، ووقع بواسطة جميع الأعضاء ليمهد الطريق لإنجاز توجهات الكتاب الأبيض، وقد ألزم القانون الموحد الجماعة الأوروبية بأن تنشئة سوق واحدة بحلول آخر عام 1992، وقد عرفت السوق الوحدة "بأنها منطقة بدون حدود داخلية التي تضمن التحرك الحر للسلع، الخدمات، الأشخاص، رأس المال وذلك بإزالة الحدود".⁽¹⁾

الفرع الثاني: توسيع عضوية الجماعة الأوروبية وهيكلها.

اتسعت دائرة عضوية الإتحاد الأوروبي بقبول أعضاء جدد، ما أدى إلى اتساع نظامها الجغرافي وزاد عدد سكانها بالإضافة لارتفاع حجم الناتج المحلي لدول الإتحاد.

أولا: الدول الأعضاء:

بدأ الإتحاد في عام 1951 بستة دول هي: فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، وفي عام 1973 التحقت بها كل من المملكة المتحدة، إيرلندا والدانمارك ثم اليونان عام 1981 وإسبانيا والبرتغال في عام 1986، ليصبح عدد الأعضاء اثنتي عشرة دولة، ثم انضمت السويد وفنلندا والنمسا في عام 1995 وابتداء من العام 2004 امتد الإتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، حيث انضمت عشر دول جديدة هي: استونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكية وسلوفينيا وليتوانيا والمجر، كما انضمت كل من قبرص ومالطا للإتحاد في نفس السنة وفي سنة 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا⁽²⁾، وفي 2013 انضمت كرواتيا، ليصبح عدد أعضاء الإتحاد الأوروبي 28 دولة، أما بالنسبة للدول المرشحة للانضمام وهي جمهورية مقدونيا، الجبل الأسود، إيسلندا، صربيا، تركيا.

ثانيا: هيكل الإتحاد:

أنشأ الإتحاد الأوروبي ثمانية هيكل أساسية لتسيير دوله وهي:

* البرلمان الأوروبي الذي يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي؛

* المفوضية الأوروبية: وهي الجهاز التنفيذي للإتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه؛

* مجلس الإتحاد الأوروبي: وهو الجهاز التشريعي للإتحاد؛

(1) كمال البكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 224.

(2) حسين عمر، التكامل الاقتصادي أشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص 153.

* محكمة العدل: وهي جهاز قضائي؛

* ديوان المحاسبات: وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الإتحاد؛

* اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: تتكون من ممثلي الفئات المختلفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛⁽¹⁾

* بنك الاستثمار الأوروبي: أنشأ في 1958 بموجب معاهدة روما كمؤسسة تمويلية للجماعة، له استقلالية مالية ويعمل وفق الأسس المصرفية غير أنه لا يهدف للربح بل يسعى إلى الإسهام في عملية التكامل الأوروبي؛⁽²⁾

* المصرف المركزي الأوروبي: الهدف الأساسي لهذا البنك هو المحافظة على استقرار العملة الأوروبية والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة.⁽³⁾

الفرع الثالث: بعض إنجازات الإتحاد الأوروبي.

لقد حقق الإتحاد الأوروبي إنجازات باهرة وضعتها على مشارف الوحدة، وجعلت منها النموذج الذي يحتدا به، ومن الإنجازات التي حققتها ما يلي:⁽⁴⁾

- تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للإتحاد الأوروبي وهي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي ومحكمة المدققين؛

- تأسيس السوق الأوروبية الموحدة، والتي تعد أكبر سوق حرة في العالم، وتضم 28 دولة بتعداد سكاني 504 مليون نسمة، يتمتعون بحرية البيع والشراء وحرية الانتقال والعمل؛

- إصدار العملة النقدية الأوروبية الموحدة "اليورو" في الأول من يناير 2002، والتي أدى استقرارها أن أضحت إحدى العملات الرئيسية في العالم؛

- تأسيس أول وحدة جمركية أوروبية باسم "المؤسسة الاقتصادية الأوروبية"؛

⁽¹⁾ سهير محمد السيد، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2005، ص 272.

⁽²⁾ محمود محمد الإمام، تطوير الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي "الدروس المستفادة عربياً للتكامل العربي"، بحوث ودراسات لمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998، ص 230.

⁽³⁾ حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 51.

⁽⁴⁾ موسوعة مقاتل من الصحراء www.moqatel.com

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الإتحاد في إطار "النموذج الوحدوي الأوروبي" مثل دولتي: إيرلندا وإسبانيا، حيث حققنا معدل نمو كبير في العشرين عاما الماضية بدعم من الإتحاد الأوروبي؛
- دعم النظم الاقتصادية لأعضاء الإتحاد الأوروبي الجدد، وخاصة من دول وسط وشرق أوروبا؛
- معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي عانت بعض دول الإتحاد الأوروبي منها والتي يأتي في مقدمتها دولة اليونان مؤخرا.

المطلب الثاني: نشأة وتطور النظام النقدي الأوروبي.

إن فكرة تكوين وحدة نقدية اقتصادية ظهرت منذ الخمسينات، ولكن رغم ذلك لم يكن هناك حماس لإنشاء نظام نقدي منفصل داخل أوروبا لوجود نظام "برينونودز" العالمي لتثبيت أسعار الصرف، غير أنه عندما انهار هذا النظام زادت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار ب 10% وتوقيف تحويله إلى الذهب في 1971، وهنا ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة.

الفرع الأول: خطة وارنر.

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء النظام النقدي في أواخر الستينات، ففي نوفمبر 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية بوضع خطة تفصيلية لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية بصورة تدريجية حيث قامت بتقديم تقريرها في عام 1971 والذي عرف بتقرير "وارنر" رئيس الوزراء ووزير مالية لوكسمبورغ في ذلك الوقت، حيث أوصت بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7-10 سنوات وأوصت اللجنة بتطبيق هامش أسعار صرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين 0.6% وقبل البدء بتطبيق توصيات اللجنة، وفي أغسطس 1971 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الخطير بوقف تحويل الدولار إلى ذهب⁽¹⁾، كما احتوى التقرير كذلك على مطالبة البنوك المركزية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة التعاون فيما بينها، من خلال التدخل المشترك في سوق الصرف الأجنبي.⁽²⁾

الفرع الثاني: نظام الثعبان النقدي.

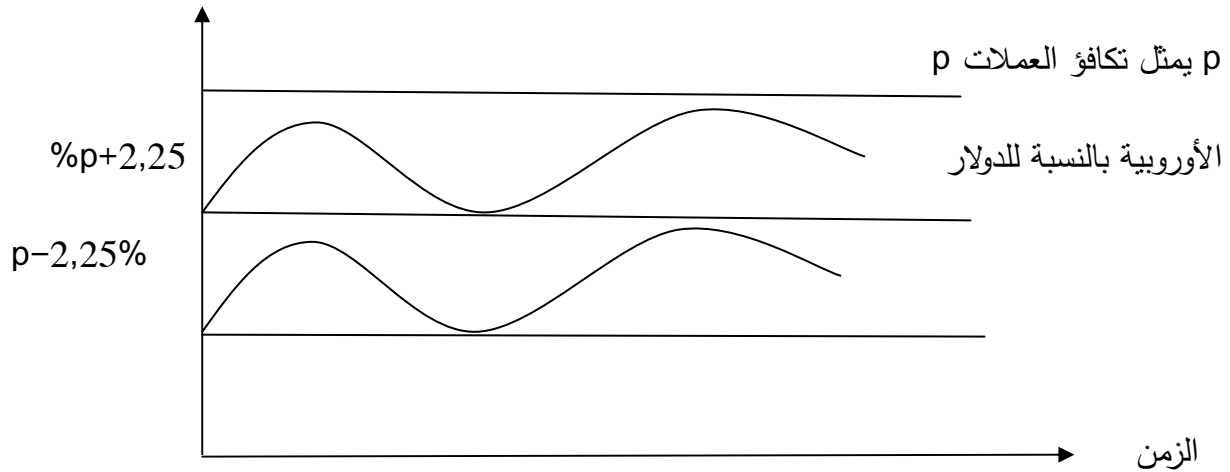
على الرغم من الصعاب والعقبات الناتجة عن الاضطرابات في أسواق النقد الدولية، ضلت دول الجماعة الأوروبية مصممة على اكتمال خطوات الوحدة الاقتصادية والنقدية لذا قامت الجماعة عام 1972 طبقا لما سمي بنظام الثعبان داخل النفق Snake in the tunnel بتحديد هامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية، وكانت هذه العملات مرتبطة بالدولار الأمريكي، مع السماح

(1) معتز سلمان عبد الرزاق الدوري، مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في إتباع إستراتيجية النمو لمنظمات الأعمال العربية "دراسة تحليلية"، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، 18-20 أبريل 2005، ص ص 1-2.

(2) مغاروي شلبي علي، اليورو الأثر على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص 9.

بتذبذبها هبوطا وصعودا في حدود 2,25% حول سعر الدولار⁽¹⁾، وبالنسبة لأسعار صرف عملاتها مع بعضها البعض فقد حددت التذبذب في حدود 1,25% ارتفاعا وانخفاضا، ويترتب على ذلك أن تتحرك العملات الأوروبية في شكل شريط في علاقاتها مع العملات الأجنبية، مما يعطيها شكل "الثعبان" وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1) : الثعبان النقدي الأوروبي.



Source : Pascal Kauffman, l'euro, dunod, 2^{ème} édition, paris, 1999, p 56.

إن حركة أسعار صرف العملات الأوروبية عند الارتفاع والانخفاض ضمن الحدود المتفق عليها تكون مشابهة لحركة الثعبان داخل النفق، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (على ظهر الثعبان)، أما العملات الضعيفة أدنى هامش التقلب (على بطن الثعبان) وكلما كان الفارق بين أسعار الصرف العملات بالنسبة للدولار كبيرا كان الثعبان سميكا وفي حال العكس يكون الثعبان رفيع.⁽²⁾

ولضمان استقرار نظام الثعبان الأوروبي بالنسبة للدولار، فقد تم الاتفاق على عدة إجراءات تتلخص في السماح للسلطات النقدية لهذه الدول، ممثلة في بنوكها المركزية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، سواء بائعة أو مشتريّة للعملات الأوروبية مستخدمة في ذلك سياسة السوق المفتوحة.⁽³⁾

إلا أن التذبذبات الناجمة عن عدم استقرار النظام النقدي الدولي وقيام بريطانيا في سنة 1972 بالإعلان عن تعويم عملتها "الجنيه الأسترليني" وذلك بسبب التدهور الشديد في قيمتها نتيجة لعمليات المضاربة الواسعة

(1) مجمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 155.

(2) رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 20.

(3) كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص 120.

على هذه العملة، أعقب ذلك انخفاض شديد في أسعار صرف الليرة الإيطالية والكرون الدانماركي وحدث اضطراب واسع في أسواق المال الأوروبية⁽¹⁾، مما دفع كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، هولندا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ في عام 1973، إلى إتباع التقييم الجماعي لعملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملاتها بنسبة 2,25% كحد أقصى وإعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، إلا أن السبب الرئيسي الذي دفع هذه الدول بترك هذا النظام هو الرغبة في جعل سعر الصرف ينخفض إلى أدنى من الحد الذي يسمح به تنظيم الثعبان ومن ثم تشجيع صادراتها على حساب صادرات الدول التي بقت في هذا التنظيم.⁽²⁾

الفرع الثالث: النظام النقدي الأوروبي.

ولم تعرف مسيرة التكامل النقدي الانتعاش إلا في الفترة (1977-1978) بعد اتفاق الزعماء الفرنسيين والألمان على إعادة إطلاق مساعي عملية التكامل النقدي على صعيد الجماعة الأوروبية.⁽³⁾

حيث اتفقت فرنسا وألمانيا الغربية في عام 1975 على وضع مشروع لخطة اقتصادية تهدف إلى إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية بحيث تحل محل الدولار الأمريكي في التسويات والمعاملات الخارجية، وتمت الموافقة على هذا المشروع من قبل زعماء دول المجموعة في عام 1978، وبدأ العمل بالنظام النقدي الأوروبي الجديد اعتباراً من جويلية 1979.⁽⁴⁾

ولتحقيق هذه الأهداف اتفق أن يقوم النظام النقدي الأوروبي على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- وحدة النقد الأوروبية.

- آلية سعر الصرف.

- آلية الائتمان.

أولاً: وحدة النقد الأوروبية ECU: الإيكو هي عبارة عن سلة من الأوزان الموجهة لعملات الدول الأعضاء، ويتحدد النصيب النسبي لكل دولة بمدى مساهمة العملة في الناتج القومي، وفي التجارة الخارجية لكل

⁽¹⁾ مغاروي شلبي علي، مرجع سابق، ص 9.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 121.

⁽³⁾ حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، سنة 1993، ص 137.

⁴Horst Ungerer, **the European Monetary System and Perspectives**, IMF, occasional later 73, November 1990, p 66.

دولة⁽¹⁾، ويتم تغيير الأوزان بالنسبة للعملة دوريا كل 5 سنوات أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 2,5% أو أكثر.⁽²⁾

غير أن الإيكو لم تسك كعملة نقدية معدنية أو كعملة ورقية، إلا أنها تقوم بوظائف النقود حيث تستخدم وحدة النقد الأوروبية "الإيكو" كوسيط للمبادلة وذلك من خلال التعامل بها في القطاع البنكي، إلا أن القروض المقيدة بالعملات الأوروبية أصبحت تسدد بالإيكو منذ 1978.⁽³⁾

ويقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطياتها الذهبية، وكذلك 20% من أرصدها الدولارية لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي.⁽⁴⁾

ثانياً: آلية سعر الصرف: تحديد سعر صرف مركزي لكل عملة من عملات الدول الأعضاء في مراجعة الإيكو، ويقوم بتحديد هذا السعر المركزي محافظو البنوك ووزراء المالية لدول المجموعة الأوروبية، مع وجود هامش التذبذب قدره 2,25% لجميع الدول الموقعة على الاتفاق ما عدا إيطاليا التي يسمح لها أن يكون هامش التقلب مرتفعاً ب 6%⁽⁵⁾، ونتيجة للأزمة التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي سنة 1993، قررت السلطات الأوروبية توسيع هامش التقلب في سعر الصرف إلى 15%.⁽⁶⁾

كما تشترط هذه الآلية ضرورة عدم تعديل أسعار الصرف المركزية إلا باتفاق دول المجموعة ويقتضي الأمر أن يقوم محافظو البنوك المركزية الأوروبية بتبليغ صندوق النقد الأوروبي عن الإختلالات التي تعاني منها الدول الأوروبية ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة.⁽⁷⁾

ثالثاً: آليات الائتمان.

يسمح لدول الجماعة التي تعاني مشاكل اقتصادية بالافتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ لهذا الغرض وذلك من أجل الحفاظ على أسعار صرف عملاتها⁽¹⁾، ويوجد ثلاث أنواع من التسهيلات:⁽²⁾

⁽¹⁾ محمود حميدات، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 170.

⁽²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار اجامعية، مصر، 2006، ص ص 102-103.

⁽³⁾ هايبيرماير، أونجروهوهرست، عملة واحدة الإتحاد الأوروبي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 03، سبتمبر 1992، ص 26.

⁽⁴⁾ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكالات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية دون سنة للنشر، ص 71.

⁽⁵⁾ Andrew Brociner, L'Europe Monétaire, SMS, UEM, Monnaie, Unique, paris, 1997, p10.

⁽⁶⁾ وداد عسيلة، مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص 13.

⁽⁷⁾ الحمد فاروق محمود، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو، النشأة والتطور والآثار، العدد 61، الكويت، سلسلة رسائل البنك الصناعي، 2000، ص 24.

- التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل: إتاحة كميات غير محدودة وبصورة تلقائية وغير مشروطة يتم تسويتها بعد 54 يوم من نهاية الشهر الذي يتم فيه التدخل من جانب البنوك المركزية للدول المشتركة في النظام.
- المساندة النقدية القصيرة الأجل: وهو نظام لتسهيلات المتبادلة بين البنوك المركزية لدول الجماعة الأوروبية والتي تمنح لغرض مواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات والذي ينشأ نتيجة صعوبات كان من المتعذر التنبؤ بها.⁽³⁾
- التسهيل المالي المتوسط الأجل: يوفر مساعدات وقروض للدول التي تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها والتي تستغرق جلها وقت طويل نسبياً، ومدة القرض الممنوحة من سنتين إلى 5 سنوات.⁽⁴⁾

الفرع الرابع: تقرير ديلاور.

لقد أصبحت الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية موضوعاً بارزاً في الاجتماعات المنتظمة للمجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء دول وحكومات بلدان (الإتحاد الأوروبي)، وأنشأ المجلس الذي انعقد في هانوفر في جوان 1988 لجنة خاصة برئاسة "جاك ديلاور" رئيس لجنة الإتحاد الأوروبي، وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء لوضع مراحل محددة تقضي في نهاية الأمر إلى الإتحاد الاقتصادي والنقدي.⁽⁵⁾

واقترحت اللجنة للوصول إلى هذه الغاية:⁽⁶⁾

- التحويل الشامل للعملة؛
- تكامل البنوك والأوراق المالية الأخرى؛
- المساواة في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء.

الفرع الخامس: معاهدة ماستريخت والتدرج إلى الوحدة النقدية الأوروبية.

حتى تستكمل الدول الأعضاء وحدتها أمضت على معاهدة ماستريخت لإنشاء الإتحاد الأوروبي في سنة 1992، وبدأ تطبيق هذه المعاهدة منذ الأول من نوفمبر 1993.

¹Jean Pierre Faugère, *économie européenne*, presses de sciences poetdollez, paris, 1999, p226.

⁽²⁾نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 54.

⁽³⁾مدحت صادق، *النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 84.

⁽⁴⁾وصاف عتيقة، عاشور سهام، *نظام النقد الأوروبي (الملاحم الأساسية والإشكاليات الاقتصادية)*، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية (فرص وتحديات)، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، أيام 18-20 أبريل 2005، ص 136.

⁽⁵⁾رواق خالد، مرجع سابق، ص 26.

⁽⁶⁾بسام الحجار، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 250.

أولاً: معاهدة ماستريخت: تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية إلى أن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة وإتحاد اقتصادي ونقدي، وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة للدول الأعضاء* وذلك وفقاً لمبادئ السوق المفتوحة والمنافسة الحرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تتضمن تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعياً واجتماعياً، فهي تشمل على سياسات الطاقة والدفاع وسياسة الأمن والعدل ورجال الأعمال ورؤوس الأموال...، أي أنها تدخل في

كافة ميادين الحياة ما يجعلها بمثابة دستور عمل أوروبا الموحدة في المستقبل.⁽¹⁾

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية تشير المادة 105 من الاتفاقية إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB) هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة، وفقاً للمبادئ التي أشارت إليها المادة الثالثة والتي تساعد على كفاءة تخصيص الموارد.⁽²⁾

إن معاهدة ماستريخت غيرت كثيراً في البناء الأوروبي مما استدعى تغيير اسم الجماعة الأوروبية إلى الإتحاد الأوروبي (UE).

ومن أهم النتائج التي توصل إليها في معاهدة ماستريخت عقد اتفاقيات التوسع والانتساب، والمقصود بالتوسع انضمام دول جديدة إلى الإتحاد الأوروبي وفق شروط، إما الانتساب فهو تقديم مساعدات للدول التي توافق عليها المجموعة بصفة انتساب، ومنحها شروط تجارية تفضيلية، ويكون الفرق بينهما في كون التوسع ينطوي على زيادة أعضاء دول الإتحاد، بينما لا ينطوي الانتساب على ذلك.⁽³⁾

ثانياً: مراحل التدرج نحو الوحدة النقدية الأوروبية:

وقد حددت اتفاقية ماستريخت مراحل الوصول إلى إصدار عملة موحدة وهي ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: من 01 جويلية 1990 إلى 31 ديسمبر 1993: ركزت فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية وأن تتجنب الدول الأعضاء حدوث

* وقعت 11 دولة من أصل 15 دولة التي تشكل المجموعة الأوروبية على هذه الاتفاقية وهذه الدول هي: بلجيكا، فرنسا، اليونان، لوكسمبورغ، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، هولندا والدانمارك، وقد بلغ عدد دول منظمة اليورو 18 دولة خلال 2013 ووصل إلى 19 دولة بعد انضمام ليتوانيا رسمياً إلى المنطقة.

⁽¹⁾ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 77.

⁽²⁾ مرجع نفسه، ص 77-78.

⁽³⁾ عادل بلجيل، مرجع سابق، ص 60.

عجز مفرط في موازنتها العامة وأن تتخذ مجموعة من الإجراءات تمنع بموجبها البنوك المركزية نهائياً من تمويل عجز الموازنات الحكومية، على أن تنتهي هذه المرحلة في نهاية 1993.⁽¹⁾

المرحلة الثانية: من 01 جويلية 1994 إلى 31 ديسمبر 1998: سعت لإنشاء نظام للبنوك المركزية الأوروبية، والتي تم التحول في أعمالها من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة عضو في المجموعة الأوروبية إلى خلق صيغة نقدية موحدة يتم تطبيقها في جميع الدول الأعضاء، كما عملت على تقليص هامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة، بالإضافة إلى تتبع دول المجموعة لسياسات اقتصادية تهدف إلى تقريب معدلات الأداء الاقتصادي إلى بعضها.⁽²⁾

المرحلة الثالثة: (1999 إلى 2002): وتميزت هذه المرحلة باعتماد اليورو كعملة رسمية، كما تم تحديد سعر الصرف بين عملات الدول الأعضاء فيما بينها وسعر صرفها مقابل اليورو، ويتمتع البنك المركزي الأوروبي بسلطة لإدارة السياسة النقدية⁽³⁾، وابتداء من جويلية 2002 تم التخلي عن تداول العملات الأوروبية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.

ثالثاً: معايير الوحدة: وتتمثل هذه المعايير في:⁽⁴⁾

➤ **معدل التضخم:** بداية تم الاتفاق على أنه يتعين على الدول الراغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية تحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار، بحيث يجب أن لا يزيد معدل التضخم في الدولة عن 1,5% فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر ثلاث دول ذات مستويات الأسعار المستقرة، وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار.

➤ **سعر الفائدة:** يتعين على الدول المؤهلة للانضمام إلى الإتحاد النقدي الأوروبي تحقيق استقرار في أسعار الفائدة بحيث لا يزيد متوسط أسعار الاسمية طويلة الأجل فيها عن أسعار الفائدة المقابلة لأقل ثلاث دول بالإتحاد التي تتمتع بأكثر الأسعار استقراراً، وقد اعتمد 7,8% كحد أقصى لسعر الفائدة.

➤ **سعر الصرف:** يجب على الدول الراغبة في الانضمام أن تحقق استقرار نسبياً في أسعار صرف عملاتها، بحيث تبقى في حدود التقلبات التي حققتها خلال السنتين السابقتين لفترة الاختبار، ومن الجدير بالذكر أنه مع بداية اتفاقية "ماستريخت" عام 1991 كان النطاق الطبيعي لتقلبات سعر

(1) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 11.

(2) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 411.

(3) محمد عبد الحليم عمر، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، سلسلة المنتدى الاقتصادي، اللقاء السادس، القاهرة، 1999، ص 50.

(4) يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خارجية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 44.

الصرف في حدود 2,25%، أما الآن ويعد أن تبنى نطاق التقلبات الواسع منذ 1995 فقد أصبح هذا النطاق في حدود 15%.

- **عجز الموازنة:** حددت الاتفاقية أن على الدول التي ترغب في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي عدم تجاوز نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة 3% من إجمالي ناتجها المحلي.
- **المديونية الحكومية:** نصت الاتفاقية على أن لا يزيد إجمالي الديون الحكومية المستحقة على الدول المنظمة للإتحاد النقدي الأوروبي عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب اليورو وآثار إصداره.

وصل التكامل الاقتصادي النقدي الأوروبي إلى مراحل متقدمة بين الدول الأعضاء، حيث تم إصدار عملة موحدة تحل محل العملات الوطنية لهذه الدول، حيث كان لإصدار اليورو العديد من المزايا من جهة وترك الكثير من المخاطر التي تهدد استقرار هذه الوحدة في بلدان القارة وبلدان اليورو بصفة خاصة من جهة أخرى، وسنحاول تبيان أهم مزايا وعيوب العملة الأوروبية الموحدة بالإضافة إلى آثارها.

الفرع الأول: مزايا العملة الأوروبية الموحدة.

يمكن تلخيص مزايا العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" في النقاط التالية:⁽¹⁾

- * تجنب تكاليف ومخاطر الصرف؛
- * الشفافية والوضوح في الأسعار: من بين ما نتج عن الوحدة النقدية الوضوح الكامل والدقيق لأسعار السلع والخدمات، أي تسعر بعملية واحدة في كل أنحاء الدول التسعة عشر؛
- * يشكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل؛
- * منع الصدمات الناجمة عن المضاربة في العملات: إن تثبيتها لأسعار صرفها في مطلع سنة 1999 وإحلال اليورو مقابل العملات المحلية كفيل بمنع حملات المضاربة على الأقل بين عملات المجموعة بعضها البعض؛
- * اختفاء التخفيضات التنافسية: إذ يضع اليورو حدا نهائيا للتخفيضات التنافسية وتعديل أسعار صرف العملات لمصلحة دولة على حساب أخرى.

⁽¹⁾ رواق خالد، مرجع سابق، ص ص 49-50.

الفرع الثاني: عيوب العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

يمكن تلخيص عيوب العملة الأوروبية الموحدة في النقاط التالية:⁽¹⁾

* اختفاء المزايا النسبية التي تخص بعض الصناعات في بعض المناطق: حيث تشكل العملة الموحدة والسوق المشتركة تهديدا لميزة النسبية التي تنتصنح بها بعض الصناعات في بعض مناطق دول الإتحاد النقدي نتيجة لانخفاض تكاليف الصرف.

* زيادة الحساسية للصدمات المؤثرة على المناطق المختلفة: إذ يجب أن تتوفر مرونة في ميزانيات الدول الأعضاء في الوحدة النقدية من أجل التغلب على الصعوبات التي قد تتعرض لها اقتصاديات تلك الدول نتيجة الصدمات غير المنسقة.

* غياب التكافؤ بين رؤوس الأموال: إن انفتاح أسواق منطقة العملة الواحدة على بعضها البعض وتوحيد سياساتها التجارية والنقدية يفتح الباب أمام انتقال رؤوس الأموال وبالتالي توجه الأقوى منها إلى الفرص الإنتاجية الأقل كلفة، وبالطبع يكون على حساب رؤوس الأموال المحلية التي ترغب في النمو داخل سوقها الوطنية.

الفرع الثالث: آثار العملة الأوروبية الموحدة على النظام النقدي والاقتصادي العالمي.

يرى العديد من المراقبين الدوليين أن اليورو بوصفه عملة عالمية رئيسية له تأثير إيجابي على النظام

النقدي الدولي، ويسهم في إحداث قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف، خاصة أن العديد من دول شرق أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط تربط عملاتها باليورو أو سلة عملات تتضمن اليورو.

كما أن دور اليورو التدريجي في مجال الوساطة المالية يؤدي إلى إعادة تشكيل النظام النقدي الدولي من خلال الإسهام في إيجاد توازن أكثر في هذا النظام،⁽²⁾ وتجدر الإشارة إلى أن الاستقرار النظام النقدي الدولي متوقف على الاستقرار النسبي في أسعار صرف العملات الدولية القوية كالدولار، اليورو والين، ومهما كانت حدة الاختلافات بين أوروبا وأمريكا فإن التنافس السليم على المدى البعيد بين الدولار واليورو سوف يساعد على إرساء توازن أفضل في النظام النقدي الدولي.⁽³⁾

⁽¹⁾ زهبة خياري، العملة الأوروبية الموحدة انعكاسات متفاوتة سلبا وإيجابا، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، 2005، ص ص 18-20.

⁽²⁾ فارس ثابت بن جرادي، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2002، ص 74.

⁽³⁾ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 270.

كما كان لليورو آثار على الاقتصاد الأمريكي فبعض النظر عن تخوف الأمريكيين من اليورو من عدمه فإن اليورو له أثر على الدولار ويحد من هيمنته على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل وذلك من خلال مدخلين:⁽¹⁾

* **التجارة الدولية:** حيث أن قيام دول الإتحاد الأوروبي بتسعير صادراتها باليورو وتصديرها على أساس قبول اليورو لتسوية ثمنها بدلا من الدولار سيؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو وخاصة من الدول التي يعتبر الإتحاد الأوروبي شريكها التجاري الأول مثل دول شرق أوروبا، الدول العربية والدول الإفريقية وغيرها، في نفس الوقت إن حاجة هذه الدول لليورو لتسديد ثمن وارداتها من الإتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تسعير صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي باليورو، أو تكوين احتياطات باليورو أو إلى الحصول على قروض باليورو من أجل الوفاء بالتزاماتها أو تسديد العجز في موازينها التجارية وهذا ما يؤثر على موقف الدولار كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية؛

* **الودائع والاستثمارات:** إن زيادة فرص النمو في ظل العملة الأوروبية الموحدة يؤدي إلى زيادة الثقة باليورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، وهذا ما ينعكس إيجابا على زيادة حجم الودائع والاستثمارات باليورو، وذلك على حساب الودائع والاستثمارات بالدولار الأمريكي.

- أما بالنسبة لتأثير اليورو على الاقتصاد الياباني فكان نتيجة لزيادة القدرة التنافسية للسلع الأوروبية في السوق الياباني مما أدى إلى زيادة حجم الصادرات الإتحاد الأوروبي إلى اليابان، وفي نفس الوقت حدوث تحول لتجارة الإتحاد الأوروبي إلى الداخل بمعنى استغناء دول الإتحاد عن شراء بعض وارداتها من اليابان بسبب وجود بديل مناسب لها في دول الإتحاد الأوروبي، مما يخفض حجم واردات الإتحاد الأوروبي من اليابان وهو ما ينعكس على الميزان التجاري لليابان كما يؤدي نجاح اليورو إلى جذب الودائع ورؤوس الأموال وتحويلها من الين إلى اليورو وبالتالي يتراجع طلب دول العالم على الين كعملة للاحتياطات الدولية.⁽²⁾

(1) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 82.

(2) المرجع نفسه، ص ص 87-88.

المبحث الثاني: تحليل أزمة الديون السيادية الأوروبية.

تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة، عرفت بأزمة الديون السيادية الأوروبية ويعود نشأة هذه الأزمة إلى وجود علاقة بينية من الديون من دول منطقة الاتحاد الأوروبي أدت إلى حدوث أزمة جديدة أطلق عليها اسم أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتي أدت إلى حالة من الهلع والخوف في الأسواق الأوروبية والعالمية.

المطلب الأول: أزمة الديون السيادية الأوروبية.

الفرع الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية.

أولاً: تعريف الديون السيادية:

✓ هي الديون التي ترتب على الحكومات ذات السيادة، ويكون أغلب هذه الديون في صورة سندات، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات تصدر سندات بأحد الأسلوبين التاليين:

- **الأسلوب الأول:** إصدار السندات بالعملة المحلية للدولة، وتكون هذه السندات في الأغلب موجهة نحو المستثمرين المحليين، ويطلق على الديون الناجمة عن استخدام هذا الأسلوب ديونا حكومية.

- **الأسلوب الثاني:** إصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج، وتكون في الأغلب بعملة غير العملة المحلية للدولة (غالبا ما تكون بالدولار أو اليورو) ويطلق عليها ديون سيادية.

ونظرا لعدم إمكانية إجبار الحكومات على سداد أية ديون تخلفت عن دفعها فإنه يتم اللجوء إلى إعادة الجدولة الإلزامية لهذه الديون أو تخفيض معدلات الفائدة.⁽¹⁾

✓ أو هي عبارة عن سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض، ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض.⁽²⁾

كما تتميز الديون السيادية بخاصيتين هما:⁽³⁾

⁽¹⁾ نورالدين بالكور، أزمة الدين السيادي في اليونان - الأسباب والحلول -، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2013، ص 60.

⁽²⁾ يوسف أبوفاة، مرجع سابق، ص 52.

⁽³⁾ نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 59.

• أنها ديون آمنة بشكل عام، غير أن ضخامة حجمها تجعل المخاطر الكامنة المصاحبة لها على الأسواق كبيرة جداً، وهذا في حالة تعرض إحدى الدول المدينة إلى أزمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في مواعيد الاستحقاق.

• تتميز الديون السيادية بأنها تحقق إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، نظرا لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض الحكومات بشكل عام مقارنة بديون مؤسسات الأعمال الخاصة.

ثانياً: تعريف أزمة الديون السيادية:

تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة. أما أزمة الديون السيادية هي الحالة التي تواجه فيها الدولة تزايداً مستمراً في مستويات ديونها، بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير مستدامة (غير قابلة للسداد) ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها، وعادة ما تلجأ الدول لإصدار السندات السيادية تحت الظروف التالية:

- العجز المزمّن في الموازنة العامة للدولة؛

- اعتماد مشاريع مستقبلية تتجاوز القدرات التمويلية للدولة؛

- انتهاج سياسة استهلاكية بالدولة تتجاوز إنتاجها؛

- عجز الدولة عن سداد مديونيتها الخارجية أو الفوائد المترتبة عليها.

وذلك أن الإدارة الرشيدة تستدعي أن يتوافر لمتخذي القرار تصور واقعي عن هيكل تدفقات الإيرادات بما يتيح بيان مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها نحو دائنيها في الآجال المحددة للسداد، وبصورة عامة تبرز أزمة الديون السيادية في حالة إساءة الحكومة تقدير هيكل تلك التدفقات في المستقبل، ومن ثم عدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي.

وفي هذا الإطار فإن الحكومات المختلفة تحرص على الوفاء بالتزامات مديونيتها للحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد أو ظهور إشارات تشير إلى ذلك يؤدي إلى فقدان المستثمرين الدوليين في حكومة هذه الدولة وتجنب الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل.⁽¹⁾

والجدول الموالي يوضح حجم الديون السيادية الواجبة السداد بالعملات المقبولة دولياً لبعض الدول:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 301.

الجدول رقم (2-1): مجموع الديون السيادية لدول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المختلفة سنة 2012:
الوحدة: مليون دولار

الدولة	الديون الخارجية	الدولة	الديون الخارجية
الو.م.أ	15930000	تركيا	336700
المملكة المتحدة	10090000	إندونيسيا	224100
الإتحاد الأوروبي	15500000	الإمارات	162300
ألمانيا	5719000	جنوب إفريقيا	130400
فرنسا	5165000	أكرانيا	136500
اليابان	3024000	قطر	134800
لوكسمبورغ	2643000	السعودية	136300
إيطاليا	2493000	كولومبيا	80720
هولندا	2487000	فينزويلا	75750
إسبانيا	2311000	فلبين	74880
إيرلندا	2163000	باكستان	54500
سويسرا	1563000	سلوفينيا	53880
أستراليا	1497000	مالطا	45770
بلجيكا	1424000	السودان	39540
كندا	1326000	مصر	38590
الصين	728900	المغرب	32150
النرويج	659100	تونس	24600
روسيا	631800	إيران	14840
الدانمارك	587600	سوريا	8394
اليونان	576600	المكسيك	347100
البرتغال	508300	الهند	376900
البرازيل	428900	رواندا	1153

Source : http://www.cia.gov/Library/publication/the-world-Fact-book/2079_rank.html le

12/02/2016 à 9 :00.

من خلال الجدول رقم (2-1) يتضح أن أكثر الدول التي تعاني من الديون السيادية هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهذا ما يفسر الأزمة التي يعاني منها كتل الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دول أخرى تشكل عليها تهديدا لأوضاعها المالية.

الفرع الثاني: التصنيف الائتماني للديون السيادية.

يعكس التصنيف الائتماني السيادي مدى استقرار وتنافسية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للدولة، كما يعتبر التصنيف السيادي من عوامل جذب ورفع ثقة المستثمرين في مجمل البيئة الاستثمارية بالإضافة إلى تأهيل الدولة للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية وبكلفة تنافسية، كما يمكنها من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق العالمية، ومن أهم شروط إصدار السندات هي كون الجهة المصدرة مؤهلة للاقتراض وذلك من خلال وكالات التصنيف الائتماني.

ويهيمن على صناعة التصنيف الائتماني العالمي عدد قليل من شركات القطاع الخاص تقوم بتدريج السندات، وتقيم نوعية الائتمان بناء على الظروف المالية للشركة المصدرة للسند، لذا تدرج السندات من قبل مؤسسة موديز (Moody's) ستاندر أندبورز (P&S) وفيتش (Fitch)، وتنتشر هذه الوكالات بشكل منظم ومحدث لدرجات الائتمان العديد من السندات المحلية والدولية المصدرة.

ولكي تتأهل الجهة الراغبة بالاقتراض يجب أن لا يقل تصنيفها الائتماني عن درجة الاستثمار أي BBB، وفي حال كون التصنيف BB أو أقل تعتبر درجة التصنيف درجة مضاربة، حيث تتميز بارتفاع كلفة إصدارها وبشكل خاص كلفة تعهد التغطية وإدارة إصدار السندات وبيعها، كما تتميز بارتفاع سعر الفائدة عليها، والجدول التالي يعطي قراءة لرموز مؤسسات التصنيف الدولي.⁽¹⁾

(1) وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، الجزء الثاني، دار المنهل، لبنان، 2003، ص 317.

الجدول رقم (2-2): التصنيف المالي المؤسستي (S&P/Moody).

تعريف الدرجة الائتمانية	Moody	S&P
تسمى سندات الحافة الذهبية لقدرتها العالمية لدفع الفوائد، أصل المبلغ وضمانات القوة.	Aaa	AAA
سندات النوعية العالية، قدرة قوية لدفع الفائدة وأصل المبلغ.	Aa	AA
القدرة على دفع الفائدة وأصل المبلغ، ومراكزها قد تضعف بتغيير الظروف الاقتصادية لذلك توصف التزاماتها من الدرجة الاستثمارية.	A	A
ذات درجة نوعية منخفضة للفائدة وأصل المبلغ وطبقا لأجل السند على الرغم من توفر درجة النوعية والحماية لعناصر الضمان.	Ba B	BB B
ذات درجة مضاربة لأصل المبلغ، والفائدة مرتفعة على الرغم من امتلاكها لدرجة النوعية والحماية.	Caa Ca	CCC CC
تقترب من سندات الدخل في حالة عدم دفع الفائدة وتسمى سندات المضاربة إلى حد ما.	C	C
سندات الخردة واحتمالات الإفلاس عالية للجهة المصدرة .	D	D

المصدر: إرشاد فؤاد التميمي، الأسواق المالية (إطار في التنظيم وتقييم الأدوات)، اليازوري، الأردن، 2010، ص 261.

من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن التصنيفات تتراوح بين Aaa-AAA إلى D.

فالديون التي تحمل التصنيف AAA تكون ضمان استثنائي للمصدر، وتعكس وضعيته القوية في السوق والقدرة على التجديد والتكيف، أما أضعف الديون أو ما يطلق عليها ديون الخردة التي تحمل التصنيف D والتي تعبر على عدم القدرة على تسديد الديون أو بمعنى آخر الإفلاس التام.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الدين السيادي.

ينجر عن أزمة الدين السيادي مجموعة من الآثار سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي يمكن إيجازها فيما يلي:⁽¹⁾

1- الأثر على المالية العامة: ويظهر ذلك من جانبين، الجانب الأول أن الدين السيادي يستخدم لتمويل عجز الموازنة، والجانب الثاني أن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة ونظرا لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين

⁽¹⁾ رواق خالد، مرجع سابق، ص ص 63-64.

واستمراره مما يؤثر على الأداء المالي العام بشكل سيء، ومن الجانب الثاني فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات وحوالي نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

2- الأثر على الطلب الكلي: يوجد قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين على وجود آثار حميدة على الطلب الكلي في الأجل القصير، حيث يمكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل يُحجّم هذا الطلب عندما تقتض الحكمة لسداد ديونها السابقة والذي لا يمثل طلباً.

3- الأثر على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلية في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان، فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهذا ما يحدث في كثير من الدول نظراً لتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وخفض الاستثمارات والقروض الأجنبية الواردة، فضلاً عن ذلك أن الاقتصاد يتحمل الفوائد لصالح لمستثمرين من الخارج.

4- الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين: عادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظله الاقتراض يستفيد من الأموال المقترضة فإن الجيل التالي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويمكن القول أن هذا الجيل قد انتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القروض اللاحقة.

المطلب الثاني: اليونان وبداية الأزمة الأوروبية.

في بعض الأحيان تتحول الديون السيادية من داعم ودافع للنمو إلى أزمة تخرج عن نطاق السيطرة، لتدخل في دائرة عميقة من تنامي مخاوف العجز عن السداد والتأثير سلبي على مؤشرات وقطاعات النشاط الاقتصادي للدولة، فضلاً عن المخاوف من اتساع دائرة التأثير وانتشار العدوى والتداعيات السلبية إلى عدد من الدول الأخرى، وهو الأمر الذي يصدر بصورة جلية على الديون السيادية بعدد من دول منطقة اليورو التي دخلت بالفعل الدائرة المشار إليها.

الفرع الأول: قراءة للأزمة اليونانية.

أولاً: تاريخ انضمام اليونان للتكتل الأوروبي: يعود انضمام اليونان للإتحاد الأوروبي سنة 1981، وانتفع بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرف الإتحاد الأوروبي في شكل صناديق إعانات يوفرها هذا الأخير للبلدان المنظمة إليه والمتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي، هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيتها ومضاعفة دخلها السنوي للفرد الواحد ب 8 مرات، كما سمح لها بمشاركة الدول المتقدمة في

التصنيف العالمي الممنوح من طرف برامج الأمم المتحدة للتنمية والذي صنف اليونان في المرتبة 25 من أصل 177 دولة⁽¹⁾، لكن مع انضمام العشر دول الجديدة (التشيك، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، جمهورية السلوفاك، سلوفينيا، مالطا وقبرص) إلى قائمة الإتحاد الأوروبي سنة 2004، بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار، أي أقل بكثير من الدخل السنوي للفرد اليوناني المقدر بـ 32000 دولار، فانقلبت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها⁽²⁾.

ثانيا: حقائق حول طبيعة اقتصاد اليونان: يمثل اقتصاد اليونان واحدا من اقتصاديات اليورو الأعلى نموا والأضعف تطورا مقارنة ببقية الدول الأوروبية وذلك لعدة عوامل وخصائص تمتاز بها الطبيعة الجغرافية والاقتصادية التي لا تسمح لها بمماثلة ومنافسة بقية دول أوروبا المتطورة وهي كما يلي:⁽³⁾

- تعد اليونان واحدة من أفضل الوجهات السياحية في العالم، فقد صنفتها مجموعة Lonelyplanet من بين أفضل 10 وجهات لعام 2001، كما تشكل السياحة 18% من الناتج المحلي ويعمل بها أكثر 900000 شخص، كما أنها تعد المصدر الرئيسي لعائدات الدولة لعام 2007؛
- يعتبر قطاع النقل البحري قطاعا أساسيا منذ القدم في اليونان، واليوم تمتلك خامس أكبر أسطول في العالم؛
- بالنسبة للزراعة تصنف اليونان حسب إحصائيات الإتحاد الأوروبي لعام 2010 بالأولى في إنتاج القطن والثانية في إنتاج الأرز، والثالثة في إنتاج البندورة والبطيخ، ويعمل 12% من القوة العاملة في قطاع الزراعة؛
- تتمتع اليونان بمستوى عال من المعيشة ومؤشر التنمية البشرية مرتفع جدا لتحل المرتبة 29 في العالم سنة 2011، ونمو الناتج المحلي الإجمالي منذ 1990 في وقت مبكر كان أعلى من المتوسط في الإتحاد الأوروبي، والشكل التالي يوضح معدلات النمو في اليونان مقارنة بدول منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي .

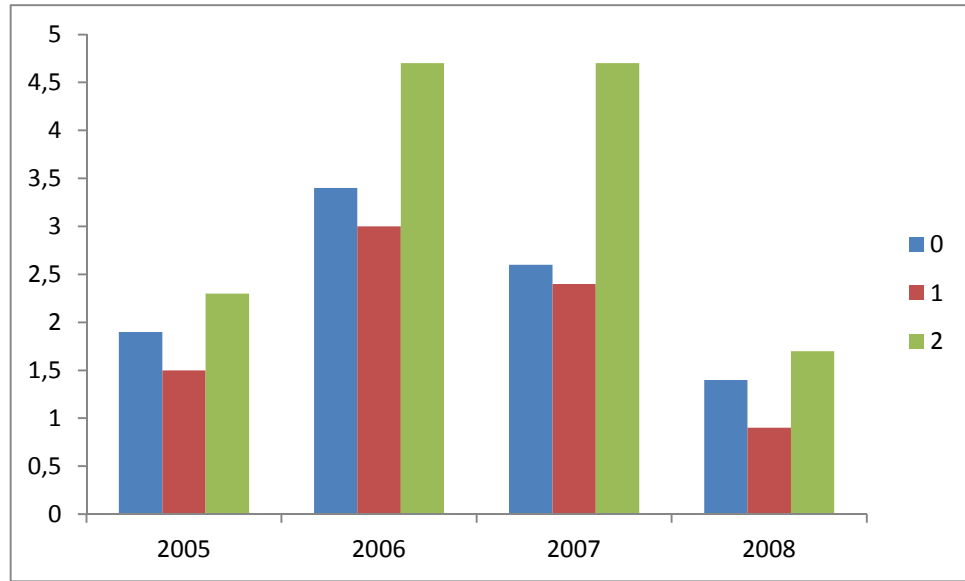
(1) ريمة بوصبيح، موسى رحمانى، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول واقع

التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري ص 1.

(2) بلورغي نادية، مرجع سابق، ص 93.

(3) رواق خالد، مرجع سابق، ص ص 85-86.

الشكل رقم (2-2): معدل النمو في اليونان، منطقة اليورو (16 دولة)، الإتحاد الأوروبي (27 دولة) خلال الفترة (2005-2008).



المصدر: ميخائيليس فاسيلياديس، بيئة الاستثمار والأعمال في اليونان، تقرير الغرفة اليونانية للتجارة والتنمية، مارس 2010، ص 4.

رغم ما يتميز به الاقتصاد اليوناني من امتيازات إلا أنه تعثره مجموعة من الاختلالات تتمثل في:

- عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده نسبة 75,7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 68% من قوة العمل مقارنة بباقي القطاعات.

- التهرب الضريبي الذي تفقد من خلاله الخزينة اليونانية ما يزيد عن 20 مليار يورو سنوياً، ناهيك عن التوسع في الإنفاق الحكومي بأكثر مما تسمح به طاقة الاقتصاد اليوناني خاصة فيما يتعلق بالأجور والمعاشات.

- ارتفاع معدل البطالة وكذلك نسبة العجز في الموازنة العامة، حيث وصل معدل البطالة شهر فيفري 2012 حوالي 21,7% وعجز الموازنة العامة حوالي 9% عام 2011.

- حالة الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد اليوناني مثله مثل باقي دول العالم وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي صاحبت ظروف الأزمة المالية العالمية وهو ما تسبب في استمرار ارتفاع عجز الموازنة وكذلك معدلات البطالة.

- انخفاض تنافسية الاقتصاد اليوناني، حيث يصنف في أوروبا على أنه اقتصاد غير تنافسي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات الأجور والذي لا يصاحبه زيادات مماثلة في الإنتاجية للعامل اليوناني، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف السلع اليونانية بالنسبة لغير اليونانيين، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على صادراتها، ومن ثم تصاعد العجز في الميزان التجاري والذي يحتاج هو الآخر إلى تمويل.⁽¹⁾

- على أساس اعتبارات مستوى التنمية يعتبر اقتصاد اليونان اقتصادا ناميا مثله مثل تركيا، البرازيل والأرجنتين، ولكن على أساس اعتبارات مستوى الدخل فإنه يعتبر اقتصادا مرتفع الدخل مثله مثل اقتصاد كندا، أمريكا، السويد وألمانيا، وهنا تبدو المفارقة: كيف يمكن لاقتصاد نامي أن يتحمل دفع معدلات دخل تعادل تلك التي تدفعها اقتصاديات البلدان الأكثر تطورا.⁽²⁾

ثالثا: نشأة وتطور أزمة الديون السيادية اليونانية: تعود الأزمة اليونانية إلى مطلع التسعينات، وظهر تأثيرها السلبي بوضوح على خلفية الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث عانت اليونان في السنوات الأخيرة من تفكك الإنتاج ودمار بنيته التحتية واستعاضت عن السلع المحلية بالسلع المستوردة والاستثمار في المشتقات المالية وتراكم المديونية، فاعتمدت في تغطية هذه المديونية على الاقتراض وإصدار السندات السيادية والحكومية.⁽³⁾

وانطلقت شرارة هذه الأزمة فعلا في أكتوبر 2009 وبالتحديد عندما تأهل الحزب الاشتراكي بالبلاد لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين بتصريح وزير الخارجية جورج باباندرو لأعضاء الإتحاد الأوروبي بأن عجز الميزانية اليونانية سنة 2009 في حدود 12,5% من الناتج المحلي الخام، أي ضعف ما صرحت به الحكومة اليمينية السابقة، مما أدى بوكالات التصنيف الائتماني إلى تخفيض تصنيفات الدين العمومي اليوناني فارتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها.⁽⁴⁾

وبعد تكشف محاور الأزمة ثبت أن اليونان انتهجت على مدى عشر سنوات تقريبا أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانياتها لتضليل الناخبين في الداخل وتفادي أي ضغوط خارجية من شركائها لإشترط الإتحاد الأوروبي ألا يتجاوز عجز ميزانيات دوله نسبة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو، وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها، وهو ما جعل

⁽¹⁾ غراية زهير، معزوز لقمان، أزمة الديون بمنطقة الأورو 2010 جذورها وتداعيتها وآليات إدارتها، مجلة دفاقر اقتصادية، العدد 02

جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2011، ص ص 13-14.

⁽²⁾ مصطفى رزيق، إسماعيل مراد، مرجع سابق، ص 14.

⁽³⁾ هيثم يوسف أبو عويضة، مرجع سابق، ص 278.

⁽⁴⁾ أميمة خالد، مرجع سابق، ص 55.

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تشبه أزمة الديون اليونانية بالفضيحة التي جعلت البنوك تشارك في تزوير المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالميزانيات المالية لليونان.⁽¹⁾

وما زاد الطين بلة تصريحات الديوان الأوروبي للإحصاء بأن عجز ميزانية اليونان في حدود 13,6% وليس 12,5% من الناتج المحلي الخام، فلجأت مؤسسات التصنيف الائتماني إلى التخفيض مرة أخرى للديون اليونانية، مما عقد الوضعية المالية للبلاد أكثر فأكثر، وفي هذا الصدد فإن الإتحاد الأوروبي يتهم اليونان من خلال نتائج تحقيقاته بما يلي:⁽²⁾

- تزوير الدخل الضريبي، تضخيم ميزانية الجيش، سوء استغلال التمويل الأوروبي،

- تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات والعجز الاقتصادي وسعر الفائدة على السندات.

وعليه فقد قرر الاتحاد توزيع لجان مراقبة دائمين وموزعين في جميع المراكز الاقتصادية للتفتيش عن بؤر الفساد والإبلاغ عنها.

الفرع الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية.

أولاً: الأسباب الداخلية.

➤ الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليوناني:⁽³⁾ حقق الاقتصاد اليوناني نموا اقتصاديا في الفترة

1994-2008 الأسرع بعد إيرلندا في منطقة اليورو حيث بلغت نسبة النمو بالمتوسط 3,6%.

الجدول رقم (2-3): النمو الاقتصادي في اليونان (% من الناتج) في الفترة (1993-2008).

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002-1993	
1	4,3	5,2	2,3	4,4	5,9	2,7	معدل النمو
0,4	3	3,2	1,7	2,2	7	2,1	معدل النمو بالنسبة GDP

Source : International Monetary Fund, **World economic outlook tensions from the twospeedrecovery unemployment**, international monetary fund, D.C.U.S.A, 2011, p 180.

ورغم معدلات النمو المرتفعة عانى الاقتصاد اليوناني اختلالات هيكلية وضعف في اقتصادياته ناتج عن تآكل قدرته التنافسية من خلال العجز في الميزان التجاري وفي الموازنة العامة، وتراكم الدين العام خلال الثلاث

(1) رحيمة بوصبيح، مرجع سابق، ص 5.

(2) أحميمة خالد، مرجع سابق، ص 56.

³IMF, world Economic outlook data base, Report for selected contrirs and subjects international monetary fund, publication survices, www.uinf.org.washington D.C, U.S.A, 14-12-2011; pp 180-181.

عقود الماضية، وافتقار الانضباط المالي في القطاع العام وانخفاض إنتاجيته وعدم كفاءته، مما أدى إلى إهدار الموارد العامة وأثقل كاهل الموازنة.

والجدول رقم (2-4): يبين قيمة الدين العام ونسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2011).

سنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدين العام مليار دولار	151,9	159,2	168	183,2	195,4	224,2	239,3	263,3	299,7	329,5	355,6
عجز الميزانية بالنسبة GDP	-4,5	-4,8	-5,6	-7,5	-5,2	-5,7	-6,5	-9,8	-15,6	-10,3	-9,1

المصدر: نورالدين بوالكور، أزمة الدين السيادي في اليونان - الأسباب والحلول-، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013، ص 8.

يتضح من الجدول أعلاه إسراف اليونان في الاقتراض خلال الفترة المذكورة بسبب انخفاض تكلفته، إضافة إلى عجز دائم في الموازنة منذ 2001، وهذا راجع للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد اليوناني وهي:

- عدم توازن القطاعات الاقتصادية: يساهم قطاع الخدمات بنسبة 68,8% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008، وقطاع الصناعة يساهم ب 16,4% في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة وقطاع الزراعة 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي من نفس السنة.

- عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل: إن عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص جديدة هو مؤشر لضعف الاستثمارات وتحديد عدم قدرته على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشر وغير المباشر، حيث ارتفعت نسبة البطالة في الاقتصاد اليوناني حتى بلغت 9,5% سنة 2009.

الجدول رقم (2-5): نسبة البطالة في الاقتصاد اليوناني (2001-2011).

السنة	2001	2003	2005	2007	2009	2011
اليونان	10,7	9,7	9,9	8,3	9,5	17,7

Source : Eurostat, Unemploymentlate 2000-2011, European commission

available www.eurostat.ecdate 20-02-2016 at 17 :30.

- ضعف كفاءة الاقتصاد اليوناني: تحتل اليونان أدنى مرتبة كفاءة بين منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ويزداد انخفاض مستويات الكفاءة في الاقتصاد اليوناني عندما يتم مقارنتها مع دول منطقة اليورو، حيث بلغ مستوى الكفاءة لديهم 92، أما مستويات الكفاءة اليونانية فحققت أدنى نسبة لها سنة 1995 بنسبة 65% وأعلى نسبة 76% في سنتي 2006 و 2007.

تتميز معدلات الكفاءة في اليونان بالانخفاض والاستقرار واستمرارها بهذا الشكل هو مؤشر قوي على وجود نقاط ضعف في القيادة والأداء.

الجدول رقم (2-6): معدلات الكفاءة لليونان ودول منطقة اليورو خلال (1995-2008). الوحدة %

2008	2007	2006	2005	2000	1995	
67	76	76	74	69	65	اليونان
85	91	91	91	95	91	منطقة اليورو

Source :Desli, Evangelia and pelagidis, theodore, **Greece's sudden faltering economy** : From boom to bust with special reference to the deptproblem paper, International political economy, p 6.

- انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد: تعاني الصناعة اليونانية من تراجع القدرة التنافسية الدولية ناتجة عن ارتفاع مستويات الأجور وانخفاض مستويات الإنتاجية، حيث أن الأجور زادت بمعدل سنوي بلغ 5% منذ أن تبنت اليونان اليورو، أي ضعف معدل منطقة اليورو بالمتوسط، في حين نمت الصادرات بعدل 3,8% سنويا أي نصف معدل نمو صادرات هذه الدول، وتعتبر اليونان أدنى مستوى منافسة بين الدول 27 في الاتحاد الأوروبي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-7): النمو والمنافسة في اليونان والإتحاد الأوروبي (2000-2008).

ترتيب المنافسة 2008	ترتيب المنافسة 2000	التغير في مستويات البطالة 2008-2000	نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2008-2000	
26	17	-4	3,9%	اليونان
14	14	-2	2%	دول إ.أ. (27)

Source :Meghir, Costas and others, **the economics crisis in greece a time of a reform and opportunity**, university college london, www.greek economic forreform.com, 5-8-2010, p 21.

* **الكفاءة:** هي حسابات تتم من خلال المقارنة بين الناتج المحلي الحقيقي مع الناتج المحلي المتاح، والكفاءة نوعين كفاءة اقتصادية وكفاءة إنتاجية.

وتتلخص أسباب ضعف المنافسة في الاقتصاد اليوناني إلى فارق التضخم المستمر في البلد مقارنة مع منطقة اليورو واستمرار العجز في الميزان التجاري وانخفاض مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى عدم تناسب القدرة التنافسية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

➤ السياسات المالية: (1)

في الفترة بين عام 2001-2007 نما الناتج المحلي الإجمالي في اليونان بمعدل سنوي قدره 4,3% مقارنة 1,3% في المتوسط لدول منطقة اليورو، والسبب المباشر لارتفاع معدلات النمو الزيادة في الاستهلاك الخاص نتيجة سهولة الحصول على الائتمان، والاستثمارات العامة الممولة من قبل الإتحاد الأوروبي والحكومة المركزية، وعلى مدى تلك الفترة (2001-2007) نمت النفقات العامة بنسبة 87% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تتم الإيرادات إلا بنسبة 31% مما أدى إلى عجز في الموازنة فاق ما هو متفق عليه في معاهدة ماستريخت والمقدر ب 3% من الناتج الإجمالي المحلي، وتعددت الأسباب حول العجز وتفاقمه يمكن إيجازها فيما يلي:

- **الإنفاق الحكومي المتزايد:** خاصة على مدفوعات الضمان الإجتماعي، التسليح، الإنفاق الاستهلاكي العام والألعاب الأولمبية.

- **ضعف الإيرادات:** يعاني الاقتصاد اليوناني ضعف الإيرادات العامة والنتيجة عن التهرب الضريبي والذي من أسبابه (مستويات الضريبة المرتفعة، تعقد النظام الضريبي، عدم كفاءة القطاع العام والقطاع غير الرسمي والفساد)، حيث تعتبر الإيرادات الضريبية الأقل في منطقة اليورو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،

ففي عام 2006 بلغت ضريبة القيمة المضافة المستحقة 21746 مليون يورو، تم تحصيل 15153 مليون يورو، أي أن قيمة التهرب الضريبي بلغت 6563 مليون يورو ما يعادل 30% من الضريبة المستحقة وهي الأعلى في دول منطقة اليورو.

- **اللجوء المتزايد للاستدانة:** تعود الاقتصاد منذ فترة طويلة على العجز في الموازنة كما اعتاد الفرد اليوناني على العيش بأعلى من مدخولاته نتيجة سهولة الحصول على الائتمان، انخفاض أسعار الفائدة الأوروبية ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الكلي في الفترة 2000-2005 من 122899 مليون أورو إلى 169662 مليون يورو، ليواصل الارتفاع ليصل إلى 211336 مليون يورو في عام 2008، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-8): الإنفاق الاستهلاكي حسب الأسعار الجارية للفترة (2001-2011) (بالمليون يورو).

2011	2009	2007	2005	2003	2001	
------	------	------	------	------	------	--

(1) هيثم يوسف محمد عويضة، مرجع سابق، ص ص 331-332.

199855	215518	195547	169662	151367	131720	الإئناق الاستهلاكي الكلي
162320	168169	155828	134725	121937	106290	الخاص
37535	473149	397149	34937	29430	25430	العام

المصدر: هيثم يوسف محمد عويضة، الأزمة المالية العالمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 332

- اللجوء المتزايد لاستلام المعونة والمساعدات من الإتحاد الأوروبي: يعيد الاقتصاد اليوناني من بين أكبر المستفيدين من صافي ميزانية الإتحاد الأوروبي، ففي الفترة 1994-1999 تم إنفاق حوالي 20 مليار دولار من صناديق إعادة الهيكلة للإتحاد الأوروبي لتمويل المشاريع الوطنية اليونانية، وفي الفترة 2000-2006 تم استلام 24 مليار دولار من صناديق إعادة الهيكلة للإتحاد الأوروبي، وتم تخصيص نفس المستوى من التمويل للفترة 2007-2013، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-9): صندوق إعادة الهيكلة الأوروبي لدعم الاستثمارات الحكومية اليونانية (1995-2005) مليون دولار أمريكي.

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المبلغ	944,5	1621	2050	2616	2867	3123	2658	2543	1746	2947	3300

المصدر: هيثم يوسف محمد عويضة، الأزمة المالية العالمية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 345.

ثانياً: الأسباب الخارجية.

➤ تجاوز معايير اتفاقية ماسترخت للعملة الأوروبية الموحدة: تجدر الإشارة إلى أن معظم دول منطقة اليورو قد تجاوزت معايير اتفاقية ماسترخت مثل ألمانيا، إيطاليا وفرنسا، لكن نسبة التجاوز لهذه الدول ضمن الحدود المقبولة، غير أن الأمر في اليونان وصل إلى حافة الانهيار فقواعد معاهدة ماسترخت تنص على أن عجز ميزانيات الدول لا يتجاوز 3% كحد أقصى واشترطت أيضاً أن لا يتجاوز سقف الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 60%، وبالرجوع إلى أوضاع اليونان يلاحظ أن العجز في الموازنة بلغ 7% لسنوات متعددة، كما أن نسبة الدين العام بلغت 115%، 125%، 160%، خلال السنوات 2009، 2010، 2011 على التوالي.

➤ انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليوناني: رغم أن الأزمة المالية بدأت في أمريكا إلا أنها انتقلت بشكل سريع إلى منطقة اليورو، ففقدت المؤسسات المالية قدر كبير من قيمتها وتدهورت الثقة في الأسواق فتم تشديد معايير الاقتراض وتراجعت ثروات القطاع العائلي، وانخفض الاستثمار في القطاع العقاري وزاد الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة مما أدى إلى المزيد من التخفيضات في الإنتاج الناتج عن التوقعات السلبية للنمو الاقتصادي، ودخل الاقتصاد الأوروبي واليوناني خاصة في حالة ركود عميقة، واجهتها الحكومة اليونانية بزيادة الإنفاق الحكومي من خلال

خطة إنقاذ واسعة سمحت هذه الأخيرة بتفانج العجز في الموازنة، مما أدى إلى ارتفاع الدين العام من 107% سنة 2007 إلى 129,4% سنة 2009، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الاقتصاد اليوناني.

الجدول رقم (2-10): مؤشرات منتقاة للاقتصاد اليوناني (2007-2009) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

البيان	2007	2008	2009
النمو الاقتصادي (% سنويا)	3	-0,2	-3,2
البطالة	8,4	7,8	9,6
التضخم	3	4,2	1,3
الإيرادات	40,8	40,7	38,2
النفقات	7,6	50,6	53,8
الصادرات	21,9	23,1	18,3
الواردات	33,1	34,7	26,1
ميزان الحساب الجاري	-14,6	-14,9	-11,1
العجز في الموازنة	-6,7	-9,7	-15,6
الدين العام	-107	-113	-129,4
الناتج بالمليون دولار	209855	209527	202527

المصدر: هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 351.

➤ الوصول إلى رأس المال بأسعار فائدة متدنية: تم اعتماد اليورو كعملة نقدية عام 2001، ومع السياسة النقدية للإتحاد الأوروبي والكتلة الاقتصادية الكبيرة في منطقة اليورو كألمانيا وفرنسا، مما أدى إلى زيادة الثقة في البلدان الأعضاء بشكل متزايد، هذه الثقة والاستقرار أتاحت لليونان والأعضاء الآخرين الاقتراض بأسعار فائدة متدنية، مما سهل تمويل الموازنة العامة للدولة من الدين، وسمح لليونان بتجميع مستويات دين مرتفعة.

الفرع الثالث: التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة اليونانية.

الجدول رقم (2-11): التسلسل الزمني لأهم أحداث أزمة الديون السيادية اليونانية.

في عام	أهم أحداث أزمة الديون السيادية اليونانية
2009	انطلاق شرارة الأزمة المالية اليونانية: أعلن رئيس الوزراء اليوناني الجديد "جورج بابانديرو" أن العجز في الميزانية اليونانية بلغ 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي، أكثر من 4 أضعاف ما أعلن عنه من طرف الحكومة السابقة. - وكالة فيتش S&P تخفض التصنيف الائتماني للديون اليونانية من A- إلى BBB+.
2010	فيفري 2010: الإعلان عن خدمة التقشف:

- اليونان تكشف النقاب عن سلسلة من التدابير التقشفية على نطاق واسع، بما في ذلك تسقيف أجور موظفي القطاع العام يتقاضون أقل من 2000 يورو شهريا، وفرض ضرائب أعلى على الأسر.

- انطلاق أعمال الشغب في الشوارع كرد فعل على خطط التقشف.

- تضخم الديون اليونانية إلى 300 مليار يورو.

5 مارس: الإعلان عن سياسة تقشف جديدة لتوفير نحو 4,8 مليار يورو من خلال:

- بيع أملاك عقارية عامة؛

- رفع سن التقاعد في القطاع العام إلى 63 سنة؛

- خفض الأجور في القطاع العام إلى 20% ومعاشات التقاعد إلى 30%؛

- رفع الضريبة على الغز والكحول والتبغ من 19% إلى 29%؛

- فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر ب 30%.

11 مارس: إضراب في اليونان ومظاهرات شملت القطاع العام والخاص.

أفريل 2010: الإعلان عن خطط الإنقاذ لليونان:

- قادة الإتحاد الأوروبي يوافقون على خطة إنقاذ لليونان ب 30 مليار يورو.

- وكالة الإتحاد الأوروبي الإحصائية (أورو ستات) تعلن أن العجز في الميزانية اليونانية لعام 2009 كان 13,6% من الناتج المحلي الإجمالي وليس كما أعلن من قبل 12,7%.

- وكالة (S&P) تخفض التصنيف الائتماني لليونان إلى BB+.

ماي 2010: مساعدات لليونان تقدر ب 110 مليار يورو لتجنب الانهيار:

- حزمة لمدة 3 سنوات لإنقاذ اليونان ب 110 مليار يورو، حيث وافقت اليونان ودول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على هذه الخطة، بحيث تقدم منطقة اليورو 80 مليار يورو وصندوق النقد الدولي 30 مليار يورو.

- قامت دول منطقة اليورو بإنشاء مرفق الاستقرار المالي الأوروبي "EFSF" برأس مال أولي 440 مليار يورو، ويتعهد بتقديم قروض تصل إلى 60 مليار دولار.

2011

فيفري 2011: إنشاء صندوق إنقاذ دائم:

- إنشاء وزراء مالية منطقة اليورو صندوق إنقاذ دائم، ودعا الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي، ويقدر قيمة الدعم الصندوق نحو 500 مليار يورو، لدعم الدول التي مستها الأزمة.

ماي 2011: تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية.

- اجتماع بين رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابانديرو" وكبار المسؤولين من البنك المركزي الأوروبي، يتفقون على تجنب هيكلة الديون اليونانية من أجل الأزمة، كلا الطرفين اتفقا على التأكيد على أن حزمة التقشف الملي لليونان هو السبيل الوحيد لحل الأزمة.

- اليونان تكشف النقاب عن عزمها على خصخصة بعض الصناعات في محاولة لرفع 50 مليار يورو ولسداد الديون السيادية.

جويلية 2011: إتباع سياسة تقشفية جديدة حيث ضمت:

- خصخصة شركات بمليار أورو؛

- ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 أورو للسنة؛

- زيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية؛

- خلق هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية؛

- يصوت البرلمان اليوناني لصالح جولة جديدة من تدابير التقشف الشديد، فإن الإتحاد الأوروبي يوافق على آخر شريحة من القروض اليونانية تبلغ قيمتها 12 مليار يورو، وتم الاتفاق على خطة إنقاذ ثانية لليونان من دول منطقة اليورو تقدر ب 109 مليار يورو (155 مليار دولار أي 96,3 مليار جنيه أسترليني)، وهي حزمة تهدف إلى حل الأزمة اليونانية ومنع العدوى بين الاقتصاديات الأوروبية الأخرى.

21 أكتوبر: وافقت وزراء المالية لدول منطقة اليورو على منح شريحة جديدة من القروض ب 8 مليار يورو لإنقاذ اليونان.

11 نوفمبر: استقالة الحكومة اليونانية:

يعلن رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابانديرو" استقالة الحكومة وحلت محلها حكومة "لوкас بابا ديموس" وهو تكنوقراطي وليس سياسي.

8 ديسمبر: رئيس البنك المركزي الأوروبي "ماريو دراغي" حيث قال: "يجب علينا عدم محاولة الالتفاف على روح معاهدة ماستريخت، ومهما كانت الخدعة القانونية في الاستجابة لدعوات البنك المركزي الأوروبي إلى بذل المزيد من الجهد الأوروبي في تخفيف أزمة الديون السيادية الأوروبية".

9 ديسمبر: زعماء حكومات منطقة اليورو جنبا إلى جنب في بروكسل مع اتفاقية إضافية مع بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، حيث اتفق الجميع على قدر أكبر من المركزية في ميزانيتها والعقاب التلقائي لأولئك الذين يحرقون اتفاق الميزانية، وكان العديد من المستثمرين يريدون زيادة تعزيز آلية إضافية للإنقاذ ب 200 مليار يورو، حيث فشل الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" على إدخال تعديلات على المعاهدة لضبط ميزانيات الدول في منطقة اليورو بسبب اعتراضات من المملكة المتحدة والمجر.

المصدر: وداد عسيلة، مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2015، ص ص 83-84.

المطلب الثالث: عدوى الأزمة في بقية الدول الأوروبية.

ترتب على الأزمة الأوروبية عجزا ماليا غير مسبوق أدى إلى ارتفاع مستويات الديون السيادية في تلك الدول إلى مستويات حرجة، وتحاول تلك الدول أن تجعل الدين العام فيها تحت السيطرة، غير أن استجابة الأسواق لهذه المحاولات مازالت ضعيفة، وذلك في ظل التوقعات السائدة بارتفاع مخاطر التوقف عن السداد، خاصة في مجموعة ال PIIGS، والجدول الموالي يوضح انحراف دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو عن معايير التقارب خلال 2008-2010.

الجدول رقم (2-12): انحراف دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو عن معايير التقارب (2008-2010).

المدىونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي المعيار 60%			عجز الميزانية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي المعيار 3%			دول الإتحاد الأوروبي
2010	2009	2008	2010	2009	2008	
-	73,2	61,5	-	-6,9	-2,3	

-	78,2	69,3	-	-6,4	-2	دول منطقة اليورو
83,2	73,1	65,9	-0,5	-3,4	0	ألمانيا
72,3	69,1	62,6	-5,5	-4,3	-0,4	النمسا
96,8	97,2	89,8	-5,8	-5,9	-1,2	بلجيكا
60,8	53,2	48,4	-5,7	-3,5	0,9	قبرص
60,1	54,3	39,7	-10,1	-11,2	-4,1	إسبانيا
142,8	112,6	99,2	-12,2	-13,6	-7,7	اليونان
-	41,3	34,1	-4,5	-2,8	(4,1)	فنلندا
81,7	76,1	67,4	-8,2	-8,3	-3,4	فرنسا
96,2	65,6	44,1	-14,7	-12,5	-7,2	إيرلندا
119	114,6	105,8	-5,3	-5,3	-2,7	إيطاليا
68,0	68,5	63,8	-4,4	-4,5	-4,7	مالطا
39,7	59,8	58,2	-6,1	-4,7	0,7	السويد
93	77,4	66,3	-8	-9,4	-2,7	البرتغال
-	35,1	22,5	-6	-6,3	-1,6	سلوفاكيا
38	34,6	27,7	(7)	-6,3	-2,3	سلوفينيا

المصدر: وداد عسيلة، مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2015، ص 80.

من خلال الجدول رقم (2-12) يلاحظ أن الإتحاد الأوروبي وجميع دول منطقة اليورو عانت من تجاوز كل من الدين العام والعجز في الموازنة المعايير المتفق عليها في معاهدة ماستريخت سواء في حدود معقولة كألمانيا، فنلندا ومالطا، أو في حدود غير معقولة مثل إيرلندا، البرتغال، اليونان وإيطاليا.

وبالرغم من أن اليونان هي مركز الهزة التي ضربت الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، إلا أن عدواها مست عدة دول ما جعل الإتحاد الأوروبي يسارع لمواجهة ارتداداتها.

الفرع الأول: أزمة الديون السيادية في إيرلندا.

نجحت إيرلندا خلال العقود الأربعة الأخيرة التحول من بلد زراعي فقير إلى بلد أوروبي ينعم بالرخاء والحركة الاقتصادية، وقد زاد الدخل القومي لإيرلندا عن الدخل القومي لبريطانيا وألمانيا، كما حققت إيرلندا طفرة اقتصادية وصناعية كبيرة خلال التسعينات من القرن الماضي واستخدمت لذلك سياسات ضريبية

منخفضة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، حيث رفضت إيرلندا بعض المطالب الأوروبية برفع نسبة الضرائب على الشركات الأجنبية خوفاً من خسارة استثمارات هذه الشركات محلياً.

وأشار بعض الباحثين إلى أن جذور الأزمة الإيرلندية المالية تعود إلى قيام البنوك الإيرلندية منذ انضمام إيرلندا إلى منطقة اليورو عام 1999 بالتوسع الكبير في عمليات الاقتراض، وقد راهنت هذه البنوك بدرجة كبيرة على ازدهار السوق العقارية في أيرلندا والكثير من دول الإتحاد الأوروبي وأمريكا ودول أخرى في العالم، وقد تمكنت البنوك الأيرلندية من تحقيق أرباح كبيرة في السوق العقارية حتى عام 2008، حينما اندلعت الأزمة المالية العالمية، وبعد إفلاس بنك أنغلو أيرش في سبتمبر 2008، قام هذا البنك مع بنوك أيرلندية أخرى بإقناع المسؤولين الأيرلنديين بأن أزمة السيولة هي أزمة مؤقتة ولا تعبر عن انهيار مالي ناتج عن الأزمة المالية العالمية، وفي ضوء ذلك تم الإعلان بأن الحكومة الأيرلندية ستقوم بتأمين جميع الودائع وكذلك تأمين قروض البنوك من المستثمرين في الخارج ضد أي إفلاس أو أي انهيار مالي أو اقتصادي، وقد أدى هذا القرار إلى تحمل أيرلندا تكاليف باهظة تجاوزت مبلغ 50 مليار يورو.

الجدول رقم (2-13) أهم مؤشرات الاقتصاد الإيرلندي خلال الفترة (2007-2012).

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1,9	0,6	-1	-7,6	-3,5	5,6	الناتج المحلي الإجمالي
-8,5	-9,2	-30,3	-12	-7,4	-1,8	توازن الميزانية العامة معدل دوري
14	14,6	13,7	11,9	6,3	4,6	البطالة
117,9	112	96,2	65,6	44,4	25	إجمالي الديون

Source : European commission, European Economic Forecast.winter 2016.14

وأعلنت الحكومة الأيرلندية آنذاك أن حزمة إنقاذ القطاع المصرفي في الأيرلندي هي أرخص حزمة إنقاذ في التاريخ، وتمت الإشارة إلى أن هذه الحزمة لن تؤثر في دافعي الضرائب الأيرلنديين، وأن الأموال والقروض ستعود إلى أيرلندا بتكاليف قليلة، لكن حزمة إنقاذ ودعم القطاع المصرفي الأيرلندي لم تنجح في تحقيق أهدافها، حيث تم بعد عامين تأمين بنك أيرش وبنوك أخرى أيرلندية.

وبالنظر إلى الجدول رقم (2-13) نجد أن أيرلندا تصدرت قائمة دول منطقة اليورو خلال 2010 من حيث نسبة العجز في الميزانية وصلت إلى 14,7%.

الفرع الثاني: أزمة الديون السيادية في البرتغال.

تعد البرتغال من أضعف الدول في منطقة اليورو من الناحية الاقتصادية، فأزمته ليست وليدة اللحظة وإنما ترجع إلى عقود من الضعف والتباطؤ في النمو الاقتصادي مقارنة مع بقية دول المنطقة، لكن المشكل

الأساسي لم يكن في القطاع المصرفي ولا في حدوث فقاعة في القطاع العقاري، إنما ما يعانيه الاقتصاد البرتغالي كان عبارة عن مشاكل هيكلية⁽¹⁾ تم الكشف عن حدة هذه الأزمة وتفاقمها في أوائل أبريل 2011، من خلال إعلان الحكومة البرتغالية عن حاجتها الماسة إلى مساعدة مالية عاجلة وضرورية من الإتحاد الأوروبي للمحافظة على الاقتصاد البرتغالي، وفي 2011/4/8 أعلن صندوق النقد الدولي أن البرتغال تقدم له بطلب رسمي للحصول على مساعدة مالية لإنقاذها من أزمة الديون السيادية التي تعترضها.

فقد بلغت المتغيرات الاقتصادية للبرتغال وضعا حرجا، إذ أن معدل النمو المتوسط للنواتج المحلي الإجمالي بين 2000 و 2010 لم يصل حتى 1%، ويعد السبب الرئيسي في ذلك هو إبعاد الصناعة البرتغالية من طرف المنافسة الدولية التي تزايدت مع توسع الإتحاد الأوروبي شرقا وتخفيف القيود التجارية المفروضة على العلاقات التجارية مع آسيا⁽²⁾، وفي هذا الصدد أعلن المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية جواكين ألمونيا: أن البرتغال واحدة من الدول التي أثبتت فقدانها دائما للتنافسية منذ انضمامها للإتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي، كما أعرب عن ثقته في البرنامج المالي البرتغالي ويتوقع له النجاح وأضاف أنه من المهم أن تلتزم البرتغال بتحقيق هدفها وهو الوصول إلى معدل العجز في الميزانية إلى 4,5% من الناتج المحلي للعام الجاري، و 3% في العام المقبل.

الفرع الثالث: أزمة الديون السيادية في إيطاليا.

شهد الاقتصاد الإيطالي نموا منذ أواخر التسعينات، وقد كانت المنافسة قوية بين الصناعات الإيطالية والصناعات الآسيوية، ولما بدأت بوادر الأزمة المالية العالمية في عام 2007، تأثر الاقتصاد الإيطالي بذلك حيث عانى من انكماش تجاوز 6%، ويشكل الاقتصاد الإيطالي ثقلا اقتصاديا مؤثرا ضمن اقتصاديات منطقة اليورو، فهو ثالث اقتصاد ضمن هذه الاقتصاديات والثامن على المستوى العالمي، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 حوالي 2,1 مليار دولار، أما الدين العام 119% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما جعل الديون السيادية الإيطالية الأعلى في الإتحاد الأوروبي، وبما أنها أكبر سوق في العالم من حيث إصدار السندات فإن أي عجز عن سداد ديونها سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، فقد وصلت أسعار الفائدة حوالي 5,77% على بعض السندات، وهو ضعف سعر الفائدة قياسا بنفس النوع من السندات في ألمانيا (سندات لأجل 10 سنوات) وهذا سبب التخفيضات المستمرة التي تتعرض لها الديون الإيطالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمي (S&P، موديز، فيتش) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-14): التصنيف الائتماني للديون الإيطالية من طرف وكالات التصنيف العالمي (فيتش، مودز، S&P) في جانفي 2012:

(1) خالد رواق، المرجع السابق، ص 89.

(2) خالد احميمة، مرجع سابق، ص 48.

النظرة المستقبلية	التغير في التصنيف السابق	وصف التقييم	التقييم الحالي	
سلبية	خفض التصنيف درجتين	المقترضين من الفئة المتوسطة التي تعتبر مرضية في الوقت الحالي	AAA	S&P
سلبية	خفض التصنيف درجتين	المقترضين معرضين إلى درجة منخفضة من المخاطر، كما قد يتعرضون للضعف على المدى الطويل	A3	Moody
سلبية	خفض التصنيف درجتين	المقترضين الذين يمكن أن يتأثر استقرارهم المالي ببعض الأوضاع الاقتصادية	-A	Fitch

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 61

إن تخفيض التصنيف الائتماني لإيطاليا أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ومن ثم إضعاف قدرة إيطاليا على سداد ديونها الضخمة، حيث أشارت تقارير مالية صادرة سنة 2011 أنه لا بد من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً لمواجهة تزدى الأوضاع المالية والاقتصادية، إذ تعاني من انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي وتفشي المشاكل المالية والاقتصادية الصعبة، وأشارت نفس التقارير أن الدين السيادي الإيطالي بلغ 1,9 ترليون يورو، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد اليونان في مجال الديون السيادية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية الإيطالية (2007-2011)

الجدول رقم (2-15): بعض المؤشرات الاقتصادية لإيطاليا خلال الفترة (2007-2011):

2011	2010	2009	2008	2007	
2,246	2,055	2,117	2,307	2,119	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون دولار)
1,924	1,843	1,764	1,667	1,602	الدين العام (مليار دولار)
121,1	119	116,1	106,3	103,6	الدين العام (نسبة للناتج المحلي الإجمالي)
-2'78	-67,6	-44,1	-67,7	51,7	ميزان الحسابات الجارية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
19,9	20,2	18,9	21,2	21,9	إجمالي الاستثمارات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

Source : the international monetary fund (IMF). World Economic Outlook Database, /9/2011.

الفرع الرابع: أزمة الديون السيادية في إسبانيا.⁽¹⁾

تعتبر إسبانيا رابع اقتصاد في منطقة اليورو بعد ألمانيا، فرنسا وإيطاليا، لكن الأزمة عصفت بها بشكل عنيف، فالمصارف الإسبانية تعاني قدرا هائلا من الأصول المسمومة والناجمة عن فقاعة سوق العقار الإسباني، وهي القصة نفسها التي عاشها سوق العقار الأمريكي والتي نجمت من عمليات توريق الديون، ذلك الابتكار المالي الذي يسمح للمصارف بتجميع القروض العقارية التي تمنحها لعملائها المختلفين في حزم، ثم بيع هذه الحزم في أسواق المال في صورة أوراق مالية للاستثمار، يطلق عليها الأوراق المالية المغطاة بالرهون العقارية، والتي يشتريها المستثمرون دون أدنى علم بطبيعة الغطاء الذي تحتويه تلك الأوراق، ولا يمكنهم بأي حال تحديد مستويات المخاطرة التي تحملها سوى من خلال تصنيف محدد تمنحه إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني لهذه الأوراق والذي أثبت التجربة أنه يمكن شراؤه بسهولة، وتعود جذور أزمة العقار الإسبانية بالذات إلى نهاية تسعينات القرن الماضي، حيث بدأ الإقبال يتزايد على شراء العقارات في إسبانيا سواء من قبل السكان المحليين أو السياح الأجانب، وفرض هذا الطلب المتزايد ارتفاع صاروخي في شركات المقاولات والبناء التي جلبت عددا كبيرا من العمال، وبسبب ضغوط اتفاقية ماستريخت وجدت إسبانيا نفسها مرغمة خلال التسعينات على خفض متدرج لأسعار الفائدة على هذه العقارات، نتج عنه تشجيع أعداد كبيرة من الإسبان على شراء الشقق والمنازل وكذلك تأسيس الشركات فازدهر الاقتصاد، ويكفي القول هنا أن قطاع البناء كان حتى نهاية 2006 يشغل 13% من اليد العاملة في إسبانيا، والاقتصاد الإسباني كان يستحوذ على أكثر من ثلث فرص الشغل المتوفرة في المنطقة الأوروبية .

ومنذ سبتمبر 2008 الذي شهد انفجار فقاعة الإسكان الإسبانية مع بداية الكساد في اليونان انكشفت نقاط ضعف الاقتصاد الإسباني، فمع انخفاض الضرائب بأرباح قطاع الإسكان تأجج وضع الميزانية الإسبانية بشكل دراماتيكي من فائض بسيط إلى عجز بلغ 15,5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009. وفي الوقت نفسه تراوحت البطالة بين 10% قبل الأزمة إلى 20% بعد الأزمة، والملفت للنظر أن الصدمة التي تلقاها سوق الإسكان أوضحت شدة الارتباط بين المصارف الإسبانية عموما وصناديق كاخا* خصوصا بقطاع الإسكان المتهاوي، وتقدر رهون البناء التي قدمتها المصارف الإسبانية ذات قيمة تصل إلى 45% من إجمالي الناتج الوطني والارتباط أدى إلى فزع المصارف الأجنبية وتوقفها فعليا عن إقراض الشركات والمصارف الإسبانية، في ظل هذه الأوضاع أعلنت الحكومة الإسبانية بقيادة "خوسيه لويس ثاباتيرو" إعلان إجراءات تقشف صارمة للحد من زيادة العجز في الموازنة واتبعت لذلك مخطط قاس متوقعة 50 مليار يورو

(1) رواق خالد، مرجع سابق، ص ص 87-88.

* وتسمى مصارف بانينكا: هي مجموعة مندمجة تضم سبعة مصارف ادخار محلية إسبانية تم إنشاؤها سنة 2010 ، باندماج هذه المجموعة تحولت بانينكا إلى ثالث أكبر المصارف الإسبانية من حيث حجم الأصول ورابع أكبر مصرف من حيث عدد العملاء ومن ثم فإنه يشكل مجموعة مالية ضخمة يستحوذ على حصة سوقية تقدر بنحو 10 % من سوق الخدمات المصرفية الإسبانية.

خلال 3 سنوات، وللإشارة فإن قيمة الدين العام حسب إحصائيات البنك الإسباني الصادرة في 14 سبتمبر 2011 بلغت 800 مليار يورو (1,0286 ترليون دولار).

المبحث الثالث: آليات الإنقاذ الإقليمية والدولية والخطط المعتمد لحل الأزمة.

خلفت أزمة الديون السيادية آثارا وخيمة على اقتصاديات الإتحاد الأوروبي خاصة الضعيفة منها، وجعلت خيار الانسحاب من الإتحاد النقدي الأوروبي أمرا مطروحا وهذا ليس من مصلحة أي دولة من دول المنطقة، وعلى هذا الأساس وجب على أوروبا ودولها الحفاظ على وحدتهم النقدية والاقتصادية عن طريق تقديم مجموعة من الحلول واعتماد آليات مختلفة للخروج من هذه الأزمة.

المطلب الأول: آليات الإنقاذ الإقليمية.

نصت الفقرة الأولى من المادة 104 من معاهدة ماستريخت على ما يلي: "يمنع على البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء منح مساعدات لمؤسسات الإتحاد والإدارات المركزية والسلطات المحلية والشركات العامة والخاصة للدول الأعضاء"، أي يمنع بشكل قطعي أية مساعدة لدولة أوروبية تهدف إلى سد العجز المالي، لأن المطلوب هو قيام الدولة بمعالجة مشاكلها المالية عن طريق مواردها الذاتية، والاستثناء الوحيد على هذا المنع يخص المعونات الناجمة عن الكوارث الطبيعية ووفقا لهذا المبدأ، فلا يمكن بأي حال من الأحوال مساعدة الدول التي تعاني عجز في موازينها العامة، مما حتم على القادة الأوروبيين البحث على الحلول والمخارج دون كسر المعاهدات والمواثيق فبدأت القمم المتعاقبة وتغيير المواثيق والمعاهدات وخلق مؤسسات جديدة، التي قد تشكل المخرج من هذه الأزمة.

أولا: القمم: منذ اندلاع الأزمة دخلت منطقة اليورو في اجتماعات ماراثونية مكثفة بين قمم لرؤساء الوزراء وأخرى لوزراء المالية ووزراء الخارجية، ناهزت ستون لقاء في أقل من عامين، والجدول التالي يوضح أهم هذه القمم والنتائج المترتبة عنها.⁽¹⁾

الجدول رقم (2-16): أهم القمم الأوروبية خلال الأزمة والنتائج المنبثقة عنها.

القمة	التاريخ والمكان	النتائج
قمة القادة الأوروبيين	25-03-2010 بروكسل	-أول اتفاق أوروبي على تقديم المساعدات لليونان وتقوم الخطة على أساس الاتفاق على قروض ثنائية وفق شروط مالية صارمة. -أول مرة يكون صندوق النقد الدولي طرفا في تقديم المساعدات المالية لدول من دول منطقة اليورو.
قمة القادة في الإتحاد الأوروبي	26-10-2011 بروكسل	-خفض نسبة الديون اليونانية 50% من القطاع الخاص. -المصادقة على حزمة الإنقاذ الثانية لليونان. -رفع حجم مظلة إنقاذ اليورو إلى ترليون يورو.
اجتماع وزراء مالية دول منطقة	04-10-2011 بروكسل	-قرار بقاء اليونان في منطقة اليورو لتطمين الأسواق. عدم تسليم الدفعة الثانية لليونان المقدرة ب 8 مليار يورو بسبب عدم التزامها بتخفيض عجز

(1) رواق خالد، مرجع سابق، ص 93.

ميزانيتها المحدد من قبل الترويكا الأوروبية.* ¹		اليورو
-مناقشة ومراجعة معاهدة الإتحاد الأوروبي والتي تضم فقرة ضرورة ضبط الموازنات الحكومية. -موافقة دول منطقة اليورو و 7 من الدول الراغبة في الانضمام لليورو. -رفض بريطاني قاطع للفكرة إلا باستثناءات تخصها. -السويد المجر وجمهورية التشيك لم تعارض من حيث المبدأ ولكن بعد العودة للبرلمان. -تأجيل الموافقة إلى اجتماع مارس 2012.	8-9-12 2011	اجتماع القادة الأوروبيين
-مناقشة تطبيق "ضريبة توبين" التي بموجبها تفرض ضريبة نسبتها 0,1% على تداولات الأسهم والسندات و 0,01% على المشتقات. -ألمانيا وفرنسا تعترضان التقدم للفوضية الأوروبية باقتراحات لدفع عجلة النمو وزيادة نسبة التشغيل وما يتعلق بذلك من القدرة على الابتكار.	2012-01-9 برلين	قمة ميركل وساركوزي
-التوقيع الرسمي على الميثاق الأوروبي الجديد باستثناء بريطانيا والتشيك.	2012-03-23 بروكسل	قمة القادة الأوروبيين
-الموافقة على منح 120 مليار يورو لمساعدة إسبانيا. -ضخ القروض إلى إسبانيا مباشرة بدل تمريرها عبر الحكومة. -عجز القادة عن اتخاذ قرار بشأن رئاسة مجموعة اليورو وهي لجنة تتألف من وزراء مالية تكتل العملة الأوروبية الموحدة بسبب اضطرار المستشار الألمانية أنجيلا ميركل للمغارة.	2012-6-28 بروكسل	القمة الأوروبية لرؤساء وزراء الحكومات الأوروبية

المصدر: رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، أطروحة دكتوراه، ص 94.

على الرغم من القمم التي لم تتوقف طوال الأزمة إلا أنها لم تتجح في إيجاد حلول جذرية لمعضلة الديون السيادية، بل على العكس من ذلك زادت الهوة والخلاف بين القادة السياسيين الأوروبيين وبينت مدى الفردية والمصلحة الذاتية في طبيعة الحلول المقترحة في كل قمة، كما لم تتجح هذه القمم الأوروبية في الهدف الرئيسي منها وهو طمأنة الأسواق المالية والمستثمرين بأن أوروبا موحدة وقوية بما يكفي لضمان استثماراتهم في جميع الدول سواء الشمالية*والجنوبية.**

ثانيا: خلق آليات للاستقرار الأوروبي: تتمثل فيمايلي:

1- صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (FSFE).⁽²⁾

تم تأسيس الصندوق في 9 ماي 2010 في أعقاب بروز أزمة الديون السيادية في اليونان وهو

* الترويكا الأوروبية تتألف من البنك المركزي الأوروبي واللجنة الأوروبية، أما الترويكا الثلاثية تقودها اللجنة الأوروبية مع البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي لحل أزمة اليورو.

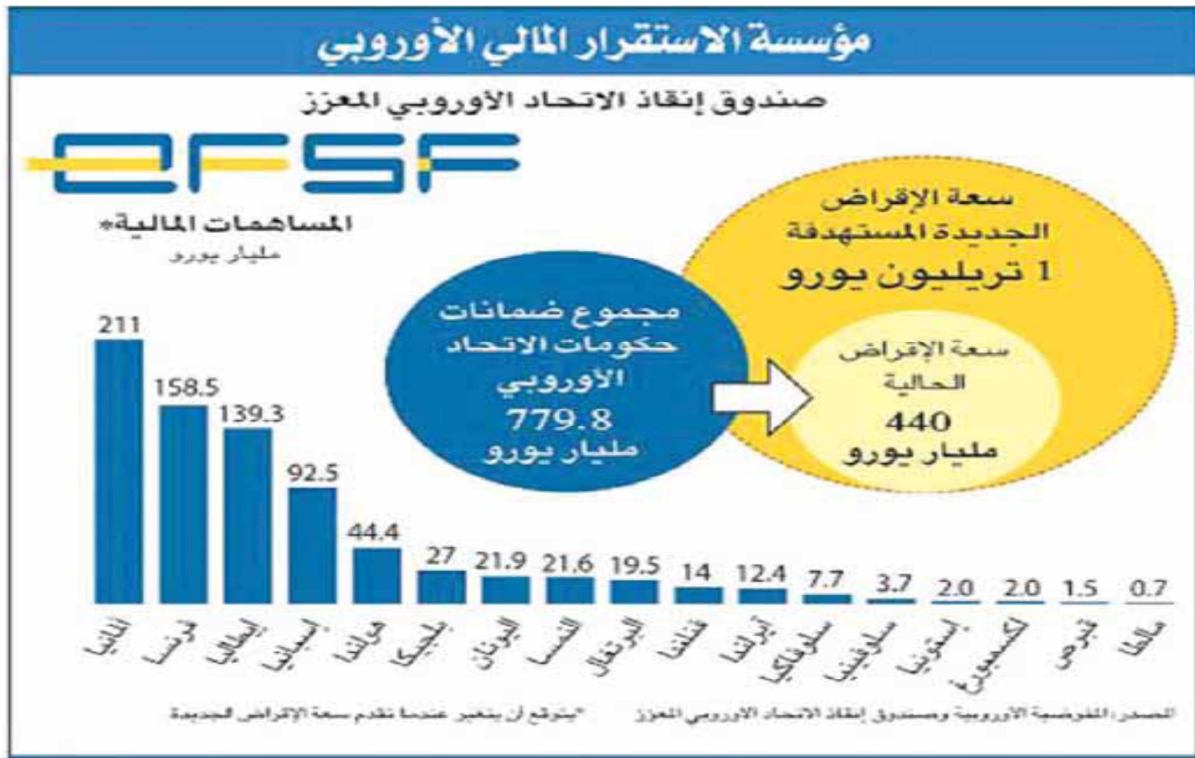
² <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2011/1094>.

* الدول الشمالية أو أوروبا الشمالية تضم النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ.

** الدول الجنوبية أو أوروبا الجنوبية تضم اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، ويرمز لها PIIGS.

شركة مملوكة لكافة دول منطقة اليورو مقره في لوكسمبورغ بمبلغ إجمالي قدره 440 مليار يورو، تقوم فكرة الصندوق على منح حكومات هذه المنطقة ضمانات لتغطية الحصول على قروض بنسب فائدة متدنية، يتم الحصول عليها بطرح سندات في الأسواق المالية وإعادة توزيع هذه الأموال المقترضة على الدول الأوروبية المتعثرة بنسب فائدة أقل، تعتمد نسب مشاركة الدول في الصندوق على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بـ 211 مليار يورو أي بنسبة 27%، تليها فرنسا بـ 158,5% مليار يورو بنسبة 20% ثم إيطاليا بمبلغ 139,3% مليار يورو وبنسبة 18%، والشكل التالي يوضح مساهمة كل دولة في الصندوق.

الشكل رقم (2-3): مساهمات الدول الأوروبية في صندوق الاستقرار الأوروبي.



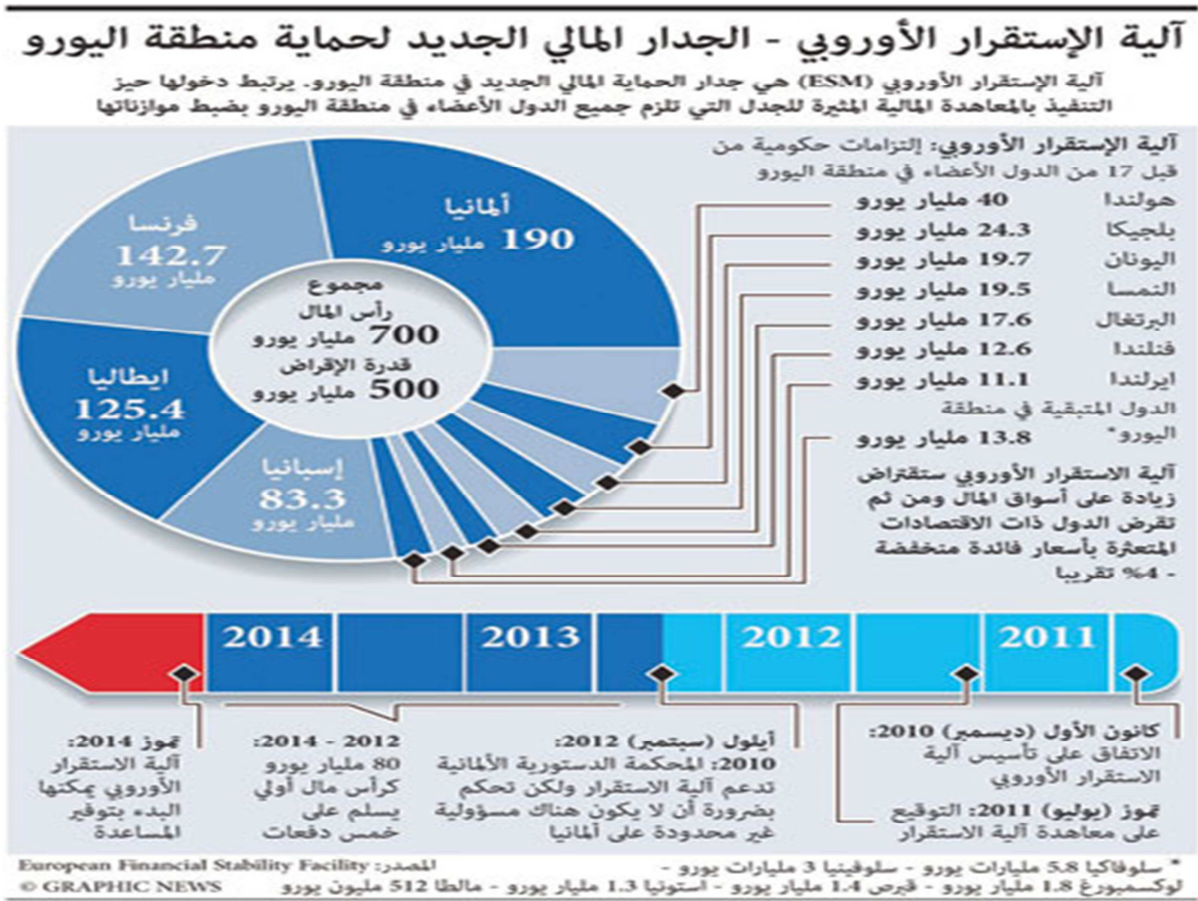
المصدر: عبد الكريم عبيدات، علي بوعامة، مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 14.

ومنحت للصندوق صلاحيات جديدة لتقوية دوره أبرزها:

- ✓ إقراض أي دولة بشكل احترازي قبل أن تحدث فيها اضطرابات بسبب وضعها المالي.
- ✓ شراء سندات سيادية لدول منطقة اليورو التي تعاني مشاكل مادية.
- ✓ توفير التمويل للدول التي تسعى لإعادة رسملة بنوكها المتضررة ويتم شطب قروضها المستحقة على دول تعاني أزمة ديون.

2- الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS): تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية مشتركة تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 27 دولة الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وفي 9 ماي 2010 تم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي MEFS، وتعتبر هذه الآلية مؤقتة وتكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنظم بعد إلى العملة الموحدة (آلية الدعم المالي قصير الأجل لموازن المدفوعات) ويتيح لدول الإتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليار أورو كحد أقصى (بضمان الميزانية المشتركة) لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية، كما تم تكملة الخطة الأوروبية بالتسهيلات الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي بقيمة 250 مليار يورو.⁽¹⁾

الشكل رقم (2-4): آلية الاستقرار الأوروبي.



Source: www.aawsat.com/details.asp, Consulter le 22/02/2015, 11:00.

(1) عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات الرمكز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 15.

ثالثاً: **خطط التقشف**: تتمثل سياسات التقشف المالي في ضرورة خفض مستويات الإنفاق الحكومي ورفع إيرادات الضرائب بهدف السيطرة على العجز المالي أو الحد من تصاعد معدلاته إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال:⁽¹⁾

- التخفيف من الخدمات الاجتماعية والصحية العامة؛
- التخفيف من نفقات الوزارات، لا سيما تلك التي يمكن الاستغناء عنها؛
- إقفال باب التوظيف في القطاع العام أو تقليصه لحدوده الدنيا؛
- التخفيف من مشاريع البنى التحتية غير الضرورية؛
- زيادة الإيرادات من خلال فرض ضرائب جديدة.

والتقشف هو الإجراء الحكومي غير المستحب من قبل الشعوب، إذ غالباً ما يدفع الفقراء ثمنه أكثر من غيرهم، وتتأثر حياتهم بشكل مباشر، خصوصاً أن الدول التي تلجأ إلى التقشف تكون عادة مأزومة اقتصادياً، ما يعني أن دفع المجتمعات للتضحية بحقوق معينة لا يقابله أي منفعة آنية.

المطلب الثاني: آليات الإنقاذ الدولية.

أولاً: صندوق النقد الدولي: هو أحد أهم المؤسسات الدولية المتخصصة التي تم إنشاؤها بموجب معاهدة بريثن عام 1945، ويهدف الصندوق إلى الحيلولة دون وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي من خلال حث الدول الأعضاء على تبني سياسات اقتصادية سليمة ومدعم بما يحتاجونه من موارد مالية بصورة مؤقتة لمعالجة الاختلالات التي يعانون منها⁽²⁾، غير أن الأزمة أظهرت عكس ذلك، واتضح أن الصندوق جعل استقلاليته مرهونة برجال السياسة في منطقة الإتحاد، لما رغب السير وفقاً لقرارات القادة في بروكسل، وسمح لنفسه بأن يتضاءل دوره بدلاً من فرضه على الدول الأوروبية، حيث تحولت اليونان لحقل تجارب اقتصادية للصندوق خاصة لما سمح لدول منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي والإتحاد الأوروبي الموافقة على وصفته المالية الجاهزة، وفتح المجال لألمانيا وفرنسا على بسط نفوذهما الاقتصادي والسياسي على اليونان، وبرزت الخلافات المتزايدة بين المسؤولين الأوروبيين على أعلى المستويات حول إمكانية المخاطرة بإعادة برمجة الديون السيادية اليونانية للإصلاحات المالية المشددة والتي تمس سيادة الدولة مثل بيع مؤسسات ذات وضع حساس في البلاد كالموانئ والمطارات.⁽³⁾

(1) موقع مجلة العربي الجديد، 20-3-2016 <http://www.alaraby.co.uk>

(2) وليد نسيب إلياس، الأزمة اليونانية وفشل صندوق النقد الدولي، جريدة الاشتراكي الإلكترونية 29 يونيو 2011.

Reusoc.me/arab-and-international/lzm-lywnny-wfshl-sndwq-lndq-ldwly/

(3) محمد إبراهيم السقا، دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة الاقتصادية الالثرونية، تاريخ الإطلاع 24-03-

2016، الساعة 23:40.

Economy of kuwait.blogspot.com 2010/05/ blog-post- 466.html.

كما استجاب الصندوق لطلبات الاقتراض للدول المتضررة بعد التفاوض على الشروط المتعلقة بالقرض، والجدول التالي يوضح مساهمات الصندوق في إنقاذ الدول المتضررة من الأزمة. الجدول رقم (2-17): مساهمات صندوق النقد الدولي في حزم الإنقاذ خلال الأزمة.

النسبة	مساهمة IMF	مبلغ القرض	تاريخ القرض	
27%	30 مليار يورو	110 مليار يورو	ماي 2010	اليونان
13%	18 مليار يورو	138 مليار يورو	فيفري/مارس 2012	
33%	22,5 مليار يورو	67,5	ديسمبر 2010	إيرلندا
33%	26 مليار يورو	78 مليار يورو	ماي 2011	البرتغال
25%	97 مليار يورو	394 مليار يورو		إجماليًا

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير International Monetary Fund : European Union.

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن مساهمات الصندوق في حزم الإنقاذ إلى غاية 2008 متواضعة بنسبة إجمالية بلغت 25% من حجم القروض الممنوحة في المنطقة، وهي نسبة ساعدت في تحسين صورة الصندوق وإكسابه مكانة في أوروبا، غير أن قروضه لا تتناسب وحجم الأزمة في البلد المقترض، فاليونان الذي يعتبر الأشد تأثراً بالأزمة لم تكن المساعدات الممنوحة له في المستوى، كما أن آجال استحقاقها قصيرة جداً مقارنة بحجم القرض وطبيعة الاقتصاد اليوناني، إضافة إلى الشروط الصارمة المصاحبة لهذه القروض وهذا يعكس مدى نية الصندوق في حل الأزمة وتحقيق الاستقرار في المنطقة خاصة إذا ما قورن أداءه خلال أزمة 2008.

إن مشاركة الصندوق في أزمة منطقة اليورو أعطت للاقتصاديات الناشئة سبباً قوياً للتحرك من وهم صندوق النقد الدولي، فقد تكشف أن المنظمة تسعى لتنفيذ أوامر أوروبا وأمريكا، ومن الصعب أن يستعيد الصندوق ثقة البلدان الأعضاء فيه المتزايدة الأهمية ما لم تسارع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي إلى التخلي عن هيمنتها على الصندوق.

ثانياً: قمة مجموعة العشرين: شكل موضوع الأزمة الأوروبية المحور الأساسي في مناقشة قمتي العشرين على التوالي في فرنسا 2011 والمكسيك 2012، باعتبار أن الأزمة يمكن أن تكون لها تداعيات ليست على الاقتصاد الأوروبي فحسب بل على الاقتصاد العالمي، وبالتالي يجب أن يكون التحرك عالمي لاحتواء الأزمة ومنح انهيار اليورو، فعشية انعقاد قمة العشرين 2011 بفرنسا التقى الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية مع رئيس الوزراء اليوناني في محاولة لإنقاذ خطة الإنقاذ الأوروبية، وتقود ألمانيا وفرنسا جهود طمأننة الأسواق بشأن العملة الأوروبية الموحدة، وبذلت الدولتان جهوداً مكثفة للتوصل إلى صفقة إنقاذ شاملة، وخلال القمة وافق زعماء الإتحاد الأوروبي على قرض إنقاذ جديد لليونان بقيمة 100 مليار يورو، وشطب نصف ديون اليونان المستحقة للبنوك التجارية، ومضاعفة أموال صندوق الاستقرار المالي الأوروبي وزيادة رسملة البنوك

الأوروبية، إلا أن التطورات الأخيرة في اليونان السابقة لانعقاد القمة أصابت أوروبا وأسواق العالم بالذعر، فقد دعا ببانديرو إلى استفتاء على خطة الإنقاذ الأوروبية بما تتضمنه من سياسات تقشفية⁽¹⁾، (وهذا يعني وضع قرار انسحاب اليونان من الإتحاد النقدي في يد اليونانيين فقط)، وقد توجت جهود القمة بانجازين:

* نجاح الضغوط الأوروبية والعالمية على اليونان وتحديدًا رئيس وزرائها للتراجع عن قرار الاستفتاء بشأن قبول ورفض خطط التقشف أو ما وصفه البعض بقرار البقاء أو الخروج من منطقة اليورو.

* سمحت للقادة الأوروبيين بأن يتفقوا على زيادة موارد صندوق النقد الدولي لتمكينه من التصدي للأزمة وتقديم المزيد من المساعدات لحل أزمة المديونية الأوروبية.

وجاء في البيان الختامي لقمة العشرين في "لوس كابوس" في المكسيك 20 جوان 2012 "أن الدول الأعضاء وأعضاء منطقة اليورو ملزمة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية سلامة واستقرار المنطقة وتحسين عمل الأسواق المالية وكسر حلقة التغذية المرتدة بين الملاك والبنوك، وبالإضافة إلى ذلك تلتزم الدول الأوروبية الأعضاء على المضي قدما على وجه السرعة بشأن التدابير الرامية إلى دعم النمو"⁽²⁾.

ثالثا: قمة الثمانية.

في منتجع كامب ديفيد بولاية ميريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية، أكدت الدول المشاركة في القمة على أنها تقف بكل قوتها إلى جانب اليونان في أزمتها، كما تعهدت القمة بدعم عجلة التنمية في أوروبا والعمل على إعادة الاستقرار الاقتصادي لمنطقة اليورو.

ونص البيان الختامي للقمة "على الدول أن تتعهد باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتقوية وإعادة إنعاش اقتصاداتنا ومكافحة الضغوطات المالية، مع الإدراك بأن تطبيق الإجراءات الصحيحة يختلف من واحد لآخر"، كما نص البيان على ترحيب القمة "بالنقاش الجاري في أوروبا حول كيفية خلق النمو بينما نلتزم بقوة تنفيذ سياسات التعزيز المالي المبني على أساس هيكلية... نحن متفقون على أهمية قوة وتماسك منطقة اليورو من أجل الاستقرار والتعافي العالمي ونعيد التأكيد على أن مصلحتنا هي في بقاء اليونان ضمن منطقة اليورو، وفي احترام (اليونان) لالتزاماتها"⁽³⁾.

رابعا: الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذه الأزمة منحت الفرصة لأمريكا حتى تستغلها من ناحية لتبعد الأنظار عن وصفها المالي المتأزم، وكونها هي بالأصل مصدر الأزمة بالدرجة الأولى، ومن ناحية ثانية لتزرع ثقة الأوروبيين باتحادهم

¹http://www.bbc.com/arabic/business/2011/11/11_date_visite_20/3/2016_at_20:55.

⁽²⁾ رواق خالد، مرجع سابق، ص 107.

⁽³⁾ رواق خالد، مرجع سابق، ص 107.

وبعملتهم، حيث نعمل على إسقاطه أو إفشاله مع عملته اليورو حتى تحول دون أن يكون لأوروبا تأثير دولي ينافسها سواء في الاقتصاد أو في السياسة الدولية، بل تريد أن تجعلها تابعة لها وتسير في ظلالها، ولذلك تقوم بالعمل على مساعدتها لدرجة معينة، وقد رفضت أمريكا في قمة العشرين التي انعقدت في المكسيك مقترحات بزيادة أموال صندوق النقد الدولي إلى الضعف للتحرك نحو حل أزمة منطقة اليورو، وقد صرح وزير مالىتها تيموثيغيتشر قبل انعقاد وزراء مالية دول قمة العشرين "أنه يؤيد دعم الصندوق لأوروبا، ولكن هذه الأخيرة لديها ما يكفي من الأموال لحل مشاكل ديونها"، وقال: "إن الو.م.أ من الدول الحريصة على مواصلة الضغط على الأوروبيين لاتخاذ إجراءات أكثر حزماً لإنهاء أزمة الديون المستمرة منذ عامين".

ثم إن شركات التصنيف الائتماني المشهورة مثل (Fitch-Moodys) هي شركات أمريكية تلعب دوراً في زعزعة الثقة بأوضاع تلك الدول المالية، حيث خفضت تصنيفاتها لمعظم دول المنطقة خاصة البرتغال اليونان، إسبانيا، إيرلندا، وقد وجهت هذه الدول انتقادات لاذعة لمؤسسات التصنيف الائتماني، ففي جويلية 2011 اتهم وزير الخارجية اليوناني ستافرو سلمبريد ينيس وكالات التصنيف بالجنون في طريقة تعاملها مع أزمة الديون الأوروبية، متهما إياها بتأجيج وضع صعب أصلاً وكذلك خفضت شركة موديز في 2011/10/7 تصنيفها لعدد لا بأس به من البنوك الأوروبية بلغ عددها 21 ومن بينها بنوك كبرى، وقد قدر صندوق النقد الدولي خسائر البنوك التجارية الأوروبية من أزمة اليورو لسنة 2010 مليار يورو، إضافة إلى خسائر في موجوداتها تقدر بنحو 100 مليار يورو وفي محاولة منها (الو.م.أ) لمنع انتقال العدوى إلى أسواقها المالية، قامت صناديق المال الأمريكية بإلغاء تدفقات الأموال التي تقرضها إلى البنوك الأوروبية وأجبرتها على تشديد معايير الإقراض وحتى الانسحاب من تمويل العملاء.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الخطط المعتمدة لحل الأزمة.

الفرع الأول: خطة إنقاذ اليونان: رغم أن اليونان واحدة من أصغر الدول في منطقة اليورو (تشكل 2,6% فقط من الناتج الإجمالي منطقة)، إلا أن تعثرها يمثل مشكلة خطيرة للمنطقة برمتها، لأن من شأن ذلك إفقاد الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغوطاً على الدول المشابهة من حيث خصائص المديونية والميزانية، عدا التسبب في مضاعفات خطيرة على بنوك الإتحاد الأوروبية التي تعود إليها 49,2 مليار يورو من ديون اليونان (منها 35,1 مليار يورو تعود لبنوك الفرنسية والألمانية)، لذا ظهرت العديد من الآراء التي تعتقد أن أزمة اليونان هي أزمة أوروبية وعلى أوروبا أن تتحمل المسؤولية وتبادر لحل الأزمة في اليونان نتيجة لذلك ورغم أن ميثاق الإتحاد الأوروبي ينص على رفض مبدأ التدخل⁽²⁾، فقد سارع الإتحاد الأوروبي بالبحث عن

(1) فريد سيف الدين، تأثير الأزمات المالية على منطقة اليورو وعلى مواقف الدول الكبرى الأخرى.

Tenama online.com/User/Fared sayf ALDIN/posts/39/819, 2016/3/22, 16:55.

(2) فاطمة الزهراء نوي، حدة رابيس، أزمة اليونان هل تعيق فكرة توسيع الإتحاد الأوروبي، ورقة بحث مقدمة للملتقى الثاني حول: واقع

التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 22.

برنامج لمساعدة اليونان بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية المعنية، وهي الجهود التي مرت بموجات من الخلاف والتوافق لينتهي الأمر بتصديق قادة منطقة اليورو في ماي 2010 على تفعيل خطة للمساعدة المالية لليونان بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بقيمة 110 مليار يورو في صورة قروض يتم منحها لليونان في غضون ثلاث سنوات بمتوسط عائد سنوي 4,5% بحيث تتحمل منها منطقة اليورو 80 مليار يورو ويتحمل صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح برنامج المساعدات المقدمة لليونان.

الجدول رقم (2-18): القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011 (بالمليار يورو).

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14,5	5,5	20
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6,5	2,6	9,1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 جانفي 2011	6,5	2,5	9
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10,9	4,1	15
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8,7	3,2	11,9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5,8	2,2	8
المجموع		52,9	20,1	73

المصدر: الحكومي-اليوناني-أزمة الدين 00:26، 29-3-2016 <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

وقد اقترنت حزمة المساعدات المشار إليها بفرض عدد من الشروط على الحكومة اليونانية تتمثل في:⁽²⁾

* خفض العجز في الموازنة اليونانية إلى ما دون 3% في أجل أقصاه عام 2014.

* الفوائد المرتفعة.

* تنازل اليونان عن حق الحصانة الأمر الذي يعتبر انتهاكا للدستور اليوناني والسيادة الوطنية من خلال السماح للأوروبيين بمراقبة كل شيء دون أي اعتراض من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

* تنازل أثينا عن التعويضات المستحقة على ألمانيا بسبب احتلالها لليونان في الحرب العالمية الثانية.

* تطبيق القانون الإنجليزي الذي يعتبر الأجدد في موضوع حماية الدائنين على الرغم من أن الدول المقدمة للقروض لا تطبق هذا القانون في بلدانها.

كما تضمنت شروط المقرضين خطة تقشفية حازمة بهدف إنقاذ اليونان من الإفلاس وهي:⁽³⁾

- إعفاء 150.000 شخص من موظفي القطاع العام عن مناصبهم.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 309.

(2) عارف العبيد، تقرير أزمة اليونان-التداعيات الراهنة وتحولات المستقبل-، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2013، ص 5.

(3) عبد اللطيف درويش، تقارير الأزمة المالية اليونانية-جذورها وتداعياتها-، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2008، ص 5.

- خفض المرتبات عموماً والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد.
- رفع سن التقاعد.
- رفع ضريبة الدخل والضريبة على السلع،
- تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي.
- دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق.
- خفض الإنفاق على التسليح.

وقد نجحت الحكومة اليونانية في تخفيض بعض ديونها الداخلية، كما قامت بتخفيض قيمة السندات التي يمتلكها الأفراد لكنها لم تتجح في جباية الضرائب ولم تتمكن من إعفاء موظفي الدولة من مناصبهم بسبب الخشية من ردود فعل الشارع اليوناني، وبشكل عام فإنه لا يمكن تقييم تلك الإجراءات بأنها ناجحة لكن يمكن القول أنه بعد عام واحد فشلت الترويكات في تحقيق الأهداف المنشودة من خطط التقشف لأن سياستها أدت إلى إغلاق آلاف المنشآت التجارية والمحلات ورفعت من معدلات البطالة والتضخم، كما لم تصل إيرادات الدولة إلى المستوى المخطط له، وازدادت ديون الحكومة اليونانية إلى 329 مليار يورو سنة 2010 بعدما كانت 298 مليار يورو سنة 2009 وبفوائد مرتفعة وصلت إلى 6,2% سنة 2010 بينما كانت 4,1% سنة 2009، فبالرغم من ضخامة برنامج الإنقاذ المشار إليه، إلا أنه لم يفلح في انتشال اليونان من عثرتها، لتتنامى مخاطر عجز اليونان عن الوفاء بالتزاماتها من جديد ولتجد نفسها مرة أخرى في مواجهة شبح التوقف عن السداد، وهو الأمر الذي انعكس في اندفاع مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية إلى تخفيض التصنيفات الائتمانية، وفي ظل تأزم موقف اليونان، عاود الإتحاد الأوروبي مسابقة الزمن ليعكف على إعداد حزمة إنقاذ ثانية، بغية تفادي عجز الدولة العضو في منطقة اليورو عن الوفاء بالتزاماتها المالية، وهو الأمر الذي تمخض عن اعتماد قادة منطقة اليورو خلال اجتماعهم في (بروكسل يوليو 2011) حزمة جديدة من المساعدات تمثلت أهم ملامحها في: (1)

- توفير قروض ومساعدات مالية لليونان بنحو 159 مليار يورو، موزعة ما بين 109 مليار من منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي ونحو 50 مليار من بنوك وشركات تأمين خاصة؛
- مضاعفة فترات سداد المديونية من 7,5 عام إلى 15 عام وأحياناً 30 عام؛
- خفض متوسط معدل الفائدة على القروض من 4,5% إلى 3,5%؛

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 310-311.

- وضع خطة لإعادة شراء جانب من السندات اليونانية القديمة واستبدالها بسندات طويلة الأجل ومن ثم خفض أعباء ديون الحكومة اليونانية.

هذا وكانت اليونان قد استبقت خطة الإنقاذ الثانية باتخاذ إجراءات تقشفية تهدف إلى تأكيد حرصها الالتزام بالإصلاحات المالية المطلوبة من الجهات الدائنة وذلك بتوفير نحو 28,4 مليار يورو على مدى خمس سنوات (2011-2015) فضلا عن بيع أصول سيادية بنحو 50 مليار يورو.

وأشار تقرير صادر عن لجنة الترويكا الصادر في مارس 2012 إلى تراجع احتمالات استعادة اليونان قدرتها على الوفاء بديونها بحلول عام 2015، ومن ثم تنامي احتمالية احتياج اليونان خلال الفترة (2015-2020) لحزمة إنقاذ ثالثة للخروج من الأزمة، وهو ما تم فعلا، فقد صرحت اليونان بعجزها عن تسديد أولى مستحقات البنك المركزي الأوروبي بتاريخ 20 أوت 2015، وفي 15 أوت 2015 اتفق وزراء مالية دول منطقة اليورو على منح اليونان حزمة إنقاذ مالية تقدر ب 86 مليار يورو على مدى خمس سنوات مقابل جولة جديدة من الإجراءات التقشفية المؤلمة تتمثل في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام في ظل ركود مستمر على مدى 6 سنوات ومعدلات بطالة تجاوزت 25% هذه الإجراءات لم يقبلها البرلمان اليوناني بسهولة فقد لقي انقسامات واسعة وتمردات خاصة داخل الحزب "سيريزا" وهو الحزب الذي ينتمي له رئيس الوزراء الحالي "ألكسيسيسبراس".

ويتم تسليم الدفعة الأولى بقيمة 3,5 مليار يورو بصفة عاجلة لتسديد مستحقات البنك المركزي الأوروبي في 20 أوت 2015.⁽¹⁾

الفرع الثاني: خطة إنقاذ إيرلندا.

في شهر تشرين الثاني من عام 2010 أعلن أحد المسؤولين الإيرلنديين أن إيرلندا بحاجة ماسة إلى مساعدة مالية من الهيئات الدولية لتتمكن من مواجهة الأزمة المالية الحادة التي تواجهها، وفي 28/11/2010 تم الاتفاق بالإجماع من قبل المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خطة إنقاذ لصالح إيرلندا بقيمة 85 مليار يورو، وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي⁽²⁾، وتم تحويل هذا البرنامج كالتالي:⁽³⁾

- مساهمة إيرلندا في هذه الخطة ب 17,5 مليار يورو؛
- مساهمة صندوق النقد الدولي ب 22,5 مليار يورو؛

¹<http://arabic.rt.com/news/79/320/> اليونان - القرض - الثالث - البرلمان 28-3-2016

⁽²⁾ يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص 391.

⁽³⁾ وداد عسلي، مرجع سابق، ص 95.

- مساهمة آلية الاستقرار الأوروبي ب 22,5 مليار يورو؛
 - مساهمة صندوق الاستقرار المالي الأوروبي بقروض ثنائية مع المملكة المتحدة ب 17,7 مليار يورو والدانمرك ب 3,8 مليار يورو والسويد ب 0,6 مليار يورو.
 وأشار الجانب المقرض أن اعتماد أيرلندا على المساعدات المالية فقط لن يمكنها من الخروج من أزمتها، وإنما يجب أن تتوافق هذه المساعدات مع استراتيجيات مالية واقتصادية نقشفية وإصلاحية مع التركيز على خفض الإنفاق العام، وإصلاح نظام الضرائب حتى تتمكن أيرلندا من استعادة التوازن في الموازنة وخفض العجز إلى الحد المسموح به.

وقد ركزت الحكومة الأيرلندية على تطبيق خطط نقشف هدفت إلى:

- خفض الفجوة بين الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب؛
 - خفض رواتب تقاعد الموظفين؛
 - خفض الحد الأدنى للأجور؛
 - إلغاء حوالي 25 ألف وظيفة عامة؛
 - خفض إعانات البطالة ومخصصات الرعاية الاجتماعية؛
- من جانب آخر، فإن المساعدات المالية لأيرلندا كانت بمثابة برنامج إقراض مالي يتم تنفيذه على مدار عدد من السنوات، وقد هدفت المساعدات المقدمة لأيرلندا إلى تحقيق ما يلي:
- التخلص من الديون الأيرلندية؛
 - منع فقدان الثقة في اقتصاديات دول أخرى في منطقة اليورو التي تتسم ببعض الضعف مثل اقتصاد البرتغال وإسبانيا؛
 - ضمان الاستقرار في النظام المالي لدول منطقة اليورو؛
 - المحافظة على مكانة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)؛
 - إنجاح عمليات إعادة هيكلة القطاع المصرفي الإيرلندي بدعم من البنك المركزي الأوروبي؛
 - إنجاح الجهود المبذولة لتقليص النفقات العامة (رغم الاحتجاجات ومواقف الرأي المناهضة لهذه الجهود)⁽¹⁾.
- الفرع الثالث: خطة إنقاذ البرتغال.**

تمكنت البرتغال إلى غاية الربع الأول من عام 2011 من توفير الأموال اللازمة التي تكفل عدم إفلاسها، لكن معدلات الفائدة على قروضها وعلى سنداتها تصاعدت بشكل كبير حمل في طياته مخاطر عالية أذرت بعدم القدرة على السداد، وقد أعلنت الحكومة البرتغالية عن حجم وطبيعة هذه الأزمة المالية الشديدة وأعلنت عن طلب المساعدة المالية من الإتحاد الأوروبي⁽²⁾، وفي 2011/5/17 أقر وزراء مالية

(1) يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص 392.

(2) المرجع نفسه، ص 408.

الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي خطة إنقاذ للبرتغال تمتد لثلاث سنوات بنحو 78 مليار يورو تسدد على دفعات بحيث تتوزع حصص المساهمة ما بين:

- 25 مليار يورو من المؤسسات التابعة للإتحاد الأوروبي؛

- 26 مليار يورو من صندوق النقد الدولي؛

في حين تتوزع قنوات الاستفادة من حزمة التمويل المشار إليها كما يلي:

- 66 مليار يورو للمساعدة في تغطية احتياجات الموازنة العامة للدولة؛

- 12 مليار يورو لعمليات إعادة هيكلة للبنوك التي عصفت بها الأزمة؛

كما وعدت الحكومة البرتغالية بتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال هذا القرض وهي:

- مواجهة عجز الموازنة، حيث أشارت تقارير اقتصادية ومالية إلى أن العجز في موازنة البرتغال هو رابع أعلى عجز بين دول منطقة اليورو؛

- تحقيق إصلاحات هيكلية جديدة في القطاع المالي وفي سوق العمل؛

- السيطرة على الديون المتزايدة ووضع حد للغموض الذي عانى منه الاقتصاد البرتغالي؛

- ضمان استقرار الاقتصاد البرتغالي وتعزيز نظامه المالي؛

- تحقيق المرونة في الاقتصاد وتعزيز فرص النمو فيه.

وبالمقابل تلتزم الحكومة البرتغالية بإجراءات نقشفية وتعديلات هيكلية تتمثل في خفض الإنفاق في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية، ورفع TVA من 21% إلى 23% إضافة إلى رفع الضرائب على الدخل والأرباح، كما تم تأجيل أكبر المشاريع الاستثمارية، وخصخصة المؤسسات العمومية وتجميد أجور العمال في القطاع العمومي.

وبنهاية شهر فيفري 2012 كانت البرتغال قد تسلمت من دائنيها الدوليين 48,8 مليار يورو، كما اجتازت بنجاح ثلاث تقييمات دورية من خبراء الترويكا بشأن مدى التزام البرتغال بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تعهدت بها مقابل الحصول على حزمة القروض المشار إليها⁽¹⁾.

الفرع الرابع: خطة إنقاذ إيطاليا.

تمت مواجهة أزمة الديون السيادية في إيطاليا من خلال ثلاث محاور أساسية هي:⁽²⁾

1- خطة التقشف: خلال النصف الثاني من عام 2011 أقر البرلمان الإيطالي حزمة من الإجراءات التقشفية تضمنت ما يلي:

- تثبيت أجور العاملين بالحكومة وزيادة الضرائب؛

- خفض الإنفاق العامو إصلاح نظام التقاعد خصوصا ما يتعلق برفع سن التقاعد؛

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 313-314.

(2) يوسف ابو فارة، مرجع سابق، ص ص 413-414.

- تخفيف الشروط الخاصة بسوق عمل المهنيين.

وصاحبت هذه الإجراءات موجة احتجاجات واسعة وعلى إثرها فقد دعا بعض الباحثين إلى عدم اقتصار النظرة على مزايا التقشف بل تمتد إلى الانعكاسات السلبية والتي يجب مراعاتها مثل إضعاف الجهود نحو تخفيض البطالة، وعرقلة النمو بسبب تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب، إضافة إلى تركيز أعباء خطط التقشف على فئات الموظفين والعمال.

2- سندات الخزينة الإيطالية: إن الحاجة الماسة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتأزم دفع بالخزينة الإيطالية إلى إصدار سندات خزينة بقيمة حوالي 600 مليار يورو خلال ثلاث سنوات، وقد قام البنك المركزي الأوروبي بتقديم العون للاقتصاد الإيطالي من خلال شراء حجم كبير من سندات الخزينة الإيطالية بهدف تقليل التكاليف المالية لهذه السندات على الخزينة، ويعتبر هذا الإجراء مؤقت ومحدود وليس ضمن سياسة عامة ومطلقة، وقد أثار شراء البنك للسندات موجة من الخلافات بين عدد دول منطقة اليورو.

3- تنفيذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية: في ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانت منها إيطاليا والتي زادت سواء في عام 2011، تم تبني مجموعة من الإجراءات التي هدفت إلى تحسين الواقع الاقتصادي لإيطاليا، وهي إجراءات كثيرة ركزت على إعادة هيكلة الاقتصاد وتنفيذ إجراءات فاعلة تتعلق بإصلاح نظام التقاعد وغير ذلك.

الفرع الخامس: خطة إنقاذ إسبانيا.

في 2012/06/25 قدمت الحكومة الإسبانية طلباً رسمياً للحصول على المساعدة المالية من منطقة اليورو، حيث تشير احتياجات إضافية من رأس المال في القطاع المصرفي الإسباني ككل تقدر من 51 إلى 62 مليار يورو، وتخضع هذه الاحتياجات إلى تقييم كل من المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع البنك المركزي وصندوق النقد الدولي، حيث قدرت الاحتياجات لتصل إلى 100 مليار يورو، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل الحكومة الإسبانية والمفوضية الأوروبية، حيث تحدد طرق المساعدات المالية والشروط المتعلقة بالإصلاحات المالية والسياسية، كما تم إعداد اتفاق لتسهيل المساعدات المالية من قبل صندوق الاستقرار المالي، والتوصل إلى اتفاق رسمي بشأن مذكرة التفاهم، وكانت الدفعة الأولى من المساعدات في شهر جويلية 2012 بـ 30 مليار يورو لإعادة رسملة البنوك.⁽¹⁾

(1) وداد عسيلة، مرجع سابق، ص 96.

خلاصة:

من خلال ما سبق يتضح أن التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتبر الإتحاد الأوروبي الأكثر نجاحاً، حيث تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي والنقدي.

لكن العاصفة القوية التي تعرض لها الإتحاد النقدي الأوروبي اليوم نتيجة تداعيات أزمة الديون السيادية أدت إلى التشكيك في قوة هذا التكتل ونجاحه، فقد عرفت منطقة اليورو منذ نهاية 2009 إلى يومنا هذا أزمة مالية حادة، عرفت بأزمة الديون السيادية لكونها ترتبط بعجز بعض دول منطقة اليورو على تسديد ديونها اتجاه دائئيتها، وتأتي هذه الأزمة امتداد للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008، وظهرت الشرارة الأولى لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو في عدم قدرة اليونان على تسديد التزاماتها اتجاه دائئيتها من بنوك ومؤسسات مالية وازدادت حدتها في سنة 2010.

وخوفاً من انتشار هذه الأزمة إلى بقية دول المنطقة، سارعت دول الإتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا اللتان بقيتا في منأى عن هذه الأزمة بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي إلى محاولة إيجاد حلول للحد من انتشارها، وقد جعلت سياسات الترويكا اليونان حقل تجارب أوصلتها إلى طريق غير آمن، فعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أنها زادت من حدة الأزمة وسرعان ما انتقلت إلى كل من إيرلندا، البرتغال، إيطاليا وإسبانيا.

الفصل الثالث:

الاقتصاد الجزائري بين واقع

الأزمة الأوروبية وتحدياتها

المستقبلية

- الشراكة الأوروبية الجزائرية ؛

- انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الاقتصاد الجزائري؛

- موقف الجزائر من الأزمة الأوروبية.

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد العالمي عدة تحولات نتيجة لما فرضته أكبر وأقوى اقتصاديات العالم عن طريق إعادة توحيد النظام الاقتصادي على أسس اقتصاد السوق الحر وتحرير التجارة الدولية، والجزائر كسائر الدول تبذل مجهودات جبارة من أجل مواكبة هذه التحولات، وعقد اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي كان أمرا حتميا بالنسبة لها فهي تحاول بهذا تقليص خسائرها في مواجهة العولمة، وكان ذلك عن طريق تجسيد محاور إعلان برشلونة وتوسيع الشراكة إلى سياسة الجوار الأوروبية التي تبناها الإتحاد الأوروبي من أجل توسيع وتوطيد العلاقات بين هذا الأخير والجزائر.

من جهة أخرى أزمة الديون السيادية كان لها انعكاسات كبيرة حيث انطلقت من اليونان وانتشرت وأثرت على دول منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي بدرجات متفاوتة، وباعتبار الجزائر شريك تجاري مهم ومرتبط عضويا باقتصاديات منطقة اليورو وممضي على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية فهي كذلك تعرضت للخطر على مستويات مختلفة، وفي هذا الصدد سنحاول تحديد تداعيات الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري من خلال استعراض المباحث التالية:

- اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية؛
- انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الجزائري؛
- موقف الجزائر من الأزمة الأوروبية.

المبحث الأول: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

يعتبر موضوع الشراكة الأوروبية الجزائرية من أكبر التحديات التي تواجه الدول المتوسطية على العموم والجزائر على وجه الخصوص، باعتبارها ضرورة تفرضها المتغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية، وهذا لما توفره من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات المتوسطية من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعها التنموية.

المطلب الأول: تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية.

إن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي هي بمثابة تحول جديد في العلاقات بين الطرفين، وهي ليست وليدة القرن الواحد والعشرون بل هي امتداد منذ الستينيات إلى غاية اتفاقيات التعاون ثم الشراكة.

الفرع الأول: العلاقات الاقتصادية الأوروبية الجزائرية في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976.

لم توقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات، حيث استطاعت رفض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية وذلك بموجب القرار الصادر عنها في 28 مارس 1963 والموروثة عن الحقبة الاستعمارية مع إضافة الامتيازات المحصل عليها من اتفاقيات إيفيان سنة 1962 في ما يخص السوق الفرنسية أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على دخول المنتجات إلى أسواق الطرفين بكل حرية ووفق شروط تفضيلية.⁽¹⁾

انطلاقاً من سنة 1972 تم فتح مفاوضات أوروبية مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة، وبهذا وقعت الجزائر في 26 أبريل 1976 ودخلت حيز التنفيذ رسمياً في نوفمبر 1978 وقد تضمن هذا الاتفاق 156 مادة شملت جميع القطاعات مالية، تجارية صناعة وعمليات التصدير والاستيراد.⁽²⁾

وتضمنت اتفاقية التعاون جانبين مهمين هما:

أولاً: الجانب التجاري: حيث أن مضمون الاتفاقية يركز بشكل كبير على الجانب التجاري إذ تم منح الجزائر العديد من التفضيلات، إضافة لجوانب فرعية أخرى متعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني من تحسين للبنى

(1) براق محمد، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة (دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلّة منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 14/13 نوفمبر 2006، ص 5.

(2) إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 210.

التحتية الاقتصادية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة إلى دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.⁽¹⁾

ثانيا: الجانب المالي: قصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ضمن التعاون الاقتصادي التقني ثم وضع آلية مالية تمثلت في البروتوكولات* المالية والتي كان عددها أربعة كل واحد منها لمدة 5 سنوات غطت الفترة من 1978 إلى 1996.⁽²⁾

الفرع الثاني: أهمية ودوافع اتفاق الشراكة الأوروبية.

أولا: أهمية الشراكة الأوروبية: إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يمنح إمكانية تحقيق الاقتصاد الجزائري لبعض المكاسب من وراء هذه الاتفاقية منها:⁽³⁾

- زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي من شأنها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من وطأة البطالة؛

- من المتوقع أن يؤدي التخفيض الجمركي على الواردات إلى زيادة حجم الاستهلاك العائلي وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توسيع الوعاء الضريبي على الاستهلاك الأمر الذي يحسن الوضع التوازني، وتقليص من تبعية إيرادات الميزانية النفطية؛

- يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات والواردات؛

- إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة؛

- انكشاف المؤسسات ورفع الحماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسويق.

ثانيا: دوافع الشراكة الأوروبية: ويمكن إجمال دوافع الشراكة الأوروبية من خلال ما يلي:⁽⁴⁾

- إن الإتحاد الأوروبي يضم دولا كثيرة صناعية فإن الجزائر سوق جديدة مريحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية؛

⁽¹⁾ براق محمد، ميموني سمير، مرجع سابق، ص 6.

⁽²⁾ إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 211.

* هو مجموعة القواعد التي يتفق عليها من طرف الشركاء أو التوجيهات التي توجه الكيفية التي يجب أن يؤدي بها تصرف أو نشاط أو اتفاق ما.

⁽³⁾ إيمان قدور، دور الشراكة الأوروبية متوسطة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل 2013-2014، ص ص 104-105.

⁽⁴⁾ تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار - دراسة حالة الجزائر -، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 9/8 ماي 2004 ص

- يمكن للجزائر الحصول على التكنولوجيا الجديدة بالإضافة إلى التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات وخلق تعاون اقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات؛
- إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر كبير في جميع الميادين سواء في التنمية أو غياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغربي، بالإضافة إلى مشاكل اجتماعية منها الظروف الأمنية.
- ثالثا: أهداف الشراكة الأوروبية الجزائرية: هناك عدة أهداف يشملها اتفاق الشراكة الأورو جزائرية منها: (1)
- هدف سياسي ويكمن في أن الأوروبيين يبحثون عن كسب قوة سياسية دولية وحليف إفريقي خصوصا في ظل المواجهة الكاسحة للهيمنة الأمريكية؛
- هدف اقتصادي يكمن في البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتأمين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة؛
- إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (انتقال الأشخاص والسلع بدون تكلفة).
- أما بالنسبة للجزائر وهو الحصول على المساعدات المالية لتمويل برامج تأهيل وتكوين الاقتصاد لكن من العراقيل التي تعترض الجزائر وتزيد من صعوبة التعجيل بتهيئة ظروف وفرص الشراكة نذكر: (2)
- ضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الاتفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية؛
- تدهور استثمار الأجنبي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- الفرع الثالث: الخطوط العريضة لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.
- لا تختلف اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الإتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها هو تضمونها لمفهومين جديدين وهما: العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة. (3)
- أولا: المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة.

مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة بثلاث مراحل: (4)

1- المرحلة الأولى لمفاوضات الشراكة الأوروبية الجزائرية (1993-1997):

بتاريخ 13 أكتوبر 1993 أخطرت الجزائر اللجنة الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 وفيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب، وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الإتحاد الأوروبي على وثيقة

(1) قطاف ليلي، اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة الأوروبية الجزائرية على

الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص 3.

(2) قطاف ليلي، مرجع سابق، ص 3.

(3) نادية بلورغين مرجع سابق، ص 188.

(4) مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية والإقليمية (دراسة حالة

الجزائر في إطار التبادل الحر مع أوروبا)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 202-204.

تفاوضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996 بعد زيادة مانوال ماران (Manuel Marin) نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر.

2- الانطلاقة الرسمية لمفاوضات الشراكة الأوروبية الجزائرية (1997-2001):

انطلقت المفاوضات الجزائرية- الأوروبية رسميا يومي 4 و 5 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين، واتفقا على إنشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون الاقتصادي والمالي الزراعة، الخدمات)، تعتبر هذه المرحلة للمناقشة المعمقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي⁽¹⁾، لكن هذه المفاوضات لم تستقر عن نتائج واضحة، وخلال فترة دامت ثلاث سنوات توقفت فيها المفاوضات بين الطرفين جراء تردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر، وبتاريخ 17 أبريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة، وقد وضع المفاوض الجزائري منطلقين أساسيين أولهما ألا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلا بعد 2002، وثانيهما الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي، وفي 13 ديسمبر 2000 عقدت الجولة السادسة ببروكسل، وفيها عرض المفاوض الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري، وكانت الجولة السابعة في 13 فيفري 2001 حول الجوانب الأمنية وحرية تنقل الأشخاص وبرنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية. وتركزت الجولة الثامنة في 15 مارس 2001 حول موضوع حركة رؤوس الأموال، أما الجولة التاسعة في 3 ماي 2001 درست ملفي الزراعة والخدمات.

وفي بروكسل ب 5 و 6 ماي 2001 عقدت مفاوضات الجولة العاشرة وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الإقامة، وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة.⁽²⁾

3- المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأوروبية الجزائرية ديسمبر 2001:

بعد اكتمال الجولة الثامنة عشر، أعلن وزير الخارجية الجزائري في 7 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وبتاريخ 22 أبريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية وقعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية. وبذلك تصبح الجزائر البلد المتوسطي الثامن الذي أبرم اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي.⁽³⁾

ومنه فالشراكة الأوروبية الجزائرية تعني: "ذلك التكامل بين الطرف الأوروبي والجزائر من أجل تحقيق مشروع أو هدف اقتصادي معين بتنسيق الجهود والثروات المتاحة وبشروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلاله الاستراتيجية، أي لا تفقد أي دولة سلطتها وسيادتها جراء هذه الشراكة الاقتصادية".⁽¹⁾

(1) سليم بوهيدل، آثار برنامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص 24.

(2) مداني لخضر، مرجع سابق، ص ص 203-204.

(3) إيمان قدور، مرجع سابق، ص ص 106، 107.

ثانيا: مضمون اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية يهدف إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر في حدود 2010 والتي أجلت إلى غاية 2020، ويسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على أن لا يضر ذلك بمصالح أعضائها⁽²⁾، ولقد احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على تسعة بنود رئيسية تمثله في:

البند الأول: الحوار السياسي والأمني: ويتضمن المبادئ العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني، وتسعى الاتفاقية التوصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وخاصة المرتبطة بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية الإقليمية.⁽³⁾

البند الثاني: التنقل الحر للسلع (المواد 6-29): يتعلق بالجهود المشتركة للطرفين والتي ترمي في نهاية المطاف إلى إنشاء وبصفة تدريجية منطقة للتبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة استنادا للإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية ومختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف والتي أسست المنظمة العالمية للتجارة.

البند الثالث: تجارة الخدمات: يتعلق هذا البند بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات و الاتصالات... إلخ).⁽⁴⁾

البند الرابع: المتعلق بالمدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة (المواد 38-46): وهذا بالتركيز على تعاون الطرفين وتهيئة الظروف المساعدة على حركة رؤوس الأموال بما يسمح في حالة تعرض أحد الطرفين إلى صعوبات في ميزان المدفوعات إلى اعتماد معايير تعديلية على العمليات الجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وكذا قواعد المنافسة، حيث يتعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع والتسوية للعمليات الجارية بعملة قابلة للتحويل.⁽⁵⁾

(1) بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلی، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص 448.

(2) علي بزعر، ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 05، جوان 2009، ص 32.

(3) صالح مفتاح، دلال بن سمينة، اتفاق الشراكة الأورو-جزائري - الدوافع، المحتوى، الأهمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 3.

(4) جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية اتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011، ص 389.

(5) قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 9/8 ماي 2004، ص 54.

البند الخامس: التعاون الاقتصادي (المواد 47-66): يهدف إلى تعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية مع العناية بالنشاطات التي تعاني من المشاكل الداخلية أو التي تكون عرضة للتأثر نتيجة تحرير الاقتصاد الجزائري، كما يهتم التعاون بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي والتي يمكن أن تكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل.⁽¹⁾

وقد تم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:⁽²⁾

- دعم التكامل واندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغربي البيئي)؛

- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث؛

- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين؛

- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية؛

- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.

البند السادس: يتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي (المواد 67-78): ويهدف هذا البند إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات، تشجيع تبادل الثقافات وتنمية الموارد البشرية، وإدماج أفضل لسكان الضفة الجنوبية لأوروبا وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، الصحافة والسمعي البصري، حماية الإرث الثقافي والتكوين.⁽³⁾

البند السابع: التعاون المالي (79-81): يركز التعاون المالي على مجموعة من المجالات تتضمن بوجه خاص ما يلي:⁽⁴⁾

- دعم الإصلاحات التي تهدف إلى تحديث الاقتصاد الجزائري؛

- دعم البنى التحتية؛

- تشجيع الاستثمار الخاص والأنشطة المولدة لفرص العمل؛

- العمل على تدعيم القطاع الصناعي وإعادة هيكلمته، لمساعدة الجزائر في الدخول التدريجي إلى منطقة التبادل الحر.

⁽¹⁾ مرجع نفسه، ص 53.

⁽²⁾ عزيزة سمينة، الشراكة الأوروبية الجزائرية بين متطلبات الإنتاج الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 09، ص ص 153-154.

⁽³⁾ الصادق بوشنافة، أبعاد اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، مجلة الأبحاث الاقتصادية، عدد 02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، ص 43.

⁽⁴⁾ محمد بوهزة، عمر بن سديرة، واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 4.

البند الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (82-91): يمنح الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وسير العدالة، يشمل هذا الأمر تعزيز دولة القانون وكذا أيضا الحرص على احترام حقوق مواطني كلا الطرفين بدون أي تمييز على إقليم الطرف الآخر.

البند التاسع: الأحكام المؤسسية العامة والختامية (92-110): يتم إنشاء مجلس شراكة يعقد اجتماعاته على مستوى الوزاري مرة في السنة على قدر الإمكان ويدرس القضايا الهامة التي تطرح في إطار هذا الاتفاق بإضافة إلى كل المسائل الأخرى ثنائية كانت أم دولية ذات الاهتمام المشترك.⁽¹⁾

ثالثا: خصائص ومبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على إنشاء منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عن طريق إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة لكلا الطرفين في آفاق 2017.⁽²⁾

• **خصائص منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية:**

تتميز منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية بالخصائص التالية:⁽³⁾

- **تركيبية منطقة التبادل الحر:** إذ تدخل في نطاق العلاقة التكاملية بين الجزائر ومجموعة دول الإتحاد الأوروبي، وهذا التكامل أو التقارب يستلزم:
- إزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بين البلدان؛
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاطات الاقتصادية؛
- تقارب التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تنسيق أكبر؛
- تنسيق الخطط التنموية والتنسيق العلمي والفني وذلك من خلال تنفيذ برامج علمية وتقنية مشتركة.
- **مستوى النمو الاقتصادي لأطراف منطقة التبادل الحر:** تعد منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قائمة على أساس علاقة غير متكافئة بين اقتصاديات ذات مستويات نمو متباينة، فأوروبا تمثل نقلا اقتصاديا هاما، بينما الجزائر تعد من الدول النامية حيث واجهت عدة أزمات مختلفة كانت بدايتها الأزمة البترولية لسنة 1986 تليها أزمة المديونية ثم الأزمة الأمنية مما زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية، لكن الاقتصاد الجزائري استطاع رفع التحدي وذلك ببرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية لكي تصبح أكثر تنافسية، وذلك باعتماد نظام الخصخصة بمختلف أشكاله.
- **المكانة الاقتصادية لكل طرف بالنسبة للآخر:** تمثل واردات الجزائر من أوروبا نسبة 65% بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5% من التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي.

(1) نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 193.

(2) براق محمد، مرجع سابق، ص 6.

(3) نادية بلورغي، مرجع سابق، ص ص 195-196.

• مبادئها:

تقوم منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية بمجموعة من المبادئ نذكر منها:⁽¹⁾

- مبدأ المعاملة بالمثل: فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقية التعاون تمنح من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي، فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

- مبدأ التدرج: أي بمعنى أن هذه المنطقة يتم إقامتها بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثنتي عشرة سنة وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017 ولكن أجلت إلى غاية 2020.

- مبدأ المرونة والتكيف: حيث سمحت هذه الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية وضع جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديل خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

الفرع الرابع: البرامج المالية لدعم الشراكة الأوروجزائرية.

اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية تضمنت قيام دول الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة مالية للجزائر من أجل تمويل مختلف المشاريع والمساهمة في تأهيل اقتصادها في إطار الشراكة الأورومتوسطية، ويعتبر برنامج ميديا الأداة الاقتصادية والمالية التي وضعها الإتحاد الأوروبي في إطار الجانب المالي، بالإضافة إلى المبالغ التي يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار لتدعيم الشراكة الأوروجزائرية.

أولاً: برنامج ميديا 1 للفترة (1995-1999).

على الرغم من أن الجزائر كانت آخر بلد مغربي وقع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أن مقدار ما استفادت منه كمساعدات مالية لا يستهان به، ويعتبر برنامج ميديا الوسيلة لتقوية هذه الشراكة وذلك من خلال ما برمج في إطاره من مساعدات مالية موجهة للجزائر، لدعم العمليات الهامة التي تدخل في إطار التحول الاقتصادي للجزائر، هذه المساعدات يتم منحها على مرحلتين، تغطي الفترة الأولى في إطار برنامج ميديا 1 بمبلغ 164 مليون أورو،⁽²⁾ وقد كانت المنح المخصصة في إطار هذا البرنامج موزعة كالتالي:⁽³⁾

- 79% من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 129 مليون أورو؛

- 18% تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون أورو؛

- 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 5 مليون أورو.

⁽¹⁾ براق محمد، ميموني سمير، مرجع سابق، ص 10.

⁽²⁾ عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 179.

⁽³⁾ شهرة عديسة، أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 100.

غير أنها لم تتلقى بصورة فعلية إلا ما نسبته 18,40% من هذا المبلغ أي 30,176 مليون أورو، كما بينه التوزيع السنوي للمبالغ المالية المحددة والمسددة من الإتحاد الأوروبي للجزائر الموضح في الجدول الموالي:
جدول رقم (3-1): التوزيع السنوي لالتزامات ميديا لصالح الجزائر الفترة (1995-1999).

الوحدة: مليار يورو

	الجزائر			مجموع برنامج ميديا للدول الشريكة		
	الالتزامات	التسديد	النسبة	الالتزامات	التسديد	النسبة
1995	-	-	-	173	50	29%
1996	-	-	-	370	155	42%
1997	41	-	0%	911	208	23%
1998	95	30	32%	809	222	27%
1999	28	0,2	1%	797	240	30%
المجموع	164	30	18%	3060	875	29%

Source : commission européenne, **etude d'impact de la declaration de barcelone sur le secteur prive**, daif conseil, p 26.

في هذا السياق ترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للجزائر إلى ما يلي:⁽¹⁾

- إن الوضعية الأمنية خلال التسعينات أدت إلى توقف معظم المشاريع الممولة بواسطة البروتوكولات المالية السابقة وكذلك غلق مقر المفوضية الأوروبية والمسؤولة عن مراقبة هذه المشاريع وتقييمها خلال الفترة 1994 إلى 1998؛

- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج ميديا بالإضافة إلى قلة المشاريع المقدمة من قبل الجزائر خلال فترة البرنامج؛

- حداثة توقيع اتفاق الشراكة بين الطرفين الجزائر والإتحاد الأوروبي (أفريل 2002).

ثانيا: برنامج ميديا 2: برنامج ميديا 2 يغطي الفترة من 2000-2006 بمبلغ 346,2 مليون يورو، ويعمل على ضمان أفضل وأحسن السبل لتنفيذ اتفاقية الشراكة، ويهدف إلى:⁽²⁾

- التحكم في النمو الاقتصادي؛

- تحقيق الاستقلالية عن قطاع المحروقات؛

(1) شهرة عديسة، مرجع سابق، ص 102.

(2) رزيقة عزاب، نادية سجاد، محتوى الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 8.

- معالجة البطالة والأوضاع الاجتماعية؛

- العودة إلى السلم المدني وتحقيق الأمن والاستقرار.

حيث أنه بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميديا 2 إلا أن المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تغطي احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية، والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميديا 2.⁽¹⁾

الجدول رقم (2-3): التوزيع السنوي لالتزامات ميديا 2 لصالح الجزائر (2000-2004).

الوحدة: مليون يورو

مجموع برنامج ميديا الدول الشريكة			الجزائر			
النسبة	التسديد	الالتزامات	النسبة	التسديد	الالتزامات	
56%	318	569	1%	0,4	30	2000
53%	318	603	9%	6	60	2001
74%	454	612	22%	11	50	2002
81%	498	615	38%	16	42	2003
115%	801	698	82%	42	51	2004
77%	2389	3096	32%	75	233	المجموع

Source : Etude D'imact de la declaration de barcelone sur le secteur prive daif conseil, 2000, p 26.

ثالثا: نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر: إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميديا، فإن الجزائر استفادت أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1996-2002 ب 746,4 مليون يورو المخصصة للشركاء المتوسطيين، والتي وجهت أساسا لتمويل العمليات التالية:⁽²⁾

- تطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق قروض طويلة الأجل وتحت شروط مقبولة؛

- مشاريع حماية البيئة مع تخفيض نسب الفوائد للقروض الممنوحة لتمويل هذه المشاريع؛

- تدعيم وتطوير القطاع الخاص.

وقد قدرت نسبة تسديد هذه القروض خلال الفترة المذكورة 47% بمعنى أن الجزائر قد تحصلت فعليا على 350,808 مليون يورو، ويعود السبب في ضعف نسبة التسديد حسب المفوضية الأوروبية إلى:

- تأخر كبير في تنفيذ برنامج الخوصصة من قبل السلطات؛

⁽¹⁾ نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 200.

⁽²⁾ محمد براق، سمير ميموني، مرجع سابق، ص 14.

- قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع.

الفرع الخامس: التهديدات المتوقعة لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

يحمل اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في طياته آثارا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأخرى تنعكس سلبا على توازناته كما يلي:⁽¹⁾

- **أثر الاتفاقية على المالية العمومية:** إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة.

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية ومنطقة التبادل الحر ، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي (لسنة 2004).

- **أثر الاتفاقية على التجارة الخارجية والميزان التجاري:**

إن التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجاري الأسباب التالية:

- أن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، معيار الجودة ...) تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير.

- أن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى في إفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

3_ أثر الاتفاقية على الادخار، الاستثمار وميزان المدفوعات:

اتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية يحتتمل أن تؤدي إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك، من خلال توفير سلة من السلع الاستهلاكية، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي.

وبالتالي فإن اتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية سوف يؤثر تأثيرا هاما على ميزان المدفوعات من خلال

مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية.⁽¹⁾

⁽¹⁾عزيزة سميحة، مرجع سابق، ص ص 156-158.

4- آثار الاتفاقية على العمالة:

من الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير جمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة، وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة وبالتالي لا بد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفنية والمساعدة الأوروبية في المجال الاجتماعي كما يمكن تعويض هذه الآثار على المدى القصير (فقدان مناصب الشغل) بخلق مناصب الشغل في القطاعات القادرة على التصدير في المدى أو المتوسط أو البعيد، ثم على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد.

ومن الإيجابيات المنتظرة من اتفاق الشراكة:⁽²⁾

أنه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الاموال الأجنبية إلى الجزائر، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير واثمين الموارد البشرية وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية.

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة بالإضافة إلى تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الخدمات (النقل، السياحة، الاتصالات ...) والوصول في النهاية إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

ومن الناحية العملية فإن الجزائر لم تتحصل على أية امتيازات إضافية، وسيكون اقتصادنا عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة قد تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية وزوال الكثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية.⁽³⁾

غير أنه لكي تتسم اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالنجاح لا بد من زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميذا للجزائر، وهذا قصد تكيف وإعادة تأهيل مؤسساتنا واقتصادنا وتحمل تكاليف الانتقال، هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من

¹AbdElkader Sid Ahmed, Un projet pour l'algérie, éléments un réel partenariat euro méditerranées, publisud, paris, 1995, p 46.

⁽²⁾د. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطة- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول للجزائر، ص ص 64-65.

⁽³⁾د. زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص 66.

الاستثمارات الأجنبية، وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: من الشراكة إلى سياسة الجوار الأوروبي.

دخلت اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 وتشكل هذه الاتفاقية الأساس القانوني للعلاقات بين الطرفين، وتحدد أهداف محددة من خلال الشراكة والإتحاد من أجل المتوسط الذي أطلق سياسة الجوار لتعزيز التعاون ومواصلة استغلال الإمكانيات المتاحة وإلى تطوير حدود الإتحاد الأوروبي، "دائرة من الأصدقاء مع بقية دول العالم دون أن تقدم لهم العضوية لتجسيد منطقة من الاستقرار والأمن والازدهار المشترك مع مستوى عال من التعاون الاقتصادي والسياسي والأمن في جميع أنحاء أوروبا لمنع ظهور تقسيم بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه المباشرين.⁽²⁾

الفرع الأول: البرنامج الاستدلالي الوطني (2007-2010).

رغم امتناع الجزائر عن إمضاء عقود السياسة الأوروبية للجوار إلا أنها استفادت في مخصصات مالية من خلال البرنامج الإرشادي الوطني للفترة من 2007-2010 على اعتبار أن الوسائل المالية السابقة عوضت بهذه الوسيلة الجديدة، وقدر المبلغ ب 220 مليون أورو موزعة كما يلي:⁽³⁾

- سنة 2007: تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد خصص لذلك مبلغ 40 مليون أورو و عصرنة القضاء بإدخال المعايير العالمية التي تحكم التسيير وتساعد المساجين على إعادة الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وقد خصص لذلك مبلغ 17 مليون أورو؛
- سنة 2008: تنويع الاقتصاد، الزراعة، السياحة، بعض الصناعات وبالتالي الرفع التدريجي والدائم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد خصص لذلك مبلغ يقدر ب 25 مليون أورو، بالإضافة إلى إعادة تنظيم قطاع الصحة وقد خصص له مبلغ 30 مليون أورو؛
- سنة 2009: تم الاهتمام بالشغل وذلك عن طريق عصرنة الوكالة الوطنية للشغل، وقد خصص لذلك مبلغ يقدر ب 24 مليون أورو، بالإضافة إلى قطاع التعليم العالي ومحاولة معالجة فائض العرض في المؤهلات التي لا تتماشى مع سوق العمل وخصص لذلك مبلغ 30 ملين أورو؛
- سنة 2010: مرافقة اتفاق الشراكة وخصص له مبلغ 24 مليون أورو، تعزيز الصرف الصحي للحكومة وبرنامج معالجة المياه المستعملة.

⁽¹⁾عزيزة سمينة، مرجع سابق، ص 160.

⁽²⁾نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 223.

³ Instrument Européen de voisinage et Développement Algérie, document de stratégie 2007-2013, programme indicative national (2007-2010), p 32.

الفرع الثاني: البرنامج الاستدلالي الوطني (2011-2013).

قد تم التركيز بشكل خاص في هذا البرنامج على النمو الاقتصادي وفرص العمل والتنمية المستدامة والثقافة عن طرق دعم الإتحاد الأوروبي للحكومة الجزائرية في وضع تنفيذ سياستها في هذه القطاعات المحددة.

وقد بلغت الميزانية الإرشادية لثلاث سنوات (2011-2013) 172 مليون أورو، وستمول ستة برامج بزيادة قدرها 4,2% مقارنة مع المخصصات في برنامج (2007-2010)⁽¹⁾، وقد تم تخصيص هذا المبلغ على النحو المالي والمبين في الجدول.

جدول رقم (3-3): مخصصات البرنامج الاستدلالي (2011-2013).

الوحدة: مليون يورو

البرنامج	الالتزام
1- الدعم لحماية البيئة	34
2- حماية وتعزيز التراث الثقافي	20
3- دعم التنمية الاجتماعية والثقافية	20
مجموع أولوية التنمية المستدامة والثقافة (1-3)	72-76=43%
4- دعم إصلاح قطاع النقل	38
5- المرافق لبرنامج اتفاقية الشراكة	30
6- دعم إصلاح مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	30
مجموع أولوية النمو الاقتصادي والعمالة (4-6)	96-100=57%
مجموع البرنامج	100%

Source : Instrument Européen de voisinage et de partenariat, programme Indicatif national (2011-2013), p9.

الفرع الثالث: أهداف سياسة الجوار.

تهدف سياسة الجوار في تعزيز نطاق كبير للتعاون عبر الحدود كما ونوعا، وذلك بتحديد القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها بما في ذلك الأهداف الرئيسية الأربعة المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حدود المناطق والعمل معا لمواجهة التحديات المشتركة، وضمان حدود آمنة وفعالة.⁽²⁾ ومحتويات البرنامج ذات أهداف استراتيجية ينبغي تنفيذها على المستوى الإقليمي:⁽¹⁾

¹Instrument Européen de voisinage et de partenariat, Algerie, programme Indicatif National (2011-2013), p 8.

⁽²⁾ نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 119.

- منطقة مشتركة أورو متوسطية من العدالة والأمن والهجرة والتعاون؛
- منطقة اقتصادية للتنمية المستدامة مع التركيز على تحرير التجارة والتكامل التجاري الإقليمي وكذا شبكات البنية التحتية وحماية البيئة؛
- بناء منطقة مشتركة لتبادل الآراء الاجتماعية والثقافية ورفع الوعي من خلال الشراكة ووسائل الإعلام.

المبحث الثاني: انعكاسات أزمة منطقة اليورو على الاقتصاد الجزائري.

إن الأداء الاقتصادي والمالي المسجل خلال الفترة (2001-2008) خصوصا الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الادخار الميزاني، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يصد أمام الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتي تلتها أزمة الديون السيادية الأوروبية وبشده على ذلك تعزيز الوضعية الخارجية خلال سنوات 2005-2014 ودرجة الاستقرار النقدي والمالي.

المطلب الأول: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر.

في هذا المطلب سوف نتطرق لتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للكلية وللجزائر في ظرف يتميز بصدمة خارجية ابتداء من سنة 2010.

الفرع الأول: نمو الاقتصاد الجزائري.

أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الاقتصاديات الأوروبية وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو والتوظيف ليس فقط في منطقة اليورو ولكن في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي، وكما هو متوقع وتحت هذه الظروف العالمية فقد تأثر معدل النمو في الجزائر كغيره من اقتصاديات شمال إفريقيا⁽²⁾، وفيما يلي معدلات النمو للاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (3-4): نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2007-2015).

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو %	3,1	2,4	2,4	3,3	2,9	3,3	2,8	3,8	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنتي 2013 و 2014.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري سجل معدلات نمو متناقصة خلال فترة (2010-2013)، حيث سجل معدل نمو خلال سنة 2007 قيمة 3,1% لكن سرعان ما انخفضت هذه

¹ European Neighbourhood and partner ship Instrument (ENPI), Regional Strategy paper 2007-2013, and Regional Indcative programmer (2007-2010) for the Euro-Mditerranean partnership, EURONED, p 3.

⁽²⁾ نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 202.

النسبة لتصل إلى 2,4% خلال سنتي 2008-2009 ورغم تحسنه في سنة 2010 إلا أنه عاد وانخفض إلى مستوى 2,9% سنة 2011، وهذا بسبب أزمة الديون السيادية وآثارها السلبية على الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي.

كما سجل النمو الاقتصادي الجزائري تباطؤ بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله في سنة 2012، إذ لن يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يعوض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات، وكذلك انخفاض الاستثمارات العمومية، إذ أنه باستثناء قطاع المحروقات الذي يعيش ركود قوي، حققت كل القطاعات الأخرى نمو إيجابيا خصوصا قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصيد البحري وقطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة، وهذا ما عكس بالإيجاب على معدل النمو الذي ارتفع سنة 2014 وبلغ مستوى 3,8% خاصة بعدما استأنف النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو والنمو ابتداء من سنة 2013 في ظرف يتميز بتخفيف تدريجي من حدة أزمة الدين السيادي، حيث استفاد الطلب الداخلي من تدعيم كل من سياسة نقدية جد ميسرة بالإضافة إلى تزايد الثقة في انتعاش الاقتصاد العالمي ووضعية ملائمة في سوق العمل، وبهذا خرج النمو من المنطقة السالبة رغم بقاء مستواه ضعيفا، وهذا ما أثر بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري نتيجة لزيادة الطلب المصاحب لزيادة معدل النمو.

الفرع الثاني: التضخم.

ارتفعت معدلات التضخم في مختلف دول العالم في 2011، حيث بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة 2,7% مقابل 1,5% في عام 2010، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها عودة السياسات المالية التوسعية ذات الآثار التضخمية لدى الاقتصاديات المتقدمة، كما ارتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى من 6,1% في عام 2010 إلى 7,1% في عام 2011، وهذا المعدل المرتفع نتيجة لارتفاع معدلات الطلب في الدول النامية الكبرى والناجمة عن ارتفاع مستويات الدخل وارتفاع أسعار الغذاء والنفط، بالإضافة إلى اختناقات في مستويات العرض لبعض السلع الرئيسية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهذه الظروف أثرت على معدلات التضخم في الجزائر كما هو موضح في الجدول الموالي:⁽¹⁾

الجدول رقم (3-5): معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2007-2014).

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التضخم (%)	3,68	4,35	5,74	3,91	4,52	8,89	4,15	2,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنتي 2013 و 2014.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري منذ بداية أزمة اليورو وانتقال آثارها في الدول الشريكة وقد سجلت الجزائر أعلى نسبة تضخم سنة 2012 عند مستوى

⁽¹⁾التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2013-2014.

8,89% وهذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات، بالإضافة إلى المشاريع التي تقوم بها عن طريق ضخ الأموال، وفي سنة 2013 سجل معدل التضخم تراجعاً واسعاً وسريعاً وعرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالاً تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال، ويرتبط ذلك أساساً بانخفاض معدل التضخم في منطقة اليورو بشكل محسوس، حيث انتقل من 25% في سنة 2012 إلى 1,4% في سنة 2013 وإلى أقل 1% في سنة 2014 مبرزاً مخاطر ضعف مستمر للتضخم بل انكماش في الأسعار الذي يمكن أن يترجم بارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية.

الفرع الثالث: إيرادات المحروقات.

تشكل إيرادات المحروقات عنصراً مهماً في هيكل الصادرات الجزائرية وعاملاً مهماً في زيادة فائض ميزانها التجاري، والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات للفترة (2007-2014).

الجدول رقم (3-6): إيرادات المحروقات للفترة (2007-2014).

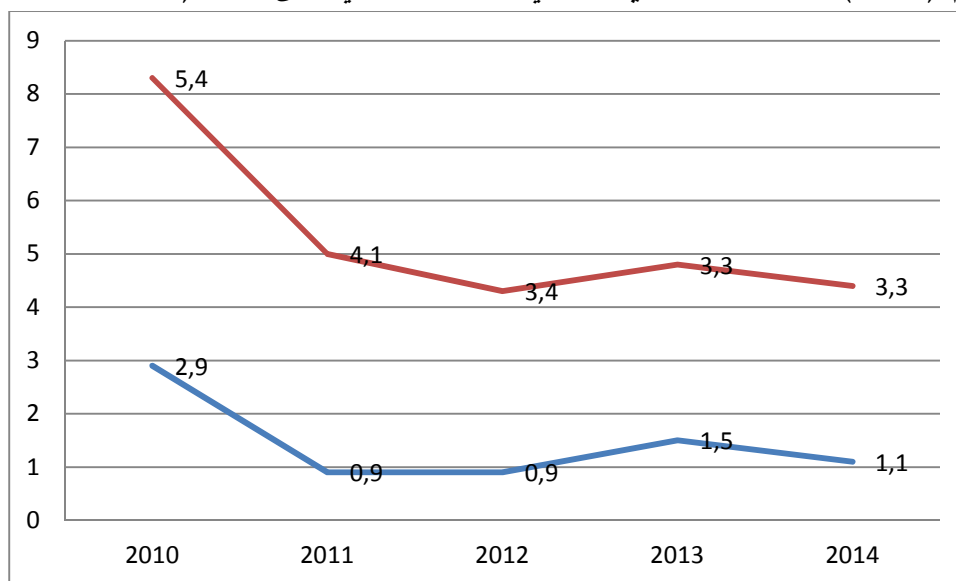
الوحدة: مليار دينار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إيرادات المحروقات (مليار دينار)	2796,8	4088,6	2412,7	2905,55	3979,7	4184,3	3678,1	3388,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنتي 2013 و 2014.

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن حجم الإيرادات في تزايد مستمر، حيث بلغ إيرادات المحروقات ذروته سنة 2008، مسجلة بذلك قيمة 4088,6 مليار دينار لتتراجع سنة 2009 لتبلغ قيمة 2412,7 مليار دينار، ويعزى التراجع الحاد في إيرادات المحروقات إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، جراء الركود العالمي من 3% سنة 2008 إلى (-1,1%) سنة 2009، مما أدى إلى تقلص حاد في الطلب العالمي على النفط سنة 2009 بنسبة (-1,6%) بعدما كان في حدود (-0,3%) سنة 2008. حيث شهد عام 2011 تباطؤاً في معدلات نمو الاقتصاديات العالمية المختلفة وخاصة خلال النصف الثاني من العام، ولكن بشكل متفاوت حسب الدول مدفوعاً بأزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة، وبخاصة في منطقة اليورو بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة في الدول المذكورة، بعد أن أصبح واضحاً بأن تداعيات الأزمة المالية العالمية شملت الاقتصاد العالمي بأسره ولم تقتصر على الاقتصاديات المتقدمة. فإذا كان النشاط الاقتصادي في الوم.أ والمملكة المتحدة يشهد تسارعاً بفضل تحسن أسواق الشغل والسياسات النقدية المناسبة فإنه خلافاً لذلك يتعثر الانتعاش في منطقة الأورو واليابان والتي تشهد أزمة مالية حسب البنك العالمي، ولإبراز علاقة النمو الاقتصادي العالمي بالطلب العالمي على النفط يدرج الشكل التالي

الشكل رقم (3-1): النمو الاقتصادي العالمي والطلب العالمي على النفط (2010-2014).



معدل نمو الاقتصاد العالمي - معدل نمو الطلب على النفط

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 2014.

من خلال الشكل يلاحظ أن هناك علاقة مباشرة لمعدل نمو الطلب على النفط ومعدل نمو الاقتصاد العالمي، حيث عندما انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5,4% سنة 2010 إلى 3,4% سنة 2012 صاحبه انخفاض في معدل نمو الطلب على النفط حيث انخفض من نسبة 2,9% سنة 2010 إلى نسبة 0,9% سنة 2012.

الفرع الرابع: احتياطي الصرف: سجل رصيد الجزائر من الاحتياطيات الصرف الأجنبي معدلات ارتفاع كبيرة خلال الفترة (2007-2008)، وبخلاف ذلك شهد تراجع كبير في معدل الزيادة ابتداء من سنة 2009 وهي سنة بروز أزمة الديون السيادية الأوروبية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تطور احتياطيات الصرف للجزائر خلال الفترة (2007-2014).

الوحدة: مليار دولار

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
احتياطيات الصرف	110,18	143,10	148,91	162,22	182,22	190,66	194,01	178,94	159,027
معدل زيادة الاحتياطيات	41,16	29,88	4,06	8,93	12,32	4,63	1,75	7,76-	11,12-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنتي 2013 و 2014.

حيث ترجمت الصدمة الخارجية في نهاية المطاف بتراجع في الاحتياطيات الرسمية للصرف، إذ بلغ قائمها (باستثناء الذهب) 178,94 مليار دولار في نهاية 2014 مقابل 194,01 مليار دولار في نهاية

2013 (190,66 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012 و 182,22 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2011)، مع ذلك بقي مستوى الاحتياطات الرسمية للصرف معتبرا، إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى المستوى المنخفض تاريخيا للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل (0,8% من إجمالي الناتج الداخلي)، تبقى الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر (الاحتياطات الرسمية للصرف مطروحا منها الدين الخارجي) نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي صلبة وتفوق بكثير النسب المسجلة في أغلبية البلدان الناشئة، وهذا ما يوفر مجالا لتخفيف أثر الصدمة الخارجية الناتجة عن انخفاض الطلب والذي صاحبه انخفاض حاد في أسعار البترول. إذ تدل قيمة حجم الصادرات من المحروقات التي بلغت 18,10 مليار دولار فقط في السداسي الأول من سنة 2015 على أهمية الصدمة الخارجية، وانعكاس الانكماش الذي تعرفه دول منطقة اليورو على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة الأوروبية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا لاختلاف درجات اندماج دول العالم في الاقتصاد العالمي فإن أثر الأزمة الأوروبية يختلف من دولة لأخرى حسب درجات الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والذي يكون عن طريق تحرير عوامل الإنتاج من جميع القيود والحواجز المفروضة، وسعت الجزائر إلى هذا الانفتاح عن طريق عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بهدف تعزيز وترقية القدرات الإنتاجية وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.⁽¹⁾

1- تعريفه: عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -أونكتاد- بأنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من البلد الأم أو المضيف، وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا".

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية و ذلك من خلال:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة ، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

- المساهمة في خلق فرص العمل ورفع إنتاجيته وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

(1) إيمان قدور، دور الشراكة الأورومتوسطية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر علوم اقتصادية، الجزائر، 2013-2014، ص 44.

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية .

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1- حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية في الجزائر شريحة مقارنة بدول الجوار، رغم الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، وهو الواقع الذي تسعى الحكومة إلى تداركه من خلال قانون جديد للاستثمار والشكل المالي يبين نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبعض الدول.

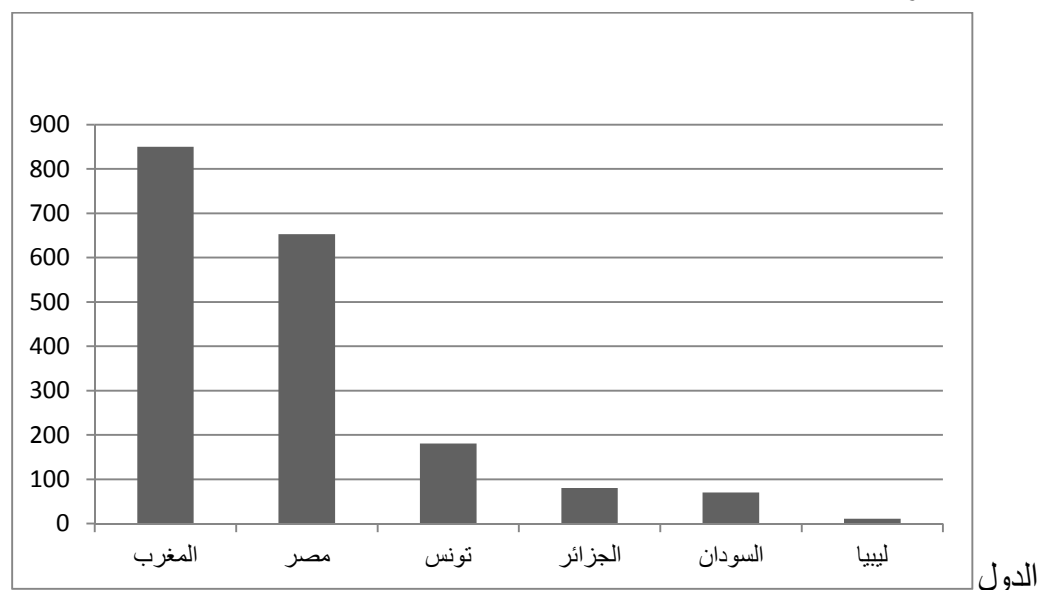
الجدول رقم (3-8): حجم الاستثمار الأجنبي الوارد لدول شمال إفريقيا (2003- ماي 2015):

عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	
550	740	205757	121278	مصر
306	375	93153	68040	الجزائر
582	728	188222	55798	المغرب
149	162	32663	37904	ليبيا
50	63	12753	9698	السودان
25	29	8018	5377	موريتانيا
312	379	94678	40911	تونس

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2015.

يلاحظ من خلال الجدول أن مصر تحتل الصدارة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتكلفة 121278 مليون دولار خلال الفترة المذكورة، ثم تليها الجزائر بحوالي نصف المبلغ 68040 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة المغرب ب 55798 مليون دولار، لكن هذه المراتب تغيرت في الخمس سنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات الأمنية والحروب، والشكل المالي يوضح التصنيف الجديد.

الشكل رقم (3-2): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للجزائر مقارنة بدول الجوار (2010-2015). مليون دولار

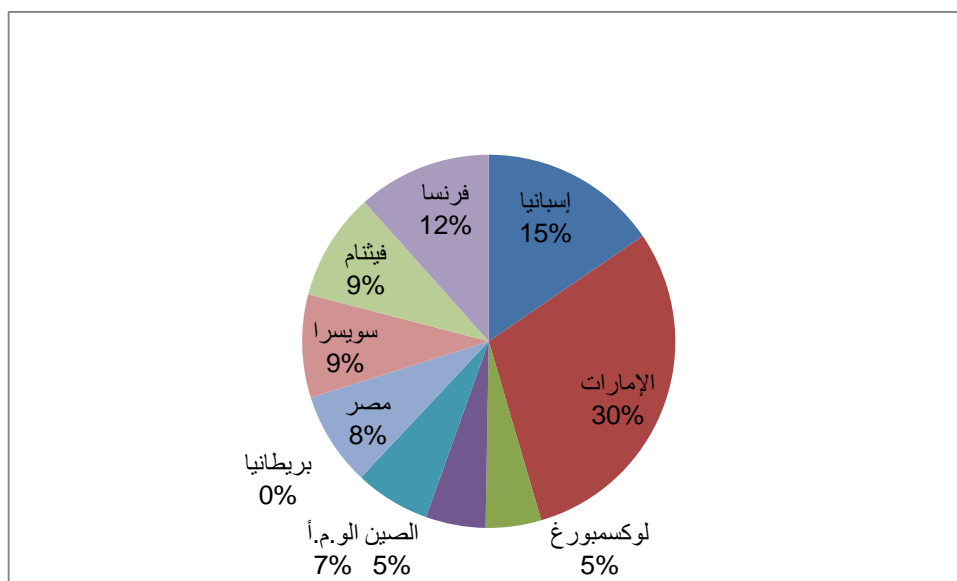


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: جريدة الخبر اليوم، أرقام صادمة عن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، الاثني 27 أبريل 2015.

أبرز تقرير نقلته وكالة إيكونوميكس السويسرية أن المغرب يعد الوجهة الأولى للرأسمال المستثمر في شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2015) بتكلفة 850 مليون دولار، وتراجعت مصر للمرتبة الثانية بسبب الاضطرابات السياسية بتكلفة 653 مليون دولار، واحتلت الجزائر المرتبة الرابعة بـ 80 مليون دولار، وهو مبلغ ضعيف جدا مقارنة بالمغرب ومصر وحتى تونس، ويحصر مجمل الخبراء الاقتصاديين أسباب العزوف الأجنبي عن الاستثمار في السوق الجزائرية إلى العراقيل البيروقراطية وعدم استقرار التشريعات الاقتصادية وغياب الوضوح في السوق الجزائرية فضلا عن المخاوف التي خلفتها قاعدة الاستثمار 49/51 في قانون المالية التكميلي لعام 2009.

- أهم الدول المستثمرة في الجزائر: تستقبل الجزائر استثمارات أجنبية من مختلف أنحاء العالم، والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم (3-3): أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة 2003-2015. ماي 2015.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2015، ص 119. يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أكثر من 36% هي استثمارات أجنبية مباشرة من الإتحاد الأوروبي و 64% من بقية دول العالم، وتعتبر الإمارات أكبر مستثمر في الجزائر بنسبة 22,5% تتوزع هذه الاستثمارات في القطاعات التالية:

الجدول رقم (3-9): الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي للفترة 2003 - 2015/5:

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% من الإجمالي
1	المحروقات	22	28	6489	19130	28
2	المعادن	17	21	16486	14371	21
3	العقارات	14	19	14199	13343	20
4	المواد الكيماوية	12	14	3863	7294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	5826	2678	4
6	البناء ومواد البناء	9	14	3726	2238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1814	1599	2
8	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	20	28	14728	1252	2
9	المنتجات	9	9	3678	997	1
10	التخزين	2	3	1786	858	1
	أخرى	159	188	20558	4282	6
	المجموع	306	375	93153	68040	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2015، ص 119.

من خلال الجدول يتضح أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في ثلاث قطاعات أساسية، في المرتبة الأولى قطاع المحروقات والذي يعتبر عصب الاقتصاد الجزائري بمبلغ 19130 مليون دولار، ثم قطاع المعادن بتكلفة 14371 مليون دولار ثم قطاع العقارات بتكلفة 13343 مليون دولار، أما بقية القطاعات فلا تتجاوز نسبتها مجتمعة 31% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

ثالثا: انعكاسات الأزمة الأوروبية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

من خلال الشكل (3-3) اتضح أن 36% من الاستثمارات الواردة إلى الجزائر من الإتحاد الأوروبي تتوزع كالتالي:

الجدول رقم (3-10): أهم الاستثمارات الواردة من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015/5).

الرتبة	البلد	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	إسبانيا	20	24	6702	7860
2	فرنسا	62	81	10011	5950
3	سويسرا	7	12	5874	4538
4	بريطانيا	18	24	2033	3738
5	لوكسمبورغ	1	3	4349	2447
6	ألمانيا	14	17	4922	669
7	إيرلندا	4	4	354	478
8	إيطاليا	6	6	815	219
		125	168	35069	25899

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2015، ص118.

من خلال قراءة الجدول يظهر جليا أن دول الإتحاد الأوروبي غير مهتمة بالاستثمار في الجزائر، حيث بلغ عدد المشروعات الواردة من قبل الإتحاد الأوروبي 168 مشروع يتم تنفيذه من قبل 125 شركة، خلال أكثر من 12 سنة، وتشير الأرقام إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ حوالي 25900 مليون دولار وتوظف أكثر من 35000 موظف.

وتحتل إسبانيا وفرنسا وسويسرا الصدارة على التوالي من حيث التكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية بقيمة 18348 مليون دولار أي بنسبة 70,84% من إجمالي تكاليف الاستثمارات الأوروبية الواردة في تلك الفترة.

ولمعرفة انعكاسات الأزمة الأوروبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يمكن إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2005-2014.

الوحدة: مليار دولار

المبلغ	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إ.أ. مباشر	1,06	1,76	1,39	2,49	2,55	3,48	2,04	3,05	2,66	1,48

المصادر: - أحميمة خالد، مرجع سابق، ص 164.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2015، ص 118.

يوضح الجدول رقم (3-11) أن رصيد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ارتفاع مستمر منذ سنة 2005 ولكن بنسب ضئيلة جدا، حيث بلغ 1,06 مليار دولار خلال نفس السنة و 3,48 مليار دولار سنة 2010، ففي ظل تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 و 2010 في الدول المتقدمة والدول النامية شهدت الجزائر العكس، ويرجع الخبير الاقتصادي الدكتور مصطفى مفيدش أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 و 2010 يخص فقط الجانب النقدي، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة إلى الجزائر وهذا في إطار تقوية القاعدة المالية لتلك المؤسسات.⁽¹⁾

أما في سنتي 2011 و 2012 أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم انخفضت بنسبة 8% وعزي ذلك لحالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي ومخاوف تقادم أزمة الديون السيادية في أوروبا وتباطؤ النمو في اقتصاديات الأسواق الناشئة الرئيسية.⁽²⁾

أما أرقام الجدول فتشير إلى انخفاض مستمر لرصيد الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر خاصة سنة 2014، حيث بلغ 1,48 مليار دولار ويرجع الأخصائيون ذلك إلى تأثير الدول الأوروبية بأزمة الديون السيادية ودخولها في سلسلة من الإجراءات المالية مثل سياسات التقشف ونقص في السيولة مما أثر على استثمارات تلك الدول الأوروبية في الجزائر إذا انخفضت استثمارات فرنسا من 598 مليون يورو خلال الفترة (2009-2011) إلى 198 مليون يورو وإيطاليا من 194 مليون يورو إلى 67 مليون يورو ولوكسمبورغ من 106 مليون يورو إلى 99 مليون يورو خلال نفس الفترة.

⁽¹⁾ أحميمة خالد، مرجع سابق، ص ص 164-165.

⁽²⁾ ناديا بلورغي، مرجع سابق، ص 213.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الأوروبية على التجارة الخارجية.

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية تطورات كبيرة نتيجة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وقد شكل النفط وتذبذب أسعار الدولار مقابل اليورو من بين العوامل والمسببات الرئيسية في تلك التطورات، خاصة وأن النسبة الكبيرة من الصادرات الجزائرية تتشكل من المحروقات، وذلك إلى جانب التزايد الكبير لفاتورة الواردات من الإتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: تحليل الصادرات والواردات الجزائرية.

أولاً: الصادرات: تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد عليها وهو قطاع المحروقات، وضعف القطاعات الأخرى .

* التركيبة السلعية للصادرات: للوقوف على التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية يدرج الجدول التالي.

الجدول (3-12): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية للفترة (2005-2014).

الوحدة: مليون دولار.

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
323	402	513	355	315	113	119	88	73	67	السلع الغذائية
60304	63750	69804	71427	55527	44128	77361	59831	53429	45094	الطاقة والمحروقات
110	109	71	161	94	170	334	169	195	134	المنتجات الخام
2350	1610	1696	1496	1056	692	1384	993	828	656	منتجات نصف مصنعة
-	-	-	-	1	-	1	1	1	-	منتجات الفلاحي التجهيز
15	27	23	35	30	42	67	46	44	36	منتجات الصناعي التجهيز
10	17	15,2	15	30	49	32	35	43	14	الموارد الاستهلاكية غير الغذائية
63112	65915	72122,2	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي على الموقع الإلكتروني:

www.audi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce.interieur.

يوضح الجدول أعلاه تطور مكونات الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014) حيث يبرز بوضوح مدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات بنسبة تجاوزت 97% خلال فترة الدراسة ما عدا سنة 2014 حيث بلغت 95,55%، كما أن صادرات المحروقات غير مستقرة و متذبذبة بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 ب 77361 مليون دولار وأدنى قيمة لها سنة 2015 ب 35724 مليون دولار، ويعود

ذلك الانخفاض إلى التراجع الحاد في أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب العالمي عليه المصاحب لحالة الركود التي أعقبت الأزمة المالية الأمريكية وأزمة منطقة اليورو.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فهي لا تزال هامشية لا تتجاوز 3% طوال الفترة ما عدا سنة 2004 بلغت 4,66% وهي نسبة صغيرة جدا بالنظر إلى الموارد المتاحة في البلد، و تتكون الصادرات خارج المحروقات أساسا من منتجات نصف مصنعة والتي تمثل 2,04% ما يعادل 1,49 مليار دولار، المواد الغذائية بنسبة 0,48% أي 355 مليون دولار والمواد الخام ب 0,22% بقيمة 161 مليون دولار.

*أهم الزبائن المتعاملين مع الجزائر: تتوزع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح أهم هؤلاء الزبائن.

الجدول رقم (3-13): عينة لأهم الزبائن المتعاملين مع الجزائر خلال السنوات (2012، 2013، 2015)

الوحدة: مليار دولار

2015		2013		2012		الرتبة
قيمة التعامل	الزبون	قيمة التعامل	الزبون	قيمة التعامل	الزبون	
6,565	إسبانيا	10,33	إسبانيا	11,94	و.م.أ.	1
8,369	إيطاليا	9	إيطاليا	11,67	إيطاليا	2
4,921	فرنسا	7,19	بريطانيا	7,57	إسبانيا	3
2,883	بريطانيا	6,74	فرنسا	6,6	فرنسا	4
2,281	هولندا	5,33	و.م.أ.	5,29	بولندا	5
%100		%86,18		%72,28		نسبة التعامل مع أوروبا

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والإعلام الآلي التابع للجمارك CNIS. على الموقع الإلكتروني، تاريخ الاطلاع 2016/4/7

www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce

من خلال أرقام الجدول تبرز الأهمية والمكانة التي تحتلها البلدان الأوروبية كسوق لتصريف المنتجات الجزائرية، حيث بلغت نسبة الصادرات لأوروبا 72,28% سنة 2012 و 86,18% سنة 2013 و 100% سنة 2015، وهي بذلك أهم زبون للجزائر بمتوسط 86,15% خلال سنوات الدراسة، وتعتبر إيطاليا وفرنسا وإسبانيا الزبائن التقليديين للجزائر.

ثانيا: الواردات.

* التركيبة السلعية للواردات: للوقوف على التركيبة السلعية للواردات في الجزائر يتم إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014).

الوحدة: مليون دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
11005	9580	8986	9850	6058	5863	7813	4954	3800	3587	مواد غذائية
2851	4342	1001	1164	955	549	594	324	244	212	الطاقة والمحروقات
1884	1841	1407	1783	1409	1200	1394	1325	843	751	مواد خام
12740	11310	10676	10685	10098	10165	10014	7105	4934	4088	منتجات نصف مصنعة
657	508	236	387	341	233	174	146	96	160	سلع التجهيز الفلاحي
18906	16194	13136	16050	15776	15139	13093	8534	8528	8452	سلع التجهيز الصناعي
10287	11210	9865	7328	5836	6145	6397	5243	3011	3107	المواد الاستهلاكية غير غذائية
58330	54985	45307	47247	40473	39294	39294	27631	21456	20357	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع 2016/4/7.

www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce

يوضح الجدول رقم (3-14) تطور الواردات الجزائرية حسب المكونات، حيث تبين أن القيمة الإجمالية للواردات في ارتفاع مستمر طول فترة الدراسة وبلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 بـ 58330 مليون دولار، وأدنى قيمة لها سنة 2005 بمبلغ 20357 مليون دولار أي بفارق 37973 مليون دولار، وترجع الزيادة الإجمالية لقيمة الواردات إلى ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى وزيادة الطلب المحلي، وهو ما يترجم تنوع تركيبها السلعية وتأتي سلع التجهيز الصناعي في المرتبة الأولى بمبلغ 18906 مليون دولار سنة 2014 ما يعادل نسبة 31,41% من مجموع الواردات لنفس السنة، ثم منتجات نصف مصنعة التي شهدت زيادات متتالية بلغت أقصاها سنة 2014 بقيمة 12470 مليون دولار، ثم المواد الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية بقيم متقاربة إضافة إلى المواد الخام والطاقة ومواد التجهيز الفلاحي.

*أهم الممومنين للجزائر: لمعرفة أهم الممومنين للجزائر يدرج الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): أهم الممومنين للجزائر خلال السنوات (2012-2013-2015).

الوحدة: مليار دولار

2015		2013		2012		السنوات الرتبة
المبلغ	بلد الاستيراد	المبلغ	بلد الاستيراد	المبلغ	بلد الاستيراد	
8,223	الصين	6,82	الصين	6	فرنسا	1
5,42	فرنسا	6,25	فرنسا	5,87	الصين	2
4,828	إيطاليا	5,64	إيطاليا	4,35	إيطاليا	3
3,934	إسبانيا	5,07	إسبانيا	4,09	إسبانيا	4
3,382	ألمانيا	2,86	ألمانيا	2,57	ألمانيا	5
%68,11		%74,39		%74,34		نسبة الاستيراد من أوروبا

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. <http://www.algex.dz>

تبقى أوروبا الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، والمموم الأساسي لها بنسب %74,34 و %74,39 ثم %68,11 خلال السنوات 2012، 2013، 2015 على التوالي، وتحتل فرنسا المرتبة الأولى من بين الدول الأوروبية ثم إيطاليا وإسبانيا، وبالتالي فالجزائر سوق واسع لتصريف المنتجات الأوروبية. أما الصين فتأتي في المرتبة الثانية بعد أوروبا وقد غطت %15,97 من احتياجات السوق الجزائرية لسنة 2015.

الفرع الثاني: بعض المتغيرات المؤثرة على التجارة الخارجية الجزائرية.

• سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات حيث لا تقل نسبتها عن %95 من الحجم الكلي للصادرات، وبالتالي فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات، والجدول التالي يوضح ذلك.⁽¹⁾

الجدول رقم (3-16): متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري للفترة (2005-2014).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1\$=...DA	73,28	72,65	69,29	64,58	72,65	74,39	72,94	77,54	79,37	80,58

(1) علة محمد، أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 165.

Source : data.albankadawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?date visite20/4/2016

يلاحظ من الجدول أن الدولار شهد مرحلة انخفاض خلال الفترة 2005-2008 ليبلغ أدنى مستوى له أمام غالبية العملات العالمية وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري وقدر 1 دولار سنة 2008 ب 69,29 دينار جزائري، ثم عاد للصعود مرة أخرى ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2014 ليبلغ أعلى مستوى له مقابل الدينار الجزائري ب 80,58 دينار لكل 1 دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى انتقال الأزمة العالمية إلى دول العالم فأثرت على العملات الأخرى كاليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني وبالتالي مكنت الدولار من استعادة توازنه.⁽¹⁾

• **سعر صرف اليورو مقابل الدولار** إن ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي يشكل عبء كبير على الاقتصاد الجزائري يتمثل في انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع كلفة الواردات من منطقة الإتحاد الأوروبي، وفيما يلي عرض لتطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول رقم (3-17): المتوسط السنوي لسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي (2005-2016).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1€=....\$	1,24	1,25	1,37	1,47	1,39	1,32	1,39	1,28	1,32	1,32	1,10	1,11

Source : Yearly Everage Exchange Rates- US forex.foreign

www.us forex.com date visite 28/4/2016

يلاحظ من خلال الجدول أن سعر صرف اليورو على الدولار موجب طول فترة الدراسة مما يعني أن اليورو أقوى من الدولار ولكن بصفة غير مستقرة، فخلال الفترة 2005-2008 يلاحظ ارتفاع قيمة اليورو بالنسبة للدولار ليبلغ أعلى قيمة له ب \$1,47 لكل 1€ وهذا راجع على انهيار الدولار خلال الأزمة المالية العالمية، ثم بدأ اليورو في الانخفاض ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2016 ليصل إلى شبه التوازن سنة 2015، ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة الأوروبية على سعر صرف اليورو.

***معدل إنتاج النفط في الجزائر:** ترتبط الصادرات الجزائرية بالنفط أساسا، وبالتالي فأى تغير في كمية الإنتاج يؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري بل على الاقتصاد ككل.

الجدول رقم (3-18): متوسط إنتاج النفط في الجزائر للفترة (2005-2014).

الوحدة: (1000 برميل يوميا)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الإنتاج اليومي	1,990	1,979	1,992	1,969	1,775	1,689	1,642	1,537	1,485	1,525

Source : oil production in Algeria in barrels perday 2014.

www.statista.com date visite 30/4/2015.

¹<https://ar.wikipedia.org/wiki/> دولار - أمريكي

يلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج اليومي من النفط مستقر في الفترة 2005-2008 بمتوسط يفوق 1,9 مليون برميل يوميا، ثم انخفض تدريجيا خلال السنوات الموالية ليحقق أدنى مستوى إنتاجي خلال سنة 2013 بـ 1,4 مليون برميل يوميا، ويعود ذلك إلى قدم الحقول البترولية والغازية الجزائرية وبالتالي انخفاض إنتاجها.

* أسعار النفط الجزائري: إن أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط ولو كان بسيطا سيمكن من تحقيق فارق كبير في مداخيل الدولة من المحروقات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-19): المتوسط السنوي لأسعار النفط الجزائري للفترة (2005-2016).

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السعر البرميل	50,59	61	69,04	94,1	60,86	77,38	107,46	109,45	105,87	96,29	49,49	29,96

Source :Opec oil price annually 1960-2016/Statistic/ www.Statistic.com date visite.30/4/2015.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط غير مستقرة وشديدة الاضطراب، فهناك تحسن مستمر خلال الفترة (2005-2008) فبلغ 94,1 دولار للبرميل، ثم تدهورت سنة 2009 لتصل إلى 60,86 دولار، وتحسنت من جديد في الفترة (2010-2014) لتبلغ خلالها أعلى قيمة لها بـ 109,45 دولار سنة 2012، أما سنتي 2015 و 2016 فيلاحظ انخفاض شديد للأسعار إلى أدنى المستويات، ويرجع الخبراء ذلك إلى ارتفاع العرض عن الطلب وكذلك لأسباب سياسية متمثلة في معاقبة الو.م.أ لروسيا لتدخلها في الأزمة الأوكرانية وذلك بمساعدة السعودية أكبر منتج للنفط.

• الاستهلاك الأوربي للمحروقات الجزائرية: بما أن معظم إيرادات الدولة من المحروقات فلا بد من دراسة حجم الاستهلاك الأوربي من الطاقة الجزائرية كونه عامل مهم في تحديدها.

الجدول (3-20): تطور طلب الاتحاد الأوروبي من المحروقات الجزائرية (2006-2014)

الوحدة (1000 برميل يوميا)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
برميل	13.461		13.751	12.486		12.208	12.488	12.662	12.661

Source. www.statista.com/statistics/265303/oil-imports-into-europ/7/5/201

من خلال الجدول أعلاه نجد أن طلب الاتحاد الأوروبي على المحروقات تقريبا مستقر في الفترة 2006 إلى غاية 2008 ، غير انه أخذ مسارا منخفضا ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2014 وهذا بفعل الركود الذي عانت منه أوروبا بفعل أزمة الديون السيادية.

نستنتج من خلال أرقام الجدول أن طلب الاتحاد الأوروبي على المحروقات قليل المرنة لتغير أسعارها.

الفرع الثالث: الميزان التجاري.

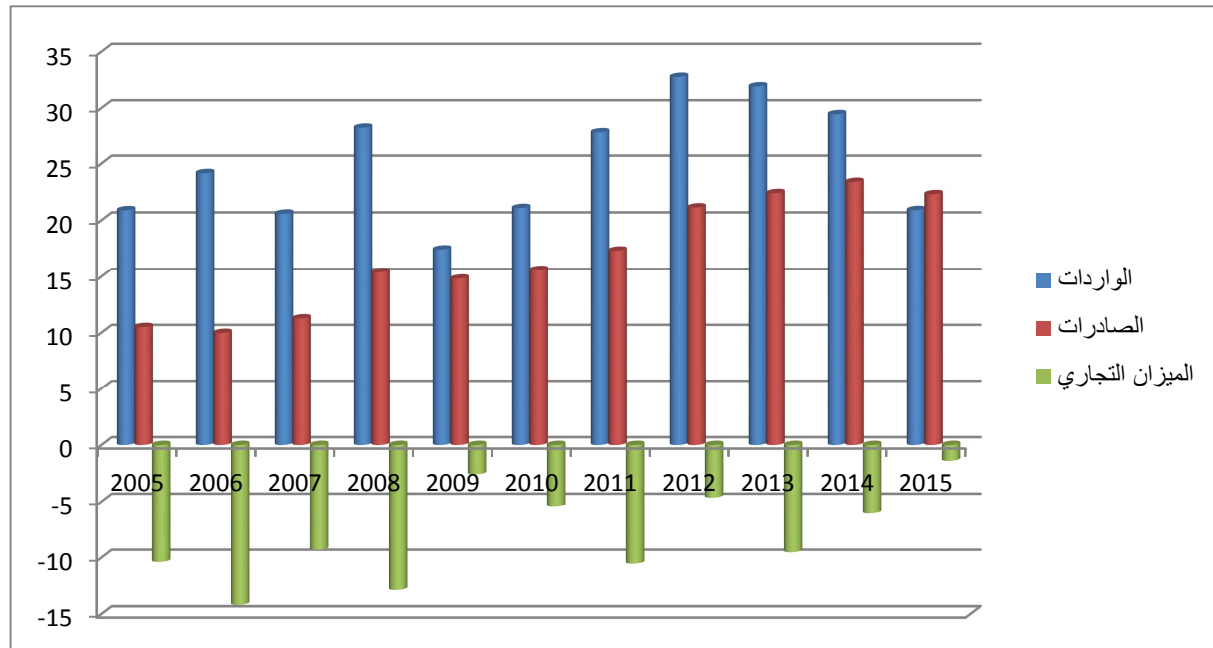
إن الأزمات التي تتسبب فيها القوى الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي تتعولم وتنتشر دوليا وفق ثلاث مستويات:

- مستوى خلل اقتصادي يتعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط ضعيف بالاقتصاد الأوروبي.
- مستوى مشكل اقتصادي يتعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط متوسط بالاقتصاد الأوروبي.
- مستوى أزمة اقتصادية تتعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط قوي بالاقتصاد الأوروبي.

والجزائر تقع ضمن هذا المستوى وضمن قائمة الدول المرتبطة عضويا مع اقتصاديات الإتحاد الأوروبي خاصة وأنها توفر أكثر من 25% من احتياجات دول أوروبا من الغاز، كما أن الإتحاد الأوروبي هو أول ممون للسوق الجزائرية بالسلع الصناعية والزراعية، وبالتالي فإن أي اهتزاز في الاقتصاد الأوروبي سيكون له بالغ الأثر على الجزائر، خصوصا بعد عقد اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والذي رفع من معامل الارتباط بين الطرفين، ولمعرفة تداعيات الأزمة الأوروبية على الميزان التجاري يدرج الشكل التالي.

الشكل رقم (3-4): الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع الجزائر للفترة (2005-2015).

الوحدة: مليار يورو.



Source : European Union-trade in goods with Algeria.page 03.

من خلال الشكل يلاحظ أن الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع الجزائر سالب وغير مستقر خلال الفترة 2005 إلى غاية 2014 وسجل فائض وحيد سنة 2015، كما أن الصادرات والواردات متذبذبة والجدول التالي يفصل في أرقام المعاملات التجارية الجزائرية الأوروبية.

الجدول رقم (3-21): الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع الجزائر للفترة 2005-2015.

الوحدة: مليار يورو

إجمالي التجارة	الميزان التجاري	صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر		واردات الإتحاد الأوروبي من الجزائر		
		النمو %	القيمة	النمو %	القيمة	
-31,383	-10,386	-	10,498	-	20,885	2005
34,132	-14,177	-5	9,977	15,7	24,154	2006
31,855	-9,314	13	11,270	-14,8	20,585	2007
43,661	-12,858	36,7	15,401	37,3	28,260	2008
32,232	-2,590	-3,8	14,821	-38,4	17,411	2009
36,671	-5,480	5,2	15,595	21,1	21,075	2010
45,161	-10,538	11	17,312	32,1	27,850	2011
53,889	-11,640	22	21,125	17,7	32,764	2012
54,312	-9,528	6	22,392	-2,6	31,920	2013
52,834	-6,079	4,4	23,378	-7,7	29,457	2014
43,193	1,396	-4,6	22,295	-29,1	20,898	2015

Source : European Union-trade in goods with Algeria.page 03.<http://trade.ec.europa.eu>

من خلال أرقام الجدول نجد أن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع الجزائر متذبذبة في الفترة 2005 إلى غاية 2008، وسجلت أكبر عجز للميزان التجاري ب 14.17 مليار يورو، وابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2014 يلاحظ نمو مستمر لصادرات الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر وذلك بسبب انخفاض أسعار صرف اليورو وهي الفرصة التي استغلها المستوردون الجزائريون بزيادة طلبهم على المنتجات الأوروبية، إضافة إلى ارتفاع مداخل الجباية البترولية لتلك المرحلة وهو ما سمح برفع فاتورة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لوارداته من الجزائر فهي كذلك شهدت نموا خلال نفس الفترة وذلك لارتباطها التام بأسعار المحروقات والتي عرفت هي الأخيرة ارتفاعا كبيرا في تلك السنوات أما سنة 2015 و التي حقق فيها الميزان التجاري الأوروبي مع الجزائر فائض لأول مرة ب 1,396 مليار يورو وذلك راجع للانخفاض الحاد في أسعار النفط 49,49 دولار مما سمح بتراجع الطلب الجزائري على المنتجات الأوروبية وانخفاض فاتورة الصادرات الجزائرية.

المبحث الثالث: موقف الجزائر من أزمة الديون السيادية.

واجهت الجزائر في ظل الأزمة الأوروبية العديد من التحديات إلا أن هذا لم يمنعها من اقتناص فرص كانت لصالح الاقتصاد الوطني، وهذا ما قابلته السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات المالية والنقدية.

المطلب الأول: فرصة الجزائر في ظل الأزمة الأوروبية وتحدياتها المستقبلية.

تظهر فرصة الجزائر في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية وكذا التحدي الذي سوف تواجهه من خلال اتجاهين مختلفين.⁽¹⁾

فرصة الاقتصاد الجزائري تظهر انطلاقا من محدودية تأثير الأزمة المالية الأوروبية في المدى المتوسط أي في ظرف الخمس سنوات الأولى من الأزمة وذلك من عدة اعتبارات متضافرة تتمثل أساسا في المؤشرات الإيجابية للاقتصاد الكلي التي تشير إلى أريحية مالية على المدى القريب بفضل احتياطات الصرف التي وصلت إلى 182,1 مليار دولار سنة 2014 والتسديد المسبق للديون الخارجية والتي بلغت سنة 2014 أدنى قيمة لها 3,666 مليار دولار، وضخامة المشاريع المسطرة دون اللجوء إلى التمويل الخارجي، فهي تشكل عوامل قوة للتكيف مع الأزمة المالية الأوروبية، بحيث سمحت مداخل النفط واحتياطات الصرف مع تراجع المديونية بتقليص الاعتماد على التمويل الخارجي، هذه المؤشرات الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي أعطت المفاوضات الجزائرية نقاط القوة للمطالبة بإعادة تصحيح حالة اللاتوازن في الشراكة التي تعكسها مؤشرات التبعية التجارية للجزائر بالسوق الأوروبي، أي أن الشراكة بالنسبة للجزائر كانت نتائجها سلبية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ففي اجتماع لوكسمبورغ بداية جوان 2010 الاجتماع الخامس لمجلس الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، فرضت هذه الأخيرة مطالبها على الجانب الأوروبي والمتمثلة في إعادة النظر في بعض بنود الاتفاقية التي تراها تعمق من تبعيتها التجارية لأوروبا، وذلك عن طريق مراجعة رزمة التفكيك الجمركي والفروع المعنية به مع المطالبة وبإلحاح بحركة استثمارات مباشرة خارج المحروقات، وهذا المطلب يظل قائما في حالة بقاء أسعار المحروقات مرتفعة في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: تحدي الأزمة المالية الأوروبية.

إن التحديات التي تفرضها الأزمة الأوروبية على الاستقرار المالي والاقتصادي الجزائري بسبب ارتباط صادرات الطاقة الجزائرية بالسوق الأوروبية، وبالتالي هناك مجموعة من التحديات التي قد تفرض في حال استمرار الأزمة المالية في أوروبا أهمها أن الجزائر كما تستفيد من تراجع أسعار اليورو في السوق المالية العالمية فإنها قد تخسر في فوائد احتياطياتها من الصرف بالعملة الأوروبية، حيث أن الاحتياطي

يتشكل من 42% من الأورو و 46% من الدولار، بالإضافة إلى التأثير المباشر الذي بدأ يبرز على الاقتصاد الجزائري من خلال التنافس الحاد مع روسيا وقطر والولايات المتحدة الأمريكية على السوق الأوروبية. وبالتالي النتيجة الأساسية هي أن الفرص التي تقدمها الأزمة المالية الأوروبية للجزائر والتحديات تبقى رهينة عائدات المحروقات الجزائرية إما سلبا أو إيجابا مادام الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.

وعليه فإن الحكومة الجزائرية مطالبة باتخاذ مجموعة من التدابير الإصلاحية، نقدية ومالية واقتصادية مبنية على معطيات علمية، بحيث تمكن خروج الاقتصاد من التبعية المطلقة للمحروقات، وذلك من خلال دعم الاستثمارات في أنشطة اقتصادية متنوعة تكون قريبة من المؤهلات التي تزدهر بها البلاد.

المطلب الثاني: آخر الاتجاهات النقدية والمالية الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.

إن عدم التحكم في الترقبات على المستوى الكلي، وكذا الأحداث في منطقة اليورو والأحداث الأخرى على المستوى العالمي، تركت أثرا سلبيا على النشاط الاقتصادي والوضعية المالية للجزائر، مما ساهم في تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة.

الفرع الأول: تعزيز الاستقرار النقدي.

في مثل هذا الظرف للاقتصاد الدولي، واصلت الجزائر المحافظة على الاستقرار النقدي في وضع يتميز بعجز في ميزان المدفوعات الخارجية واستمرار العجز الميزاني، حيث اشتدت هشاشة الاقتصاد الجزائري تجاه الصدمة الخارجية ابتداء من السادس الثاني من سنة 2014، تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول واستمرار الركود في قطاع المحروقات، بالرغم من الجهود الاستثمارية المبذولة في هذا القطاع.

حيث قام بنك الجزائر بمجموعة من التدابير الاحترازية المدعومة بالتتبع الصارم لتسيير المخاطر من أجل حماية رأس مال الاستثمارات من كل خسارة وهذا ما يندرج ضمن الهدف الاستراتيجي الكامن في الحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط، ومن المرتقب أن تساهم إلى حد ما، آفاق عودة السياسات النقدية للبنوك المركزية لأهم البلدان المتقدمة لإطارها العادي في بلوغ هذا الهدف، بعد أن بادرت في إتباع سياسة نقدية استشرافية، من المرتقب أن يكون البنك المركزي الأمريكي أول من يباشرها.

ويمكن ذكرها في النقاط التالية:

- تحديث أدوات تغطية خطر الصرف الذي قام به بنك الجزائر منذ سنة 2011 يسمح في الواقع للبنوك التجارية بتغطية زبائنهم ضد خطر الصرف، رغم أن خطر الصرف يبدو منخفض ونسبيا، إذ أن المدفوعات الخارجية تتم شبه نقدا.

كما تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات بالأورو تشكل أقل من النصف (41%) من الفاتورة لواردات الجزائر ويتم تسوية النصف الآخر بالدولار أساسا.

- من جهة أخرى فإن التسيير النشط لسعر الصرف من قبل بنك الجزائر من خلال تدخلاته في السوق البنينية للصرف يدعم هدف استمرار الاستقرار النقدي والمالي الخارجي.
- قامت السلطات النقدية باللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز الميزانية الذي بلغ نسبة 7,3% من إجمالي الناتج الداخلي في 2014 (0,3% في 2013).
- قام بنك الجزائر أيضا بالتخفيف من تنفيذ الموجودات الخارجية ما أدى إلى الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية وبالتالي إرساء أقوى للاستقرار النقدي، علما أن السيولة قد استقرت نسبيا تحت أثر الصدمة الخارجية.
- أما فيما يخص تسيير المصارف لسيولتها الواسعة، تمثل سنة 2014 السنة الثالثة من التطبيق الكامن لتدبيرين متغامين مع المقاييس الدولية، يخص الأول تسيير مخاطر السيولة ويتعلق الثاني بالمخاطر المصرفية البنينية.
- أدت ذروة التضخم لسنة 2012 ببنك الجزائر إلى إدخال ابتداء من سنة 2013 أداة جديدة لاسترجاع السيولة لسنة أشهر وإلى رفع معدل الاحتياطات الإجبارية، وهذا بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية مع تبني منهج استشرافي.
- وبالنسبة لقروض الاقتصاد التي زادت وتيرتها خلال سنوات 2013-2014 والتي تتضمن مخاطر كامنة قد تهدد الاستقرار المالي، فلقد بدأت الأدوات الجديدة للإشراف المصرفي المركز على المخاطر التكفل اعتبارا من سنة 2013 بمخاطر القرض التي خفت بفضل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية.
- الفرع الثاني: تعزيز الاستقرار المالي في سنة 2014.**
- تبنى بنك الجزائر ضرورة مراقبة الخطر النظامي، لا سيما من خلال متابعة تقلبات أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية والترابط البنيني للمؤسسات المالية ضمن القطاع المصرفي، حيث وسع القانون المصرفي المعدل والمتمم في 2010 مهام البنك المركزي بتكليفه على وجه الخصوص بهدف الاستقرار المالي.
- وبغرض تعزيز الإطار العملياتي للاستقرار المالي، وعقب تطبيق القواعد المحاسبية حسب المعايير الدولية ابتداء من سنة 2010 وتلك المتعلقة بتقييم المخاطر ذات الصلة بالمنتجات المالية الجديدة، وكذا لتنظيم جديد منذ ماي 2011 في مجال تحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.
- حيث أصدر مجلس النقد والقرض في 2014 جهازا احترازيا جديدا، لمطابقة القواعد الاحترازية المقاييس والمعايير الجديدة للجنة بازل، حيث تم تحديد نسبة الملاءة الدنيا إلى الرأسمال ب 9,5%، أي نسبة أعلى من النسبة الدنيا الموصى بها من طرف لجنة بازل، كما حددت نسبة الملاءة إلى الأموال الخاصة التنظيمية ب 12%.

-تعميق إصلاح القطاع المالي في سنة 2015 وعلى المدى المتوسط بتخصيص فعال لموارد الادخار الوطني لفائدة الاستثمار المنتج وتمويل النمو خارج المحروقات، أي نمو شامل ومنشئ لمناصب عمل وقائم على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأقل تبعية للميزانية العمومية على المدى المتوسط.

- تخصيص فعال للأموال القابلة للإقراض، خاصة لصالح الاستثمار المنتج وتبقى قناة القروض المصرفية قناة معتبرة في مجال تمويل الاستثمار والنمو الكامن للقطاعات خارج المحروقات.

خلاصة:

الشراكة الأوروبية جزائرية واقع فرضته الظروف الاقتصادية نتيجة رغبة الاتحاد الأوروبي في توسيع نفوذه والهيمنة وكسب أسواق جديدة، أما بالنسبة للجزائر فهي الحصول على مساعدات مالية لتمويل برامج تكوين الاقتصاد. غير أن هذه الشراكة أصبحت قناة ناقلة للأزمة الأوروبية لتمس قطاعات حيوية في الاقتصاد الجزائري، حيث انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خاصة من فرنسا وإيطاليا كما تأثرت التجارة الخارجية سلبا كون الجزائر مرتبطة عضويا بالاتحاد الأوروبي، فتراجعت الصادرات لانخفاض الطلب على المحروقات في حين ارتفعت الواردات من الاتحاد الأوروبي نتيجة انخفاض اليورو، وعليه فإن هذه الأزمة وضعت الاقتصاد الجزائري بين فرص وتحديات مرهونة بعائدات المحروقات.

الخلاصة



لقد أدت الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة اليورو إلى زعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية في العالم، ولهذا أشارت الإحصائيات إلى انخفاض كبير في النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حركة التبادل التجاري العالمي، حيث يتوقع أن يقود في نهاية المطاف إلى وصول الاقتصاد الأوروبي لحالة سلبية من الركود.

الأمر الذي أثر على الدول التي دخلت معه في اتفاقية شراكة في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطة، والذي ظهر بصورة واضحة في الجانب التجاري، فقد سجلت الجزائر تراجع في الصادرات جراء هذه الأزمة المتمثلة أساسا في تراجع الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى تراجع أسعاره إلى مستويات منخفضة وهذا ما انعكس على الوضعية المالية والنقدية في الجزائر.

• اختبار صحة الفرضيات

✓ بالفعل ساهمت الممارسات غير الشفافة في الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المقدمة من اليونان في انفجار هذه الأزمة، وهذا في ظل التسهيلات التي تمنحها سلطات الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تراجع شروط نظام الرقابة على البنوك والمؤسسات المصرفية الأوروبية مما عجل بانهيارها، وأدت أزمة اليونان إلى انتقال الأزمة إلى دول أوروبية أخرى مثل أيرلندا، البرتغال، اسبانيا وايطاليا، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ يتكون الاتحاد الأوروبي من مجموعتين من دول الشمال ودول الجنوب، وترجع الاختلافات الموجودة بين هذه الدول و كما يرى البعض إلى نوع السياسة الاقتصادية المتبعة، ويرى البعض الآخر أنها ترجع إلى خلل في البناء المؤسسي لليورو وإلى القيود التي تفرضها الوحدة النقدية، و كذلك ساهم في زيادة الفجوة بين الدول الشمالية والجنوبية حسب درجة تطوره وقدرته على الصمود، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ نظرا للأريحية المالية التي كان يتمتع بها الاقتصاد الجزائري من خلال تراجع المديونية واحتياطات الصرف المعتمدة، مكنت من تغطية الخسائر الناجمة عن انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، وكذلك العجز الحاصل في الميزان التجاري وذلك على المدى القصير والمتوسط. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

• نتائج الدراسة

بناء على ماسبق يمكن استنتاج مايلي:

1- أصبح التوتر وللاستقرار السمة السائدة حيث بدأ يظهر الحالة الطبيعية المتمثلة في الأزمة وذلك من أجل البدء في دورة اقتصادية جديدة وتصحيح الاختلالات، وهذا ما بينه تاريخ الوقائع الاقتصادية من جميع الأزمات؛

- 2- أغلب الحلول المقدمة لليونان تركز على معالجة مظاهر الأزمة فيها دون القضاء على أسبابها الحقيقية مما يجعلها تحمل في طياتها بذور أخرى مستقبلية؛
- 3- لقد أثبتت هذه الأزمة فقدان الخبرة السياسية لدى السياسيين اليونانيين في معالجة مشاكل بلادهم وأن الأزمة ليست فقط أزمة اقتصادية وإنما هي أزمة سياسية وأخلاقية ومعنوية تحتاج إلى إعادة النظر في عدة جوانب منها. إعادة هيكلة الخطط المستقبلية الحكومية. تطبيق سلطة القانون بحذافيرها؛
- 4- إن أزمة منطقة اليورو كشفت عن خلل كبير في السيطرة على الأوضاع المالية والنقدية في الاتحاد الأوروبي؛
- 5- لقد أدت أزمة الديون السيادية إلى ركود اقتصادي في أوروبا مما أدى إلى تراجع الطلب على اليورو وبالتالي تراجع قيمته مقابل الدولار ما أدى إلى انكماش الطلب على النفط وهذا مانجم عنه انخفاض في قيمة الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة؛
- 6- أثر أزمة منطقة اليورو رهين تحدي عائدات المحروقات، فالجزائر كما تستفيد من تراجع أسعار اليورو في السوق العالمية فإنها قد تخسر فوائض احتياطياتها من الصرف بالعملة الأوروبية؛
- 7- إن تفكك الاتحاد النقدي الأوروبي بشكل كلي أو جزئي أمر مستبعد تماما وبقاء اليونان فيه هو خيار استراتيجي؛
- 8- الشراكة الأوروبية الجزائرية واقع فرضته الظروف الاقتصادية حيث سعت إليها الجزائر للحصول على قروض ميسرة وتمويل في إطار برامج وخطط عمل مشتركة .

• التوصيات

بناء على النتائج التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1- ضرورة إنشاء هيئة رقابية أوروبية مستقلة وذلك بهدف الحد أو التقليل من الأزمات؛
- 2- تقليل التباين في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أي تكتل شرط أساسي لنجاحه واستقراره واستمراره؛
- 3- ضرورة وجود شفافية مطلقة بين الدول الأعضاء وعدم اللجوء للتلاعب بشأن الحسابات والمؤشرات الاقتصادية؛
- 4- ضرورة القيام بإصلاحات بنيوية شاملة من أجل تعزيز قدرة العمالة على الانتقال داخليا وتخفيف حدة الضغوط الناجمة عن التعديلات الاقتصادية بين الدول والمناطق المختلفة؛

- 5- أما بالنسبة للجزائر فيجب تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات فالجزائر تمتلك ميزة تنافسية في قطاعات الفلاحة، الصناعة التقليدية والسياحة وهذا ما يجعل ترقية الصادرات الوطنية أمر ممكن جدا بتضافر الجهود ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير ريعي؛
- 6- تكييف الإطار القانوني من أجل جلب الاستثمار الأجنبي والاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكن الدولة من تحقيق الاندماج واقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة بالإضافة إلى توفير البنى التحتية (الهيكل القاعدية)؛
- 7- تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقارنتها مع الدول المتعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة أو الشركات المشتركة؛
- 8- تفعيل الشراكة الأوروبية الجزائرية من خلال إعادة التأهيل الصناعي والحصول على المزيد من الإعانات المالية. بالإضافة إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تخدم الاقتصاد الحقيقي؛
- 9- تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية والبحث عن موارد جديدة بتطوير الأسواق المالية لتمكين بذلك من استقطاب الرساميل التي تساهم في التنمية بجميع جوانبها.
- 10- ضرورة تنسيق السياسات النقدية والمالية بين دول منطقة اليورو تحت سلطة الاتحاد الأوروبي.

• آفاق الدراسة

- في إطار الحديث عن أزمة الديون السيادية الأوروبية تطرح العديد من التساؤلات حول تأثيرها على الاقتصاد الجزائري وبناء على ذلك يمكن اقتراح دراسة العناوين التالية:
- 1- تداعيات أزمة منطقة اليورو على الاقتصاديات الناشئة - دراسة حالة الصين-؛
- 2- دور الشراكة الأوروبية الجزائرية في تفعيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

• الكتب:

1. إبراهيم النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
2. إرشاد فؤاد التميمي، الأسواق المالية (إطار في التنظيم وتقييم الأدوات)، إيزوري، الأردن، 2010.
3. إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
4. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
5. بلال أحمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أبريل 2006.
6. جيهان جمال، بركان الأزمة المالية العالمية إلى متى، بدون دار النشر، 2009.
7. حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، سنة 1993.
8. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1998.
9. الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003.
10. سهير محمد السيد، محمد محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2005.
11. عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية أزمة primer، ليجيند للنشر، الجزائر، 2009.
12. عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.
13. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، مصر، 2006.
14. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
15. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة للنشر 2002.

16. عمرو محي الدين، أزمة النمر الآسيوية (الجزور والآليات والدروس المستفادة)، دار الفكر الشروق، ط1، القاهرة، مصر. 2004.
17. فؤاد علوان، دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية، دار الفكر والقانون، مصر، 2012.
18. كمال البكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
19. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكالات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية دون سنة للنشر.
20. مجيد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
21. محمد سعيد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2011.
22. محمد عبد العزيز عجمية، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
23. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر، عمان، 2008.
24. محمود حميدات، أسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، مصر.
25. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1997.
26. مروان عطوان، الاسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في علم النقد والمال - مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، الجزء الثاني - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2005.
27. مغاروي شلبي علي، البيورو الأثر على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، مكتبة زهراء الشرق، 2000.
28. نبيل جعفر عبد الرضا، عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، بيروت، 2014.
29. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001.
30. هيثم يوسف عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
31. وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، الجزء الثاني، دار المنهل، لبنان، 2003.
32. يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر.
33. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
34. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

• الأطروحات الرسائل والمذكرات:

1. أحميمة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
2. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية والإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008.
3. آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، (2014-2015).
4. أمير الفونس حنا، تصميم نظام للإنذار المبكر للأزمات المالية والاقتصادية في مصر بالاسترشاد بالأزمة الآسيوية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2003.
5. إيمان قدور، دور الشراكة الأورومتوسطية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل 2013-2014.
6. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية اتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011.
7. ديش فاطمة الزهراء، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية، الحل المصرفي الإسلامي نموذجاً، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
8. رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2013.
9. سليم بوهيدل، آثار برنامج التمويل الأوروبي على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.
10. شهرة عديسة، أثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
11. عابد شريط، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

12. عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي (دراسة مقارنة بين المجموعة 15 ومجموعة 25)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، بدون سنة.
13. علة محمد، أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
14. كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.
15. مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية والإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
16. نادية بلورغي، تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الأورو متوسطة -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2014.
17. نادية لعقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية "الوقاية والعلاج"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013.
18. نسيمة أوكيل، الأزمات المالية وإمكانية التوخي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2007-2008).
19. وداد عسييلة، مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014-2015.
20. يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خارجية، رسالة ماجستير جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

• الملتيقيات:

1. أحمد منير النجار، عولمة الاسواق المالية وأثرها على تنمية الدول العربية، المؤتمر الرابع العلمي للريادة والإبداع، جامعة فيلاديلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، أيام 15-16 مارس 2005.
2. راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي الأسباب والتداعيات التأثيرات وآفاق التغيير على الاقتصاد العلمي والجزائري، الملتقى العلمي الدولي، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

3. رحيمة بوصبيح، موسى رحمانى، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات المركز الجامعي بالوادي يومي 26-27 فيفري 2012.
4. رديف مصطفى، إسماعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على منطقة اليورو، ورقة وبحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، م ج الوادي، 26_27 فيفري 2012.
5. رزيقة عزاب، نادية سجاد، محتوى الشراكة الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.
6. زهية خياري، العملة الأوروبية الموحدة انعكاسات متفاوتة سلبا وإيجابا، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، 2005.
7. زهية كواش، أ. فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة ، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي نموذجا"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، أيام 5-6 ماي.
8. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 اكتوبر 2009.
9. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، اتفاق الشراكة الأورو -جزائري- الدوافع، المحتوى، الأهمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.
10. عامر يوسف العتوم، اسباب الازمة العالمية رؤية اسلامية، المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، جامعة اليرموك، الأردن، بدون سنة النشر.
11. عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
12. عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.

13. فاروق تشام ، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار- دراسة حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 9/8 ماي 2004.
14. فاطمة الزهراء نوي، حدة راييس، أزمة اليونان هل تعيق فكرة توسيع الإتحاد الأوروبي، ورقة بحث مقدمة للملتقى الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
15. قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 9/8 ماي 2004.
16. ليلي قطاف ، اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 14/13 نوفمبر 2006
17. محمد براق، ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة (دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلة منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 14/13 نوفمبر 2006.
18. محمد بوهزة، عمر بن سديرة، ملتقى حول واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.
19. مداني بلغيث، عبد الوهاب ددان، انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على الاقتصاد الجزائري، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أبريل 2005.
20. معتز سلمان عبد الرزاق الدوري، مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في إتباع إستراتيجية النمو لمنظمات الأعمال العربية "دراسة تحليلية"، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، 18-20 أبريل 2005.

• المجالات والتقارير:

1. بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة، العدد 52، خريف 2010.
2. حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

3. الحمد فاروق محمود، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو، النشأة والتطور والآثار، العدد 61، الكويت، سلسلة رسائل البنك الصناعي 2000.
4. رازي محي الدين، مسببات الأزمات المالية العالمية ومنعكساتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 2013.
5. رمزي زكي، المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، الجزائر، مؤسسة ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 2000.
6. الصادق بوشنافة، أبعاد اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وانعكساته على الاقتصاد الوطني، مجلة الأبحاث الاقتصادية، عدد 02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2008.
7. صالح مفتاح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، ديسمبر 2010.
8. صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002.
9. سالحة العمري، جريمة غسيل الأموال وطرق مكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، العدد 5.
10. عارف العبيد، تقرير أزمة اليونان -التداعيات الراهنة وتحولات المستقبل-، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2013.
11. عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو -متوسطة- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول الجزائر.
12. عبد اللطيف درويش، تقارير الأزمة المالية اليونانية -جذورها وتداعياتها-، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2008.
13. عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العلمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، عدد 2016.
14. عزيزة سمينة، الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنتاج الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 09.
15. علي بزعر، ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 05، جوان 2009.
16. عليوة السيد ، إدارة الأزمات في المستشفيات، استرال للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001 .

17. عيسى محمد غزالي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، (العدد 29، ماي 2004) المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004
 18. غراية زهير، معزز لقمان، أزمة الديون بمنطقة الأورو 2010 جذورها وتداعيتها وآليات إدارتها، مجلة دفاقر اقتصادية، العدد 02 جامعة زيان عاشور، الجلفة، مارس 2011.
 19. فارس ثابت بن جرادي، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2002
 20. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث سيكادا الدولية العالمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة.
 21. محفوظ جبار، "العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة" مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002.
 22. محمد إبراهيم السقا، دور صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، تاريخ الإطلاع 24-03-2016، الساعة 23:40.
 23. محمد عبد الحليم عمر، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، سلسلة المنتدى الاقتصادي، اللقاء السادس، القاهرة، 1999.
 24. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.
 25. محمود محمد الإمام، تطوير الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي "الدروس المستفادة عربيا للتكامل العربي"، بحوث ودراسات لمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.
 26. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 2015.
 27. ميخائيل فاسيلياديس، بيئة الاستثمار والأعمال في اليونان، تقرير الغرفة اليونانية للتجارة والتنمية، مارس 2010.
 28. نورالدين بالكور، أزمة الدين السيادي في اليونان - الأسباب والحلول-، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2013.
 29. هايير مايير، أونجرو هورست، عملة واحدة الإتحاد الأوروبي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 03، سبتمبر 1992.
 30. وليد نسيب إلياس، الأزمة اليونانية وفشل صندوق النقد الدولي، جريدة الاشتراكي الإلكترونية 29 يونيو 2001.
- ثانيا: باللغة الأجنبية

• Les livres :

- _ Jean Pierre Faugère, **économie européenne**, presses de sciences poet dollez, paris, 1999.
- Kelly, Kathy and others, **The Economics of Money, Banking and Financial Markets**, 9th Edition, person international Edition, Addisouvesley, USA, 2009.
- _Abd Elkader Sid Ahmed, **Un projet pour l'algérie, éléments un réel partenariat euro méditerranées**, publisud, paris, 1995.
- _Andrew Brociner, **L'europe Monétaire**, SMS, UEM, Monnaie, Unique, paris, 1997.
- _Andrew Sheng, **Bank restructwrin lesson for de 1980** , world bank wachington , 1996.
- _Keynes, Jhon Maynard, **The General Theory of Employment, Enterest and Money**, Mac Millon, London UK, 1936.
- _Marie Annick Bathe, **Economie de L'union Européenne**, Economica, paris, 2000.
- **Les rapportes :**
- _ European Néighbourhood and partner ship Instrument (ENPI), Regional Strategy paper 2007-2013, and Regional Indcative programmer (2007-2010) for the Euro-Mditerranean partnership, EURONED.
- _ Instrument Européen de voisinage et Développement Algérie, document de stratégie 2007-2013, programme indicative national (2007-2010).
- _Carl Jhon Kindgnewn, Gillian Gracia and Nethew, I.Soal, (**Bank Soundness and macro economic policy**), IMF, Washington, DC, 1996.
- _Desli, Evangelia and pelagidis, theodore, **Greece's sudden faltering economy** : From boom to bust with special reference to the dept probem paper, International political economy, 2012.
- _Etude D'imact de la declaration de barcelone sur le secture prive daif conseil, 2000.
- _Horst Ungerer, **the European Monetary Système and lerspectives**, IMF, occasional laler 73, November 1990.
- _Instrument Eropéene de voisinage et de partenariat, Algerie, programme Indicatif National (2011-2013).
- _Instrument Eropéene de voisinage et de partenariat, programme Indicatif national (2011-2013).

_International Monetary Fund, **World economic outlook tensions from the twospeed recovery unemployment**, international monetary fund, washington D.C.U.S.A, April 2011.

_Meghir, Costas and others, **the economics crisis in greece a time of a reform and opportunity**, university college london,2015

_the international monetary fund (IMF). **World Economic Outloot Database**, September 2011.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- <http://trade.ec.europa.eu>.
- www.eurostat.ec.europa.eu .
- <http://arabic.rt.com/news/79/320/> .
- <http://www.bbc.com/> .
- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>.
- www.imf.org.washington.
- www.aawsat.com/details.asp, Consulter le 22/02/2015.
- <http://www.alaraby.co.uk>.
- www.andi.dz/index.
- www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du .
- www.statista.com.
- <http://www.algex.dz>.

ملخص:

إن الإتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي من التكتلات الاقتصادية الرائدة على المستوى الدولي إلا أن أزمة الديون السيادية في اليونان و بعض الدول الأوروبية أدت إلى زعزعة أهم ركائز قيامه و أثارت مخاوف كبيرة حول مستقبله.

و تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أثر أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري .

و قد توصلت هذه الدراسة أن الأزمة كان لها تداعيات سلبية على استقرار النظام المالي العالمي بما فيها الدول النامية، فقد تأثرت الجزائر من انهيار الإقتصاديات الأوروبية باعتبارها مرتبطة ارتباطا وثيقا بها، حيث أنها تلي 35% من حاجيات الإتحاد الأوروبي من المحروقات.

وقد انقسمت التحليلات فيما يخص مستقبل منطقة اليورو إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة، يتمثل الأول في انهيار منطقة اليورو من خلال خروج دولة أو أكثر، أما الثاني فيتمثل تعافي منطقة اليورو، و السيناريو الثالث هو أن تصبح المنطقة الأكثر تكاملا و قوة و تماسك ، لهذا يجب تصحيح الاختلالات الموجودة في الاقتصاد الجزائري لجعله أكثر صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية :

الأزمات المالية، أزمة الديون السيادية، الشراكة الأورو جزائرية.

Résumé :

L'union européen économique et financière est l'une des conglomérats dominante sur le mondiale mais la crise des dettes souveraine Grèce et quelques autres pays européens a conduit à l'instabilité de son existence et a révélé des soucis par rapport à son avenir.

L'étude cherche à évaluer l'impacte de la crise des dettes souveraine européen sur l'économie algérienne.

Et la recherche a conclus que la crise avait des impacts négatifs sur la stabilité du système du système financier mondial y compris les pays en vois de développement.

L'algérie était atteinte par la chute des économies européennes puisqu'elle est liée avec, et elle répond à environ 35% des besoins de l'union européenne des combustibles.

Les analyses au sujet de l'avenir de l'euro se sont diviser sur trois scénarios probables, le premier prédit la chute de la zone euro par la sorti d'un pays ou plus cependant le deuxième la zone d'euro se rétabli de la crise économique, et le troisième scénario prédit qu'elle sera la plus puissante et cherrent, pour cette raison il faut corriger les failles de l'économie algérienne pour qu'elle soit plus solide envers les crises externes.